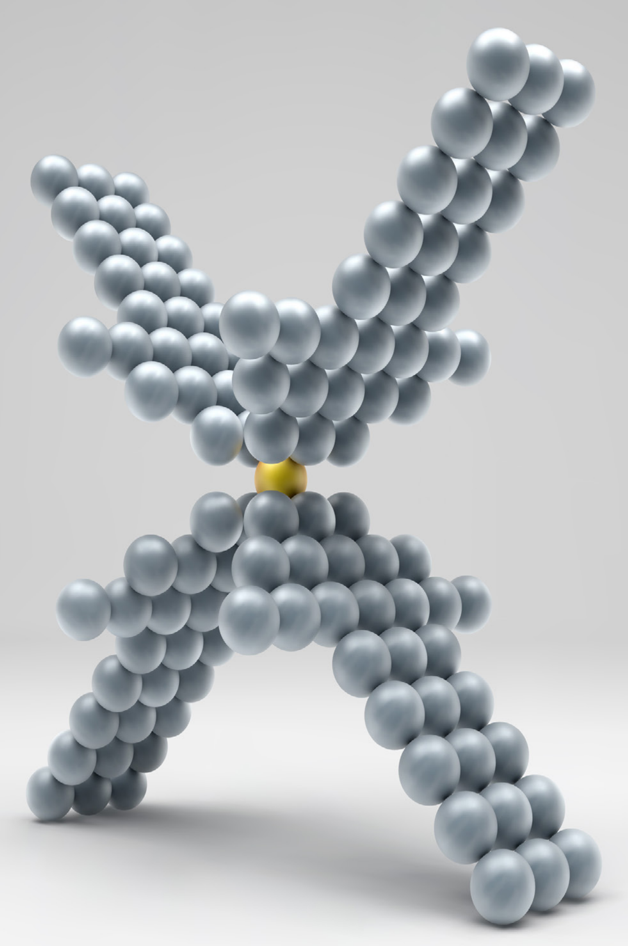


بناء نظام دولي مستدام
مشروع من إعداد مؤسسة RAND لاستعراض الاستراتيجية الأمريكية في عالم متغيّر

# خيارات بديلة
## للسياسة الأمريكية نحو
# النظام الدولي



مايكل جاي مازار (Michael J. Mazarr)
ميرندا بريب (Miranda Priebe)
أندرو رادين (Andrew Radin)
أستريد ستوث سيفالوس (Astrid Stuth Cevallos)





بناء نظام دولي مستدام

مشروع من إعداد مؤسسة RAND لاستعراض الاستراتيجية الأمريكية في عالم متغيّر

# خيارات بديلة للسياسة الأمريكية نحو النظام الدولي

مايكل جاي مازار
(Michael J. Mazarr)
ميرندا بريب
(Miranda Priebe)
أندرو رادين
(Andrew Radin)
أستريد ستوث سيفالوس
(Astrid Stuth Cevallos)

موجّه إلى مكتب التقييم الصافي، مكتب وزير الدفاع
يصلح للنشر العام – التوزيع غير محدود



للحصول على معلومات إضافية حول هذا المنشور، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي:
www.rand.org/t/RR2011

**البيانات الفهرسية الخاصة بهذا المنشور متوفرة في مكتبة الكونغرس**
تحت الرقم المعياري الدولي للكتاب، كالتالي:
(ISBN): 978-0-8330-9833-7

نشرته مؤسسة RAND، سانتا مونيكا، كاليفورنيا

# تمهيد

منذ العام 1945، سعت الولايات المتحدة وراء مصالحها من خلال إنشاء مؤسسات اقتصادية دولية، وترتيبات ومنظمات أمنية ثنائية وإقليمية، ومبادئ سياسية ليبرالية غالبًا ما يُشار إليها بـ"النظام الدولي"، والحفاظ عليها. وخلال السنوات الأخيرة، بدأت القوى الناشئة تهدّد نواحٍ من هذا النظام. ويشكّل هذا التقرير جزءًا من دراسة أوسع لمؤسسة RAND بعنوان "بناء نظام دولي مستدام" يهدف إلى فهم النظام الدولي القائم وتقييم التحدّيات الحالية التي يواجهها النظام ووضع توصيات سياسات أمريكية مستقبلية في ما يخص النظام. (للحصول على معلومات إضافية حول هذا المشروع، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: /www.rand.org/nsrd projects/international-order).

لقد أنتجت الدراسة تقارير ومقالات متعددة. وتُعتبر ثلاثة تقارير منها أساسية لتقييم الدراسة للنظام الدولي، وهي: تقرير يعرّف بالنظام ويحدّد نطاقه،[1] وآخر يستعرض وضعه محاولاً استحداث مؤشرات قابلة لقياس صحّة النظام،[2] في حين يحدّد التقرير الحالي ويفسّر معنى الرؤى البديلة لمستقبل النظام الدولي. تقوم مجمل الدراسة بوصف وتقييم كيفية قيام صناع القرار الأمريكيين بوصف واستخدام النظام الدولي في إجراء السياسة الخارجية، وكيفية تقييم الأكاديميين للآليات التي يغيّر النظام الدولي من خلالها سلوك الدول.

---

[1] مايكل جاي مازار (Michael J. Mazarr) ميرندا بريب (Miranda Priebe) وأندرو رادين (Andrew Radin) وأستريد ستوث سيفالوس (Astrid Stuth Cevallos)، "فهم النظام الدولي الحالي" *(Understanding the Current International Order)*، سانتا مونيكا، كاليفورنيا: مؤسسة RAND، RR-1598-OSD، 2016.

[2] مايكل جاي مازار (Michael J. Mazarr) وأستريد ستوث سيفالوس (Astrid Stuth Cevallos)، وميرندا بريب (Miranda Priebe) وأندرو رادين (Andrew Radin) وكاتلين ريدي (Kathleen Reedy) وألكسندر دي روتنبرغ (Alexander D. Rothenberg) وجوليا آي طومسون (Julia A. Thompson) وجوردن ويلكوكس (Jordan Willcox)، "قياس صحّة النظام الدولي الليبرالي" *(Measuring the Health of the Liberal International Order)*، سانتا مونيكا، كاليفورنيا: مؤسسة RAND، RR-1994-OSD، 2017.

أُجريت هذه الدراسة برعاية مكتب التقييم الصافي (Office of Net Assess-ment) التابع لمكتب وزير الدفاع (Office of the Secretary of Defense) في مركز سياسات الدفاع والأمن الدولي التابع لمعهد أبحاث RAND للدفاع الوطني (International Security and Defense Policy Center of the RAND National Defense Institute)، وهو مركز بحوث وتطوير يعمل بتمويل فدرالي وبرعاية مكتب وزير الدفاع وهيئة الأركان المشتركة وقيادة المقاتلين الموحّدة وقوّات البحرية وقوّات مشاة البحرية ووكالات الدفاع ومجموعة استخبارات الدفاع.

للحصول على مزيد من المعلومات حول مركز سياسات الدفاع والأمن الدولي، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني www.rand.org/nsrd/ndri/centers/isdp أو الاتصال بالمدير (المعلومات المتعلقة بذلك متوفرة على صفحة الموقع).

# المحتويات

# الجداول

# ملخص

خلال السنوات الأخيرة، خضعت مجموعة القواعد والمبادئ والمؤسسات التي باتت تُعرف مجتمعةً بالنظام الليبرالي بعد الحرب العالمية الثانية لضغط متزايد. إذ تضع كل من الضغوطات الجغرافية السياسية والأيديولوجية موضع شكّ استدامة نظام ما بعد الحرب هذا كما يتمّ تصوّره اليوم. غير أنّه تمّ إجراء القليل من التحليل المنهجي حول البدائل الموجودة لتحديد أي شكل من أشكال النظام الدولي قد يلي الشكل الليبرالي الذي عرفناه ما بعد الحرب.

يقدّم هذا التقرير مثل هذا التحليل من خلال تحديد وتقييم أربعة أنظمة دولية بديلة قد تستجيب للتغيّرات في السياسات الدولية والدور الذي قد تضطلع به الولايات المتحدة الأمريكية في كل منها. ولإنتاج مجموعة متسقة من هكذا بدائل، قامت الدراسة بتحديد محورَين تحدّد على أساسهما هكذا مجموعة وهما: من يضع قواعد نظام ما وكيف تكون هذه القواعد ملزمة لكافة الأعضاء. وكما يظهر الجدول S.1، تقود هذه المقاييس إلى أربع رؤى بديلة للنظام هي: نظام دول متوافقة لإبطال التعديلية (revisionism)، وتحالف للديمقراطيات الرائدة، ووفاق جديد للقوى العظمى، ونظام دستوري عالمي ذات طابع مؤسسي بشكل كبير. ويلقي الجدول S.2 الضوء على عناصر هذه الرؤى وافتراضاتها الأساسية.

**الجدول S.1**
**رؤى بديلة للنظام**

| سلطة تحديد القواعد | هل تُعتبر القواعد ملزمة لكافة أعضاء نظام ما؟ | |
|---|---|---|
| | **كلا** | **نعم** |
| الولايات المتحدة وشركاؤها | التحالف ضد التعديلية | النظام الديمقراطي |
| كل القوى العظمى | وفاق القوى العظمى–النسخة الثانية | ونظام دستوري عالمي |

**الجدول S.2**
**تحديد رؤى بديلة للنظام**

| رؤية النظام | العناصر الرئيسية | الافتراضات الرئيسية |
|---|---|---|
| التحالف ضد التعديلية | • الدفاع عن نظام يفضّل مصالح الولايات المتحدة ضد منافسين شرسين<br>• التعاون مع دول تعارض التعديلية لكن تعطي الأولوية للاستقلال الذاتي الأمريكي<br>• مصدر الشرعية: إدراك مشترك للخطر والتخصيص الأمريكي للحماية والسلع العامة | • هناك تضاربات أساسية للمصالح بين الولايات المتحدة والدول ذات الميول التعديلية<br>• إنّ الهيمنة الأمريكية ثابتة وضرورية لإحلال السلام<br>• قد يعيق تقييد سلطة الولايات المتحدة بالقواعد العمل الحاسم اللازم لردع ذوي الميول التعديلية |
| النظام الديمقراطي | • الدفاع عن نظام عالمي يعطي الأولوية للمصالح الأمريكية<br>• الالتزام بتقييد السلطة الأمريكية داخل المؤسسات بحلفاء ديمقراطيين<br>• دمج ذوي الميول التعديلية بمؤسسات اقتصادية ملزمة<br>• مصدر الشرعية: القيم المشتركة وصنع القرار وإدراك المخاطر | • تضاربات عميقة للمصالح بين الدول الليبرالية وغير الليبرالية<br>• تستطيع قوة الولايات المتحدة وحلفائها مجتمعة الثبات<br>• تستطيع المشاركة في المؤسسات أن تحوّل الدول غير الليبرالية شيئًا فشيئًا |
| وفاق القوى العظمى– النسخة الثانية | • الحفاظ على مؤسسات دولية ملزمة بشكل ضعيف تسهّل تعاون القوى العظمى<br>• مصدر الشرعية: احترام المصالح الأمنية المشروعة لكافة القوى العظمى والمصالح المشتركة في زمن السلم والهيمنة | • ليست التضاربات بين القوى العظمى أساسية<br>• تتضاءل الهيمنة الأمريكية، لذا يُعدّ القليل من التسوية ضروريًا للسلام<br>• تستطيع المؤسسات تسهيل التعاون، إلّا أنّه غالبًا ما تحدّد القوّة النتائج |
| ونظام دستوري عالمي | • الموافقة على المراجعات لحوكمة النظام الحالي لتعكس توزيع السلطة المتغيّر<br>• تلتزم القوى العظمى بضبط سلطتها داخل المؤسسات وسط كل الدول<br>• مصدر الشرعية: اتساق القواعد | • ليست التضاربات بين القوى العظمى أساسية<br>• تتضاءل الهيمنة الأمريكية، لذا يُعدّ القليل من التسوية ضروريًا للسلام<br>• يستطيع الضبط الطوعي للسلطة بشأن القواعد والمؤسسات تسهيل التعاون |

يركّز هذا التقرير فقط على رؤى النظام الأربعة هذه التي تعكس تحوّلات ممكنة عن العالم الحاضر. لا يقيّم هذا التقرير طيفًا شاملًا من الأنظمة النظرية ويستثني عددًا من البدائل الممكنة التي تمّ اقتراحها. فعلى سبيل المثال، تستطيع الولايات المتحدة نظريًا الانسحاب من كل المؤسسات الدولية الموجودة أو التخلّي عنها. لكن كبديل على ذلك، تستطيع الترويج لأنظمة على المستوى الإقليمي بشكل كامل أو من خلال شبكات غير حكومية بدل المؤسسات الحكومية.

والأهمّ أنّه يجب فهم رؤى النظام الأربعة هذه كـ"أنواع مثالية". فهي تمثّل مفاهيم تعكس مقاربات مختلفة لكن من المستبعد أن تتحقّق بشكلها البحت الذي يتمّ وصفه هنا. في الواقع، الأرجح أن تنظر الولايات المتحدة في خيارات تقع بين هذه الخيارات ذات الأسلوب المعيّن أو أن تطبّق مقاربات مختلفة في مناطق أو مجالات مختلفة. ويجب النظر إلى رؤى النظام هذه كنقطة انطلاق للنقاش– حول كل من الاتجاه الصحيح للسياسة الأمريكية نحو النظام واحتمالات الخلط والاختيار بين مقاربات مختلفة في بيئة دولية معقدة.

كما لا نفترض أنّ الولايات المتحدة ستتمتّع بالسلطة لـ"اختيار" شكل النظام الدولي ككل. لن تتمكّن بكل بساطة من أن تقرّر وضع أيّ من هذه الأنظمة في مكانها المناسب. بالأحرى، تعكس رؤى النظام هذه طموحات قد تسعى إليها السياسة الأمريكية استنادًا إلى القيود الحالية.

ونقوم بتقييم السياسات التي قد تقترحها هذه الخيارات الأربعة في مجالات ثلاثة وهي: الاقتصاد وعلاقات القوى العظمى والدفاع. كما يركّز التحليل على إمكانية كل من الخيارات لتحقيق أهداف أمريكية أربعة في سبيل النظام:

1. الحؤول دون نشوب نزاع بين القوى الرئيسية وإدارة المنافسة.
2. تعزيز الاستقرار والنمو الاقتصادي.
3. تسهيل العمل الجماعي لمواجهة التحدّيات المشتركة.
4. تعزيز القيم الليبرالية والديمقراطية.

لا يقوم هذا التقرير بالتوصية بأي نظام مستقبلي، بل يجمع ويستخلص النقاشات الأكاديمية وتلك المتعلقة بالسياسات حول دور الولايات المتحدة حول العالم كطريقة لتحديد مجموعة من الخيارات الاستراتيجية للولايات المتحدة. وفي معرض ذلك، يقوم بالتشديد على الافتراضات والمنطق الذي قد يؤثّر على الاختيار بين هذه البدائل.

وأخيرًا، هناك بعض الدروس التي يجب أن توجّه خيار النظام. فأولًا، على الاستراتيجية الأمريكية الكبرى، ولا سيّما الرؤية الواضحة للطريقة التي تأمل الولايات المتحدة من خلالها الترويج للسلام بين القوى العظمى، أن توجّه خيار النظام. ويُعدّ الحؤول دون نشوب حرب بين القوى العظمى الهدف الوحيد الأكثر أهمية الذي قد يخدمه النظام، لذا على القادة الأمريكيين التركيز على كيفية تحقيق هذا الهدف. وثانيًا، ليس هناك مقاربة واضحة للنظام تسمح للولايات المتحدة بتفادي المفاضلات بين أهداف أمنها القومي. باختيارهم مقاربة للنظام، على القادة الأمريكيين اتخاذ قرارات حول كيفية تبدية هذه الأهداف. وثالثًا، ستحدّد تفضيلات كل الدول، من الخصوم المحتملين إلى الشركاء المحتملين، ما إذا كانت رؤية نظام ما تستطيع في الواقع الترويج للأهداف الأمريكية. وأخيرًا، لتكون رؤية النظام مبدأ تكوين إطار فعّال بالنسبة إلى الولايات المتحدة، على القادة الالتزام باستخدام إطار العمل هذا لتوجيه كل عناصر السياسة الخارجية الأمريكية.

# الاختصارات

| | |
|---|---|
| AIIB | البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية |
| COIN | مكافحة التمرد |
| CT | مكافحة الإرهاب |
| EU | الاتحاد الأوروبي |
| G-7 | مجموعة الدول الصناعية السبع (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) |
| IMF | صندوق النقد الدولي |
| ISIS | الدولة الإسلامية في العراق وسوريا |
| NATO | منظمة حلف شمال الأطلسي |
| SOCOM | قيادة العمليات الخاصّة الأمريكية |
| TPP | الشراكة العابرة للمحيط الهادئ |
| TTIP | الشراكة التجارية والاستثمارية العابرة للأطلسي |
| U.N. | الأمم المتحدة |
| UNCLOS | اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار |
| UNSC | مجلس الأمن التابع للأم المتحدة |
| WTO | منظمة التجارة العالمية |

الفصل الأول

# المقدمة

عند نهاية الحرب العالمية الثانية، وحرصًا من الولايات المتحدة على تفادي عدم الاستقرار الجغرافي السياسي والاقتصادي الذي أدّى إلى الصراع، انتهزت الفرصة لرسم النظام العالمي المتمثل بالقواعد الأساسية والمبادئ والمؤسسات التي تحكم العلاقات بين الدول. إلّا أنّه كان على الولايات المتحدة أن تقوم بذلك ضمن قيود البيئة الدولية في فترة ما بعد الحرب. وقد جعلت الإديولوجية والسلوك السوفياتي من احتمال نشوء نظام عالمي متكامل أمرًا مستبعدًا وقد استلزم الضعف الأوروبي من القيادة الأمريكية إحلال التماسك بين هذه الدول. ولتعزيز المصالح الأمريكية في إطار ما بعد الحرب هذا، استقرّ صنّاع السياسات الأمريكيون على رؤية للنظام، أي على مبدأ متسق يحدّد كيفية عمل عناصر النظام على تحقيق الأهداف الأمريكية.[1]

وقد سعت الاستراتيجية الأمريكية الكبرى منذ العام 1945 وراء رؤية النظام هذه، أي نظام ليبرالي قائم على القواعد تقوده الولايات المتحدة. وتمثّل هذه الرؤية اقتران فكرتَين متناقضتَين في بعض الأحيان. فأولًا، على الدول السيادية الموافقة على احترام سلامة أراضي بعضها البعض مقابل التعاون والمنفعة. وثانيًا، قد يؤدي نشر القيم الليبرالية، أي الاقتصادات المفتوحة والأنظمة السياسية الديمقراطية وحقوق الإنسان، إلى الازدهار والسلام. وقد وفّرت هذه الرؤية لأي دولة كانت مستعدّة لاتباع معظم القواعد والمبادئ فرصة الانضمام والاستفادة من شبكاتها الاقتصادية والسياسية والثقافية الواسعة. وخلال الحرب الباردة، تملّكت رؤية

[1] يناقش جي جون إكنبيري (G. John Ikenberry) نظامَين كانا موجودَين في الوقت نفسه خلال الحرب الباردة (النظام الغربي المهيمن الذي تقوده الولايات المتحدة والنظام الدستوري الأكثر تعددية للأطراف)، إلى جانب القيود التي حالت دون اعتماد مقاربات بديلة للنظام في هذه الفترة. جي جون إكنبيري، "بعد النصر: المؤسسات، القيود الاستراتيجية وإعادة بناء النظام بعد الحروب الكبرى" *(After Victory: Institutions, Strategic Restraint, and the Rebuilding of Order After Major Wars)*، برينستون، نيو جيرسي: صادر عن Princeton University Press، 2001، صفحة 170-214.

النظام هذه الولايات المتحدة وحلفائها. وبعد الحرب الباردة، اتخذت الولايات المتحدة خطوات لتوسيع رؤية النظام هذه على المستوى العالمي.

أمّا اليوم فيبدو أنّ النظام القائم ورؤية الولايات المتحدة للنظام المستقبلي تتردّى.[2] وينتج هذا التردّي جزئيًا عن القوى العظمى غير الليبرالية التي تقاوم قيادة الولايات المتحدة للنظام وتركيز النظام على القيم الليبرالية. إلّا أنّه ينتج أيضًا عن مخاوف محلية متزايدة في الولايات المتحدة وبلدان غربية أخرى حول السياسات الأساسية للنظام مثل التجارة الحرة والمفتوحة. وبمراقبة هذه التردّيات المتزايدة في النظام القائم، حاجج هنري كيسينجر (Henry Kissinger) أنّ "العالم في حالة فوضى" وادعى أنّ الولايات المتحدة تواجه مشكلة "كيفية إنشاء نظام عالمي متسق يرتكز على المبادئ التي تمّ الاتفاق عليها والتي هي ضرورية لعمل النظام بأكمله".[3] وهناك أكثر من نوع واحد من الأنظمة التي قد توفّر هكذا مبادئ وعلى القادة الأمريكيين تحديد أي رؤية للنظام هي جائزة التطبيق أكثر نظرًا للقيود المحلية والدولية والمصالح الأمريكية.

يرصد هذا التقرير أربع رؤى للنظام تستطيع الولايات المتحدة اعتمادها، إلى جانب سياسات معيّنة قد تدعم كل مقاربة للنظام. إلّا أنّه لا ينصح بأي مقاربة معيّنة، بل يسعى إلى تحديد مجموعة الخيارات الاستراتيجية التي تواجهها الولايات المتحدة، بالإضافة إلى الافتراضات والمنطق الذي قد يحرّك الخيارات وسط هذه البدائل.

ويرصد الفصل الثاني خيارَين رئيسيين تحتاج إليهما الولايات المتحدة فيما تحدد رؤيتها للنظام الدولي المستقبلي:

1. أي دول تضع القواعد؟
2. إلى أي حدّ تُعدّ القواعد ملزمة لصانعي القواعد؟

كما يناقش الفصل الثاني الافتراضات الأساسية حول البيئة الدولية المستقبلية وسياسات القوى العظمى التي قد تُنتج أجوبة مختلفة على هذَين السؤالَين، بما في ذلك افتراضات حول مستقبل سياسات القوى العظمى وإلى أي مدى قد تغيّر المنظمات والقواعد الدولية سلوك دولة ما.

---

[2] مايكل جاي مازار (Michael J. Mazarr) وميرندا بريب (Miranda Priebe) وأندرو رادين (Andrew Radin) وأستريد ستوث سيفالوس (Astrid Stuth Cevallos)، "فهم النظام الدولي الحالي" *(Understanding the Current International Order)*، سانتا مونيكا، كاليفورنيا: مؤسسة RAND، RR-1598-OSD، 2016.

[3] جيفري غولدبرغ (Jeffrey Goldberg)، "فوضى عالمية ونظام عالمي: حديث مع هنري كيسنجر" (World Chaos and World Order: Conversations with Henry Kissinger)، صحيفة The Atlantic، 10 تشرين الثاني (نوفمبر)، 2016.

أمّا الفصل الثالث فيقدّم خيارات استراتيجية بديلة للنظام، بما في ذلك مكوّنات أساسية والمنطق وراءها. في حين تناقش الفصول أربعة وخمسة وستة السياسات الأمريكية التي قد تدعم كلًّا من رؤى النظام الأربع في مجالات سياسات أساسية ثلاثة وهي الاقتصاد والعلاقات بين القوى العظمى والدفاع. ويختم الفصل السابع بدروس مستنتجة من هذا التحليل للسياسة الأمريكية.

الفصل الثاني

# الخيارات الرئيسية حول قواعد النظام الدولي

كما هو الحال في أي خيار متعلّق بالسياسة الخارجية، يجب أن تحرّك سياسات الولايات المتحدة تجاه النظام استراتجيتها الكبرى، أي مجموعة الأهداف القومية والمنطق حول كيفية تحقيقها. بعبارات أشمل، لقد حرّكت الاستراتيجية الأمريكية الكبرى في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية رغبة ضمان أمن الولايات المتحدة وحلفائها وازدهارها. وكما تمّت المناقشة في وثيقة سابقة من هذه السلسلة، نظرت الولايات المتحدة تاريخيًا إلى النظام الدولي كوسيلة لخدمة الأهداف القومية هذه. وكما في الماضي، تشمل النقاشات حول الاستراتيجية الكبرى اليوم خلافات في وجهات النظر حول الأولوية التي يجب أن تعطيها الولايات المتحدة لمختلف الأهداف التي تسعى وراءها نظرًا للقيود المالية والاستراتيجية والسياسية القومية التي ستواجهها خلال العقود المقبلة.[1] غير أنّ الأوجه الأكثر تباينًا للنقاش تحيط بسُبل تحقيق هذه الأهداف.

يتمّ تعريف النظام الدولي بالقواعد التي تحكم سلوك الدولة.[2] لذلك، تختلف الرؤى البديلة للنظام في خصائص هذه القواعد. قضى منهجنا في تحديد رؤى بديلة للنظام جمع حجج قائمة حول كيف قد تكون قواعد النظام المستقبلية أو يجب عليها أن تكون. ولقد استقينا من الدراسات الأكاديمية وتلك المتعلقة بالسياسات الموجودة حول النظام الدولي، إلى جانب التحليل التاريخي للأنظمة الدولية السابقة. غير أنّنا لم نحدّ أنفسنا بهذه الدراسات.

[1] حصل تباين كبير حول الأهداف الفرعية التي على الولايات المتحدة تحقيقها. باري آر بوزين (Barry R. Posen) وأندرو أل روس (Andrew L. Ross)، "رؤى متنافسة للاستراتيجية الأمريكية الكبرى" (Competing Visions for U.S. Grand Strategy)، مجلة *International Security*، شتاء 1996/1997.

[2] تشير هذه الوثيقة إلى قواعد بشكل عام، بما في ذلك كل شيء بدءًا من مبادئ النظام غير الرسمية وصولاً إلى عمليات صنع القرار وحلّ الخلافات الرسمية.

بل استنتجنا أيضًا من الدراسات أكاديمية وأخرى متعلقة بالسياسات حول دور الولايات المتحدة في العالم، بما في ذلك تلك التي تحيط بالاستراتيجية الأمريكية الكبرى وسياسات الولايات المتحدة في مناطق معيّنة والتي لها في أغلب الأحيان حجج صريحة أو ضمنية حول التغيّرات في قواعد النظام.[3]

كشف تحليلنا للدراسات الموجودة أنّ النقاشات حول قواعد النظام تتمحور حول سؤالَين: من يجب أن يضع القواعد؟ وإلى أي مدى تُعدّ هذه القواعد ملزمة بالنسبة للذين يضعونها؟ لقد قمنا بالاستخلاص من الدراسات الموجودة لتكوين منطق وافتراضات وراء أربع رؤى بديلة للنظام تختلف في أجوبتها على هذَين السؤالَين.

في النهاية، تعتمد الأجوبة على الافتراضات حول كل من سياسات القوى العظمى ودور المؤسسات في إدارة العلاقات بين الدول. ويقدّم الجزء التالي نقاشًا مفصلًا أكثر حول أهداف النظام التي تساعد على تفسير المقاييس التي يمكن على أساسها الحكم على الرؤى المستقبلية. أمّا باقي الفصل فيناقش خاصيّتَين من القواعد الدولية والافتراضات الأساسية التي قد تحفّز رؤية النظام الذي يجدر بالولايات المتحدة اعتماده لتحقيق هذه الأهداف.

يقوم تقرير سابق من هذه السلسلة بتفصيل تطوّر نظام ما بعد الحرب والنظام كما هو قائم اليوم.[4] باختصار، غالبًا ما أشار صنّاع السياسة الأمريكيون إلى طموحاتهم ببناء نظام دولي يرتكز على القواعد تتمتّع فيه كل الدول بالتأثير على القواعد ومن المتوقّع منها أن تتبعها كل الوقت. غير أنّه على أرض الواقع، تمتّعت الولايات المتحدة وحلفاؤها الديمقراطيون بتأثير على تحديد القواعد أكثر من الدول الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، توقّعت الولايات المتحدة بشكل عام من معظم الدول أن تتبع القواعد في أغلب الأحيان، فارضةً في معظم الأوقات هذه القواعد من خلال القوّة الأمريكية. غير أنّ الولايات المتحدة قد وجدت نفسها تتمتّع بوضع خاص داخل النظام محتفظةً بحق انتهاك القواعد عندما ارتأت أنّه من الضروري التصرّف بشكل حاسم للدفاع عن النظام أو مصالح الولايات المتحدة الأساسية.

من المفترض أن يتّضح كل من الأنظمة البديلة التي يتمّ وصفها هنا على مرّ الوقت (على الرغم من أنّ كلًا منها هو نوع نظام مثالي ولا نفترض أنّ أيًا من هذه النماذج قد يتجسّد على أرض الواقع كما هو موصوف بالتحديد).

---

[3] في هذه المنهجية، نتّبع عملًا سابقًا سعى إلى تحديد مدارس الفكر الأساسية حول مستقبل استراتيجية الولايات المتحدة الكبرى من النقاشات الأكاديمية وتلك المتعلقة بالسياسات المتواصلة. بوزين وروس (Posen and Ross)، 1996/1997.

[4] مازار وآخرون، (Mazarr et al.)، 2016.

وخلال الفترة نفسها، قد يتبدّل أيضًا طابع الدول الرائدة أو العلاقات بينها أو وضع الاقتصاد الدولي أو العديد من المتغيرات الأخرى. فإن تولّت قيادة جديدة الحكم في روسيا وتوقّفت عن التصرّف بعدائية وسعت إلى علاقة وثيقة أكثر مع الغرب، قد تتغيّر أوجه عدة من كل بديل، مثل الإيجابيات والسلبيات وعناصر الجدوى. لم نستطع تفسير عشرات المتغيرات المتقاطعة والمتبدلة. لذلك، وبالرغم من أنّ هذه الأنظمة البديلة ليست أكيدة، نفترض أنّ معظم الأوجه الحالية للبيئة الدولية، مثل الطابع الأساسي والمجموعة التفضيلية للصين وروسيا، تبقى ثابتة.

## ما هي الأهداف الأمريكية للنظام الدولي؟

على مهندسي نظام مستقبلي، سواء كان نسخة عن المقاربة الحالية أو شيئًا جديدًا كليًا، أن يكونوا صريحين بالنسبة إلى الأهداف التي يسعون إليها. يوحي تقييمنا لوثائق الاستراتيجية الأمريكية بعد الحرب أنّ صناع السياسات الأمريكيين قد أملوا بأن يحقق النظام الأهداف التالية:[5]

1. **الحؤول دون نشوب نزاع بين القوى الرئيسية وإدارة المنافسة.** شكّل السلام بين القوى العظمى هدفًا رئيسيًا للاستراتيجية الأمريكية خلال عصرنا الحديث. ومع تحوّل العالم إلى عالم متعدد الأقطاب، ستشكّل إدارة التوتّرات والمصالح المتضاربة بين القوى الرائدة تحديًا أكبر. على النظام أن يؤمّن آلية إمّا لإدارة النزاعات بين القوى العظمى وإما لردع الاعتداء.
2. **تعزيز الاستقرار والنمو الاقتصاديين.** صُمّمت مكوّنات النظام الجغرافية السياسية، لا سيّما مؤسساته الاقتصادية، لتشجيع ازدهار الدول المشاركة من خلال تعزيز الاندماج التجاري وتحقيق استقرار الأسواق المالية. ويُعتبر هدف الاستقرار الاقتصادي غاية بحدّ ذاتها لكنّه أيضًا طريقة لخدمة الهدف الأوّل من خلال تخفيف مصادر الصراع بين الدول.
3. **تسهيل العمل الجماعي لمواجهة التحدّيات المشتركة.** اعتبرت الولايات المتحدة المؤسسات وسيلة لمساعدة الدول على حلّ التحدّيات المشتركة. لقد ساهم نظام ما بعد الحرب في تحفيز العمل بطرق

[5] مازار وآخرون، (Mazarr et al.)، 2016.

متعددة تشمل تأمين مؤسسات تخفف من تكاليف معاملات التعاون، وتشجيع بروز شبكات عمل غير حكومية، وتأمين دعم معياري شامل للعمل الجماعي.

4. **تعزيز القيم الليبرالية والديمقراطية.** بالرغم من أنّ التركيز الأمريكي على هدف النظام هذا قد تغيّر، أظهرت الولايات المتحدة بشكل ثابت انحرافًا حيال تعزيز القيم الليبرالية سواء كغاية بحدّ ذاتها أو كطريقة لدعم أهداف أخرى مثل السلام والازدهار. وتشكّل المعاهدات والمواثيق حول حقوق الإنسان والدعم للمؤسسات الديمقراطية والتدخل الإنساني أمثلة عن الطابع الليبرالي لنظام ما بعد الحرب.

الأرجح أنّ أي نظام مستقبلي تروّج له الولايات المتحدة سيسعى إلى تحقيق كل من هذه الأهداف الأربعة الأساسية. وتتمحور النقاشات بشأن الرؤى البديلة حول أولويتها النسبية، إلى جانب طرق تحقيقها. ويتمتّع النقاش حول الطرق بمقاييس عدة، إلّا أنّ السؤالَين الأساسيَين آنفَي الذكر حول طبيعة القواعد، أي من سيضعها وإلى أي مدى يجب أن تكون ملزمة، يحرّكان العديد من الانقسامات حول أي نوع من الأنظمة على الولايات المتحدة اعتماده.

## من يحدد القواعد؟

كما تمّ الحديث آنفًا، إنّ القواعد هي مجموعة الاتفاقات والمبادئ والعمليات التي تحكم سلوك دولة ما. وتحدد مؤسسات رسمية العديد من هذه القواعد. وتضمّ هذه القواعد الاتفاقات التي تُعقد من خلال الأمم المتحدة (U.N.) ومنظمات التجارة الدولية والبنك الدولي (World Bank) ومنظمات متخصصة في مجالات مثل العمل والاتصالات والاتحادات التجارية التي تضع المعايير في مجالات تكنولوجية أو مهنية معينة. كما قد تُحدد القواعد من خلال معاهدات فردية تغطي أشكالًا معينة من الأنشطة مثل اللوائح البيئية. وهناك قواعد أخرى غير رسمية تعكس اتفاقات أو قواعد سلوكية ضمنية تؤثّر بالرغم من ذلك على طريقة تفاعل الدول مع بعضها البعض.

بعد الحرب العالمية الثانية، أنشأت الولايات المتحدة مؤسسات عكست مصالحها وقيمها الخاصة وتلك العائدة لحلفائها الأقرب، وقد قادت عملية

إنشاء مؤسسات منحتها تأثيرًا غير متكافئ من خلال آليات مثل حصص تصويت أكبر. وبالرغم من أنّ التأثير الأمريكي الرسمي وغير الرسمي على تحديد القواعد يختلف من مؤسسة إلى أخرى، يُجمع الكثيرون على أنّ الولايات المتحدة كانت الجهة المُحددة للقواعد المسيطرة في نظام ما بعد الحرب.[6]

عند نهاية الحرب الباردة، انضمّ عدد أكبر من الدول إلى هذه المؤسسات، إلّا أنّ القواعد الأساسية وعمليات صنع القرار بقيت على حالها بشكل كبير.[7] ومع توسّع العضوية وتغيّر ميزان القوى، دعت بعض الدول إلى إصلاحات في الحوكمة لضمان عكس قواعد وقرارات المنظمة مصالح مجموعة أكبر من الدول. وينقسم صنّاع السياسات الأمريكيون حول كيفية الرد على هكذا دعوات لإصلاحات الحوكمة. في مطلع العام 2010 مثلًا، دعمت إدارة باراك أوباما (Barack Obama) اقتراحات صندوق النقد الدولي (IMF) لإصلاح الحوكمة والتي تمنح حصص تصويت أكبر للاقتصادات الناشئة. وبالرغم من أنّها وافقت عليها في النهاية، إلّا أنّ الكونغرس الأمريكي قد قاوم هكذا إصلاحات لسنوات لأنّها عنت نهاية الفيتو الأمريكي على قرارت صندوق النقد الدولي.[8] وفي مثل آخر، كان جزء من محفّز الولايات المتحدة للسعي إلى الشراكة العابرة للمحيط الهادئ (TPP) الحفاظ على التأثير الأمريكي على قواعد التجارة الدولية.

---

[6] ليس هناك قياسات كمّية لتحديد درجة هيمنة الولايات المتحدة الدقيقة في تحديد القواعد في النظام. إلّا أنّ العديد من الدراسات النوعية قد وصفت التأثير الأمريكي بالتفصيل. يمكن مثلًا الاطلاع على تحليل كيوهاني (Keohane) حول دور الولايات المتحدة في أوائل مرحلة ما بعد الحرب في الأنظمة المالية والطاقة القومية. روبرت كيوهاني (Robert Keohane)، "بعد الهيمنة: التعاون والنواع في الاقتصاد السياسي العالمي" *(Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy)*، برينستون، نيو جيرسي: صادر عن Princeton University Press، 2005.

[7] مازار وآخرون، (Mazarr et al.)، 2016.

[8] جايكوب جاي لو (Jacob J. Lew)، "أمريكا والاقتصاد العالمي: دفاع عن القيادة الأمريكية" (America and the Global Economy: The Case for U.S. Leadership)، صحيفة *Foreign Affairs*، أيار (مايو)/ حزيران (يونيو) 2016؛ أندرو ماييدا (Andrew Mayeda)، "الكونغرس يوافق على تغيير صندوق النقد الدولي لصالح الأسواق الناشئة" "Congress Approves IMF Change in Favor of Emerging Markets"، موقع *Bloomberg*، 18 كانون الأول (ديسمبر)، 2015.

وكما حاجج الرئيس السابق باراك أوباما بشكل مشهور، "على الولايات المتحدة تحديد القواعد. على أمريكا اتخاذ القرارات. على الدول الأخرى اتباع القواعد التي وضعتها أمريكا وشركاؤنا، وليس العكس".[9]

وكما تظهر هذه الأمثلة، إن أحد أهم الأسئلة بشأن النظام هو: من يحدد القواعد؟ بعبارة أخرى، مصالح من على القواعد أن تعكس؟ قد تعكس القواعد أوّلًا مصالح الولايات المتحدة وحلفائها أو قد تعكس مصالح مجموعة أوسع من البلدان، بما في ذلك قوى عظمى أخرى. وعمّا إذا كانت الولايات المتحدة تستطيع أو عليها الاستمرار في الدفاع عن موقع تفضيلي في النظام الحالي أو منح تأثير أكبر لدول أخرى فالأمر وقف جزئيًا على افتراضات صنّاع السياسات حول سياسات القوى العظمى. وتقع هذه الافتراضات في فئتَين: تركّز الأولى على توزيع السلطة المستقبلي، فيما تتمحور الثانية حول مصادر الصراعات والسلام بين القوى العظمى.

وترتكز الحجج بأنّ الولايات المتحدة تستطيع تحقيق أهدافها للنظام بشكل أفضل من خلال الحفاظ على تأثير مهيمن على تحديد القواعد على افتراضات متفائلة حول موقفها في التوزيع المستقبلي للسلطة وافتراضات متشائمة حول علاقاتها بقوى عظمى أخرى. من وجهة النظر هذه، تستمر قوّة الولايات المتحدة في حين تواجه القوى الأخرى، مثل روسيا والصين، مشاكل داخلية تحدّ من نموّها.[10]

---

[9] باراك أوباما (Barack Obama)، "قد تسمح الشراكة العابرة للمحيط الهادئ (TPP) لأمريكا، لكن ليس الصين، بأن تقود التجارة العالمية"، صحيفة *Washington Post*، 2 أيار (مايو)، 2016. تجلّى إصرار الولايات المتحدة على الحفاظ على سلطة تحديد القواعد قدر الممكن في عشرات المسائل والأحداث الأخرى. أمّا المثل الصارخ من العام 2010 فكان ردّ الولايات المتحدة العدائي، والعقابي في النهاية، على مبادرة حول حظر الانتشار النووي الإيراني قدّمتها البرازيل وتركيا. لم تكن الشروط مختلفة عن تلك التي سعت إليها اقتراحات التفاوض الأمريكية، إلّا أنّ الرسالة التي وجّهتها واشنطن كانت على نطاق أوسع أنها ستسيطر على شكل أي اتفاق نهائي. وكان المثل الأحدث جهد الولايات المتحدة لتقويض البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (Asian Infrastructure Investment Bank) الذي اقترحته الصين، لتثني بقوّة أصدقائها وحلفائها عن الانضمام خوفًا من أن يضعف هذا سيطرة البنك الدولي المتأثّر بالولايات المتحدة بشأن برامج تنمية إقليمية. ديفيد إي سانجر (David E. Sanger) ومايكل سلاكمان (Michael Slackman)، "الولايات المتحدة تشكك بالاتفاق الإيراني للوقود النووي" (U.S. Skeptical on Iranian Deal for Nuclear Fuel)، صحيفة *New York Times*، 17 أيار (مايو)، 2010. يمكن الاطلاع أيضًا على، جيليان ماكنوتن (Jillian Macnaughton) وبول سوتيرو (Paul Sotero)، "تأمّل حول المبادرة النووية التركية– البرازيلية في أيار (مايو) 2010 باتجاه إيران" (Brazil-Turkey Nuclear Initiative Toward Iran 2010 Reflection on the May)، "مركز وودرو ويلسون للعلماء الدوليين" (Woodrow Wilson Center for International Scholars)، نشرات ويب وإيجاز، 22 شباط (فبراير)، 2011.

[10] راجع على سبيل المثال مايكل بيكلي (Michael Beckley)، "قرن الصين؟ سبب استمرار التفوّق الأمريكي" (China's Century? Why America's Edge Will Endure)، مجلة *International Security*، الجزء 36، العدد 3، شتاء 2012/2011.

كما أنّه كلّما اكتسبت القوى الأخرى قدرة عسكرية، تمكّنت الولايات المتحدة من صرف المزيد على الدفاع للحفاظ على تفوّقها العسكري.[11] كما هناك ميل إلى ربط الآراء هذه حول الهيكلية المستقبلية للنظام الدولي بالافتراضيات النظرية حول مصادر النزاع والسلام وسط القوى العظمى. وعلى وجه الخصوص، يميل أصحاب هذا الرأي إلى الاعتقاد بأن الولايات المتحدة تواجه تضاربات أساسية في المصالح مع القوى الناشئة وبأن الهيمنة العسكرية الأمريكية وإظهار الولايات المتحدة لعزمها هي أسس السلام مع تلك القوى (الجدول 2.1).[12]

وترتكز الحجج التي تؤيّد التنازل عن المزيد من التأثير على تحديدٍ القواعد لقوى عظمى أخرى على مجموعة مختلفة من الافتراضات. فأوّلا، وعلى الرغم من أنّ الولايات المتحدة ستبقى البلد الأقوى في العالم على المدى المتوسط، إلّا أنّه تبرز دول أخرى وتصرف المزيد على الدفاع. استاءت الكثير من القوى من أوجه أساسية للنظام القائم، بما في ذلك قوّة الولايات المتحدة العسكرية المسيطرة والتأثير الأمريكي المبالغ فيه تحديد القواعد والإنفاذ.

**الجدول 2.1**

**افتراضات وراء مقاربات بديلة لتحديد القواعد**

| المقاربة | على الولايات المتحدة وحلفاؤها الاستمرار في تحديد القواعد | على الولايات المتحدة منح القوى الأخرى المزيد من التأثير على تحديد القواعد |
|---|---|---|
| التوزيع المستقبلي للسلطة | تستطيع الولايات المتحدة الإنفاق بما يكفي على الدفاع لتبقى القوة العسكرية المهيمنة في العالم. | تبرز قوى أخرى ولا تستطيع الولايات المتحدة الحفاظ على هيمنتها العسكرية. |
| احتمالات السلام بين القوى العظمى | تضارب المصالح الأساسي موجود بين الولايات المتحدة والقوى الناشئة. | إن تضارب المصالح موجود لكنه ليس أساسيًا، وتبقى أهداف القوى العظمى الأخرى محدودة. |
| أسس السلام بين القوى العظمى | يُفترض أن يكون التفوق العسكري الأمريكي وإظهار الحسم كافيين للحفاظ على الاستقرار. | يُفترض أن يولّد الاستخدام الحكيم للقوّة والتسوية السياسية مع القوى العظمى الأخرى استقرارًا أكبر. |

[11] هال براندز (Hal Brands)، "القوة العظمى الجِد ناجحة" (The Pretty Successful Superpower)، مجلة *American Interest*، 14 تشرين الثاني (نوفمبر)، 2014.

[12] راجع على سبيل المثال، ستيفن جي بروكس (Stephen G. Brooks) وجي جون إيكنبري (G. John Ikenberry) وويليام سي وولفورث (William C. Wohlforth)، "لا تعودي إلى الديار يا أمريكا: معارضة للتقشف" (Don't Come Home, America: The Case Against Retrenchment)، مجلة *International Security*، الجزء 37، العدد 3، شتاء 2013/2012.

وفي الوقت عينه، يمنح النمو الاقتصادي وصرف القوى العظمى الأخرى على الدفاع البعض قدرة أكبر لرفض هيمنة أمريكية متصورة.[13] في هذا الإطار، تواجه الولايات المتحدة قيودًا مالية تجعل من المستويات الأعلى من الإنفاق على الدفاع والحفاظ على الهيمنة العسكرية أمرَين غير ممكنَين على المدى الطويل. وبالرغم من أنّ هذه المدرسة الفكرية توافق على أنّ الولايات المتحدة تواجه تضاربات في المصالح مع القوى الأخرى، إلّا أنّها تعتبرها أساسية بشكل أقل. وفي هذا الإطار، تُعتبر السياسات الأمريكية للحفاظ على الهيمنة والدفاع عن الترتيبات المؤسساتية الراهنة مصدر صراع مع القوى الأخرى في أغلب الأحيان، والأرجح أنّ بعضًا من التسوية مع هذه القوى يعزز السلام.[14]

تُنتِج الافتراضات المختلفة حول سياسات القوى العظمى آراءً مختلفة حول أيٍ من الدول عليها تحديد القواعد وقيم من على القواعد أن تعكس. إذا كانت الهيمنة الأمريكية المستمرة محتملة وشكّلت مصدر سلام بين القوى العظمى، تستطيع الولايات المتحدة حينها، لا بل عليها، الاستمرار في تحديد القواعد التي تعزّز القيم والمصالح الأمريكية. أمّا إذا كانت الهيمنة الأمريكية تأفل وشكّلت مصدر صراع بين القوى العظمى، تستطيع الولايات المتحدة حينها، لا بل عليها، مشاركة المسؤولية لتحديد القواعد مع قوى عظمى أخرى.

مهما كانت الحقيقة الموضوعية حول هكذا مسائل، تَعتبر القوى العظمى بشكل متزايد وظائف تحديد قواعد نظام ما كمعايير خطيرة للسلطة والمكانة والأهمية القومية، ويصمّم العديد منها على التمتّع برأي متزايد مع المضي قدمًا. ومن وجهة النظر الأمريكية، إنّ القيمة المكتسبة من عملية تحديد القواعد بشكل مشترك أكثر ليست بالضرورة في نظام أكثر فعالية أو حتى مجدٍ أكثر، لكن في نظام يحافظ على دعم كبير من قواه العظمى. وترتكز نظرية مشاطرة السلطة على أنّه من المرجّح أكثر أن تقوم الدول التي يتمّ إشراكها في عمليات النظام بالتسوية والاستثمار والنضال، في بعض الأحيان، في سبيل قواعدها ومبادئها. غير أنّ هذا التحليل لا يوفّر استنتاجات حول قيمة نظام مشترك أكثر. إنه فقط يعرّف تحديد القواعد بالمتغير الأساسي

---

[13] تشارلز أل غلاسر (Charles L. Glaser)، "الصفقة الأمريكية الصينية الكبرى؟ الخيار الصعب بين المنافسة العسكرية والتسوية" (“A U.S.-China Grand Bargain? The Hard Choice Between Military Competition and Accommodation”)، مجلة International Security، الجزء 39، العدد 4، ربيع 2015.

[14] راجع على سبيل المثال، باري آر بوزن (Barry R. Posen)، "الضبط: أساس جديد للاستراتيجية الأمريكية الكبرى" (Restraint: A New Foundation for U.S. Grand Strategy)، إيثاكا، نيويورك: دار جامعة Cornell University Press، 2014.

الذي يساعد على تحديد أنظمة بديلة واختبار تبعات الافتراضات المختلفة حول النمط المستقبلي لعملية مماثلة لتحديد القواعد.

## إلى أي مدى تعتبر هذه القواعد ملزمة– وعلى من؟

يطرح السؤال الثاني المهم حول النظام مسألة مدى إلزام القواعد وعلى من تُطبّق– والأهمّ، ما إذا كانت تُطبّق على صنّاع القواعد أنفسهم. هناك افتراض رئيسي لنسخات أكثر طموحًا للنظرية الدستورية وهي أنّ القواعد ملزمة، وربّما بشكل خاص، حتى للذين يحددون القواعد. غير أنّ صنّاع القواعد هم بالإجمال من الدول العظمى، ما يصعّب على الدول الأضعف مهمة تطبيق القواعد عليها. وبالرغم من ذلك، غالبًا ما يخضع صنّاع القواعد طوعًا للقواعد وعمليات صنع القرار عندما يتعلّق الأمر بمصالح غير أساسية. تعكس هذه القواعد في النهاية مصالحها. كما أنّ فعلها هذا قد يصبّ في مصلحة تعزيز الشرعية المحلية والدولية للقواعد. بالرغم من ذلك، وكما ستتمّ مناقشته لاحقًا، إنّ مسألة ما إذا كان نظام يضبط فيه صنّاع القواعد سلوكهم يخدم أهداف الولايات المتحدة حتى عندما قد يحول ذلك دون إطلاق إجراءات حاسمة متعلّقة بإحدى مصالحها الرئيسية تشكّل سؤالاً مفتوحًا.[15]

في نظام ينوي فيه صنّاع القواعد الخضوع للقواعد، قد يضعون قواعد دقيقة ورسمية جدًّا تجعل من التزامات كل دولة التزامات قاطعة. وبالرغم من أنّ الدول التي تتمتّع بسلطة أكبر قد تستمرّ بالتمتّع بتأثير أكبر في تحديد القواعد لهكذا نظام، تُطبّق هذه القواعد والإجراءات على كل الدول، سواء ضعيفة أم قوية كانت، وحتى عندما لا تخدم المصلحة الخاصة المباشرة لدولة ما.[16] بالمقابل، في نظام لا ينوي فيه صنّاع القواعد ضبط أنفسهم، الأرجح أن يقوموا بالتزامات ملتبسة وغير رسمية بالمبادئ الجوهرية. ومع ذلك، قد يضمّ هكذا نظام مؤسسات رسمية وقواعد جِد فنّية في بعض المجالات. غير أنّه، وفي مسائل أساسية، لاسيّما تلك المرتبطة بالأمن، قد لا تلتزم الدول القوية بتقييد نفسها بالقواعد والمؤسسات. وفي الوقت عينه، قد تُعاقب الدول الأضعف أكثر لتصرّفها بشكل معاكس للقواعد المتفق عليها.[17]

[15] إيكنبيري (Ikenberry)، 2001، ص.41.

[16] يرتكز هذا النقاش على كل من مبدأ إيكنبيري حول نظام دستوري والآليات لردع استخدام القوة؛ إيكنبيري (Ikenberry)، 2001، ص.41.

[17] إيكنبيري، 2001، ص.41.

يقع النظام الحالي بين هذَين النقيضَين ويضمّ تباينًا في مدى اتباع القوى العظمى للقواعد الحالية من أجزاء مختلفة من النظام. فعلى سبيل المثال، طوّرت الولايات المتحدة ودول قوية أخرى نظام قواعد دقيق في مجالات التجارة وسياسة الاقتصاد الدولية، موضحةً ما يشكّل انتهاكًا. بالإضافة إلى ذلك، قدّمت هذه الدول طوعًا قواعد وعملية رسمية لحل للخلافات إلى منظمة التجارة العالمية (WTO). غير أنّه في مجال الأمن، كانت الدول القوية متسقة بشكل أقل في ضبط أفعالها ضمن القواعد والمؤسسات. فعلى سبيل المثال، تضمّ منظمة حلف شمال الأطلسي (NATO) مؤسسات رسمية للتعاون والعمليات العسكرية للتشاور بين حلفائها، إلّا أنّ الولايات المتحدة لم تلتزم يومًا بضبط مطلق في سياستها الخارجية، وتحتفظ كل الدول الأعضاء بحق النقض على صنع القرار الجماعي في منظمة حلف شمال الأطلسي.[18] أمّا على المستوى العالمي، فيوفّر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (UNSC) مكانًا لصنع القرار، إلّا أنّ الدول القوية غالبًا ما تختار العمل من طرف واحد أو من خلال منظمات دولية أخرى.[19] فروسيا مثلًا رأت أنّ الحرب التي قادتها الولايات المتحدة عام 2003 ضدّ العراق، والتي شُنّت من دون موافقة مجلس الأمن، قد أظهرت استخفافًا بقواعد النظام ومؤسساته. أمّا الولايات المتحدة بدورها فقد رأت أنّ ضم روسيا لشبه جزيرة القرم والأنشطة التي تقوم بها في أوكرانيا هي انتهاكات.

كما يميل المشككون بجاذبية أو بجدوى نظام يطوّر فيه صنّاع القواعد قواعد قوية ويضبطون فيه بثبات سلوكهم بين بعضهم إلى مشاركة بعض الافتراضات حول دور المؤسسات.[20] فأوّلًا، يزعم هؤلاء المشككون أنّه عندما تكون مصالح الدول في نزاع عميق، من المستبعد أن يقوم أعداء الولايات المتحدة بضبط أنفسهم ضمن هذه القواعد. بل من الأرجح أن يتّكلوا على قدراتهم العسكرية الخاصة لتحقيق مصالحهم. وثانيًا، يعتقد هؤلاء المشككون أنّه من المستبعد أن تآلف المؤسسات دولًا متعادية، لذا ثمة قيمة محدودة في السعي إلى الحدّ من حرية عمل الولايات المتحدة على أمل التأثير على

---

[18] إيكنبيري (Ikenberry)، 2001، ص. 6، 29-31، 37-43.

[19] جي جون إيكنبيري (G. John Ikenberry)، "اللوياثان الليبرالي: أصل وأزمة وتحوّل النظام العالمي الأمريكي" (Liberal Leviathan: The Origins, Crisis, and Transformation of the American World Order)، برينستون، نيو جيرسي: صادر عن Princeton University Press، 2001a، ص. 22-27.

[20] انظر على سبيل المثال جون جاي ميرشايمر (John J. Mearsheimer)، "وعد المؤسسات الدولية الكاذب" (The False Promise of International Institutions)، مجلة International Security، الجزء 19، العدد 3، شتاء 1994-1995؛ وراندال شويلر (Randall Schweller)، "إعادة النظر في مشكلة النظام الدولي: مقالة"، مجلة International Security، الجزء 26، العدد 1، صيف 2001.

سلوك الخصم. في الواقع، إنّ السماح لهكذا مؤسسات بالحدّ من ممارسة الولايات المتحدة لسلطتها قد يكون له ثمن عالٍ إذ قد يحول دون نوع العمل الحاسم المطلوب للردّ على التهديدات الموجهة من الدول التعديلية، إلى جانب الجهات الفاعلة غير الحكومية.[21]

كنتيجة لذلك، يميل أولئك الذين لا يعتقدون أنّه يجب تقييد صنّاع القواعد (أو بعبارة عملية أكثر، أن صناع القواعد سيكونون مقيّدين) إلى رؤية المؤسسات والقواعد كأداة أوّلية مفيدة لها سلطة مستقلة محدودة جدًّا. فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام المؤسسات لمشاركة المعلومات وتخفيف تكاليف المعاملات وتنسيق الردّ على مسائل ذات مصلحة مشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، تستطيع القواعد توضيح مصالح دولة قوية وتعزيز امتثال أكبر من قبل الدول الأضعف ووضع معايير يتمّ من خلالها تقييم سلوك دولة ما. غير أنَّه، ومن هذا المنظار، ليس الانضباط الطوعي من قِبل صنّاع القواعد في ظلّ هذه القواعد مرجّحًا ولا مرغوبًا عندما تكون المصالح الرئيسية على المحكّ.[22]

لدى الذين يدّعون أنّ الولايات المتحدة تستطيع تحقيق أهدافها من خلال نظام يرتكز على ضبط النفس الطوعي من قِبل صنّاع القواعد افتراضات مختلفة حول القواعد والمؤسسات. عندما تظهر الولايات المتحدة ودول أخرى قوية أنّها مستعدّة لضبط نفسها في ظل قواعد النظام، ستقبل الدول الأضعف بهذه المؤسسات على أنّها شرعية، حتى وإن كانت تعطي أولوية لمصالح الدول القوية. بعبارة أخرى، يوفّر ضبط القوة ضمن القواعد محفّزات قوية للدول الأخرى لقبول هذه القواعد، حتى وإن كان لها تأثير أقل في صنعها. كما تستطيع القواعد التي تتبعها بشكل دائم الدول القوية كما تلك الضعيفة أن تشكّل سلوك الدول ومصالحها في المستقبل.[23]

بالإجمال، تشير افتراضات مختلفة حول المؤسسات إلى آراء مختلفة حول ما إذا كان على الولايات المتحدة اعتماد نظام يضع فيه صنّاع القواعد قواعد ملزمة ويعملون على ضبط أنفسهم وفقها طوعًا. إن كانت المؤسسات

---

[21] حول هذا المنظور التحليلي خلال إدارة جورج دبليو بوش، انظر روبرت جيرفس (Robert Jervis)، "فهم عقيدة بوش" (Understanding the Bush Doctrine)، مجلة Political Science Quarterly، الجزء 118، العدد 3، 2003، ص. 369-373.

[22] جون جاي ميرشايمر (John J. Mearsheimer)، "الإمبريالية عمدًا" (Imperial by Design)، مجلة National Interest، العدد 111، 2011.

[23] روبرت أو كيوهاني (Robert O. Keohane)، "مطلب الأنظمة الدولية" (The Demand for International Regimes)، مجلة International Organization، الجزء 36، العدد 2، 1982؛ أرثور آي شتاين (Arthur A. Stein)، "التنسيق والتعاون: الأنظمة في عالم فوضوي" (Coordination and Collaboration: Regimes in an Anarchic World)، مجلة International Organization، الجزء 36، العدد 2، 1982.

أداتية أو وظيفية فحسب، يُعدّ تأسيس نظام ملزم إذًا أمرًا مستبعدًا وغير حكيم. إذا استطاعت المؤسسات والقواعد تحويل تفضيلات الدول وتشكيل سلوكها، يُعتبر تأسيس نظام ملزم أمرًا ممكنًا وقد يعزز السلام.

يؤمّن هذان المقياسان، أي من يحدد القواعد وإلى أي مدى هي ملزِمة على واضعيها، فئات مفيدة لتحديد بدائل ممكنة للنظام الدولي القائم. يناقش الفصل التالي كيف قادت هذه البدائل والافتراضات حول سياسات القوى العظمى التي تمّ وصفها آنفًا إلى أربع رؤى بديلة للنظام.

الفصل الثالث

# رؤى بديلة للنظام الدولي

حدّد الفصل الثاني الخيارات الرئيسية التي تواجهها الولايات المتحدة في اختيار رؤية النظام الخاصة بها. ويوجز الجدول 3.1 أربع رؤى للنظام قد تنتج عن أجوبة مختلفة على السؤالَين حول أي دولة يجب أن تحدد القواعد وإلى أي مدى تُعتبر هذه القواعد ملزمة.

لا يركّز هذا الفصل على المجموعة الكاملة للأنظمة النظرية. وبدل ذلك، يقدّم أربع رؤى للنظام تعكس تغيّرات محتملة عن النظام اليوم. هناك عدد من الأنظمة التي لا نتطرّق لها في هذا الجزء. فعلى سبيل المثال، تستطيع الولايات المتحدة نظريًا الانسحاب من أو التخلّي عن كل المؤسسات الدولية الموجودة. وكبديل، تستطيع الولايات المتحدة الترويج لأنظمة على المستوى الإقليمي أو من خلال شبكات غير حكومية بدل المؤسسات الحكومية بشكل تامّ. وفي الجزء الأخير من هذا الفصل، نقوم بمناقشة طرق تستطيع الأفكار المستخلصة من رؤى النظام هذه من خلالها أن تكون مفيدة في صياغة خيارات للسياسة الأمريكية، حتى وإن لم تكن خيارات السياسات محور هذه الدراسة.

**الجدول 3.1**

**رؤى بديلة للنظام**

| | هل تُعتبر القواعد ملزمة لكافة أعضاء نظام ما؟ | |
|---|---|---|
| **سلطة تحديد القواعد** | **كلا** | **نعم** |
| الولايات المتحدة وشركاؤها | التحالف ضد التعديلية | النظام الديمقراطي |
| كل القوى العظمى | وفاق القوى العظمى–النسخة الثانية | النظام الدستوري العالمي |

**الجدول 3.2**

**تحديد رؤى بديلة للنظام**

| رؤية النظام | العناصر الرئيسية | العناصر الرئيسية |
|---|---|---|
| التحالف ضد التعديلية | • الدفاع عن نظام يفضّل مصالح الولايات المتحدة ضد منافسين شرسين<br>• التعاون مع دول تعارض التعديلية لكن تعطي الأولوية للاستقلال الذاتي الأمريكي<br>• مصدر الشرعية: إدراك مشترك للخطر والتخصيص الأمريكي للحماية والسلع العامة | • هناك تضاربات أساسية للمصالح بين الولايات المتحدة والدول ذات الميول التعديلية<br>• إنّ الهيمنة الأمريكية ثابتة وضرورية لإحلال السلام<br>• قد يعيق تقييد سلطة الولايات المتحدة بالقواعد اتخاذ الإجراءات الحاسمة اللازمة لردع ذوي الميول التعديلية |
| النظام الديمقراطي | • الدفاع عن نظام عالمي يعطي الأولوية للمصالح الأمريكية<br>• الالتزام بتقييد السلطة الأمريكية داخل المؤسسات بحلفاء ديمقراطيين<br>• دمج ذوي الميول التعديلية بمؤسسات اقتصادية ملزمة<br>• مصدر الشرعية: القيم المشتركة وصنع القرار وإدراك المخاطر | • تضاربات عميقة للمصلحة بين الدول الليبرالية وغير الليبرالية<br>• بإمكان قوّة الولايات المتحدة وحلفائها مجتمعةً أن تستمر<br>• تستطيع المشاركة في المؤسسات أن تحوّل الدول غير الليبرالية شيئًا فشيئًا |
| وفاق القوى العظمى–النسخة الثانية | • الحفاظ على مؤسسات دولية ملزمة بشكل ضعيف تسهّل تعاون القوى العظمى<br>• مصدر الشرعية: احترام المصالح الأمنية المشروعة لكافة القوى العظمى، والمصالح المشتركة في زمن السلم والهيمنة | • ليست التضاربات بين القوى العظمى أساسية<br>• تتضاءل الهيمنة الأمريكية، لذا يُعدّ القليل من التسوية ضروريًا للسلام<br>• تستطيع المؤسسات تسهيل التعاون، إلّا أنّه غالبًا ما تحدّد القوة النتائج |
| النظام الدستوري العالمي | • الموافقة على المراجعات لحوكمة النظام الحالي لتعكس توزيع السلطة المتغيّر<br>• تلتزم القوى العظمى بضبط سلطتها داخل المؤسسات وسط كل الدول<br>• مصدر الشرعية: اتساق القواعد | • ليست التضاربات بين القوى العظمى أساسية<br>• تتضاءل الهيمنة الأمريكية، لذا يُعدّ القليل من التسوية ضروريًا للسلام<br>• يستطيع الضبط الطوعي للسلطة بشأن القواعد والمؤسسات تسهيل التعاون |

يعدد الجدول 3.2 العناصر الأساسية والافتراضات وراء رؤى النظام الأربعة التي ستتمّ مناقشتها بالتفصيل أكثر في باقي هذا الفصل. تعكس كل رؤية للنظام رأيًا مختلفًا حول كيفية تحقيق الولايات المتحدة لأهدافها

للنظام. قد تنظر الولايات المتحدة في خيارات تقع بين هذه الخيارات ذات الأسلوب المعيّن أو تطبّق مقاربات مختلفة في مناطق أو مجالات مختلفة. ولذلك، يجب النظر إلى رؤى النظام هذه كنقطة انطلاق للحديث حول كل من الاتجاه الصحيح للسياسة الأمريكية نحو النظام واحتمالات الخلط والجمع بين المقاربات المختلفة في بيئة دولية معقدة.

لا نفترض أنّ الولايات المتحدة ستتمتّع بالسلطة لـ"اختيار" شكل النظام الدولي ككل. لن تتمكّن بكل بساطة من إنشاء أي من هذه الأنظمة. وبدل ذلك، تعكس رؤى النظام هذه الطموحات التي قد تهدف إليها السياسة الأمريكية نظرًا للقيود الحالية. في رؤى النظام هذه، نفترض أنّ الولايات المتحدة ستستمرّ في التمتّع بدور رائد في العالم، وبالتالي أنّ السياسات الأمريكية تستطيع التأثير على اتجاه النظام. إنّها "أنواع مثالية"– أي أشكال من الأنظمة تعكس مقاربات مختلفة لتحقيق الأهداف الأربعة التي عُرضت في الفصل الثاني لكن التي من المستبعد أن تتحقّق في شكلها المطلق الذي يتمّ وصفه هنا.

لكل رؤية للنظام تمّت الإشارة إليها، نقدّم سيناريو نظري يصوّر كيف قد تكون. تظهر "قصص المصدر" هذه في الملحق. ويعرض الجدول 3.3 كيف سيختلف كل نظام عن النظام الحالي. وكما تناقش الأجزاء التالية، يتشارك النظام الحالي بعض المكوّنات المحدودة مع كل من الخيارات الأربعة المطروحة هنا. غير أنّه يتشارك معظم المكوّنات مع رؤى "التحالف ضد التعديلية" و"النظام الديمقراطي".

### التحالف ضد التعديلية

صُمّمت رؤية النظام هذه بشكل أساسي لردع القوى التعديلية العظمى، أي الأطراف المعترضة على مجموعة القواعد والمبادئ الحالية التي تقودها الولايات المتحدة.[1] قد تسعى الولايات المتحدة إلى الحفاظ على قواعد تعكس مصالحها الخاصة ومصالح حلفائها ووضع قواعد جديدة مماثلة بدل التخلّي عن المزيد من التأثير على تحديد القواعد لصالح القوى الأخرى. وبالرغم

---

[1] يُستخدم مصطلح تعديلية في العديد من السياقات المختلفة. قد تكون الدول تعديلية في مجال معيّن وراضية بحالة الوضع الراهن في مجالات أخرى. كما قد تختلف في مدى طموحها لتغيير الوضع الراهن. ولغايات هذه الدراسة، تُعدّ دولة تعديلية أي دولة تسعى إلى تغيير الترتيبات التأسيسية الحالية أو إلى تدمير القيادة الأمريكية فعليًا.

**الجدول 3.3**
**رؤى بديلة للنظام: نقاط التميز عن المقاربة الحالية**

| النظام | من يحدد القواعد | إلى أي مدى تُعدّ القواعد ملزمة |
|---|---|---|
| | **النظام القائم** | |
| النظام الدولي الليبرالي لما بعد الحرب الذي تقوده الولايات المتحدة | بالنسبة إلى القضايا المهمة، تقود الولايات المتحدة عملية وضع القواعد وغالبًا ما تسيطر عليها. وأحيانًا قد تُنتِج تحالفات أخرى قواعد ثانوية من دون دعم الولايات المتحدة أو، نادرًا، معارِضة للتفضيلات الأمريكية. | تتبع الولايات المتحدة بشكل عام القواعد لكنّها لا تضبط نفسها عندما تكون المصالح الرئيسية على المحكّ. يتبع العديد من الدول القواعد بسبب المصلحة الخاصة، وتُرغِم الولايات المتحدة العديد من الدول الأخرى على اتباع القواعد بالإكراه أو بالقوة العسكرية. |
| | **الأنظمة البديلة: التغييرات في النمط الحالي** | |
| التحالف ضد التعديلية | تصنع الولايات المتحدة القواعد المشابهة إلى حدّ ما للنظام الحالي، لكن فقط للذين ينتمون إلى التحالف، في حين أنّ الدول ذات النوايا التعديلية تبقى، وبشكل متزايد، خارج نطاق وضع القواعد الأمريكي. | لن تقيّد الولايات المتحدة نفسها بالقواعد. |
| النظام الديمقراطي | تعمل الولايات المتحدة بالتعاون الوثيق مع الحلفاء الديمقراطيين، وهناك هيمنة أمريكية أقل من تلك الموجودة في النظام الحالي. | إنّ الولايات المتحدة مستعدة لضبط نفسها أكثر وسط الديمقراطيات مما تفعل في ظل النظام الحالي. وإلى جانب المسائل المرتبطة بالتجارة، لن تُذعِن الولايات المتحدة للمزيد من القيود بين الدول الأخرى. |
| وفاق القوى العظمى– النسخة الثانية | تصنع القوى العظمى القواعد بشكل جماعي. والأرجح أنّ الولايات المتحدة تسهّل هذه العملية التي تكون مشاركة بالتوازي أكثر مما هي في النظام الحالي. | القواعد ملزمة أقل مما هي في النظام الحالي، والعمليات غير رسمية بشكل أكبر ويُسمح بالمزيد من الاستثناءات. |
| النظام الدستوري العالمي | تصنع مجموعة واسعة من الدول النافذة القواعد، وتتصرّف من خلال الإجماع أو عبر عمليات تحديد القواعد المتفق عليها. | تضبط القوى العظمى نفسها في القواعد أكثر مما تفعل في ظل النظام الحالي. لا تشكّل أي دولة استثناءً بالنسبة إلى القواعد أو تطبيقها. |

من أنّه على الأرجح أن تتبع الولايات المتحدة القواعد معظم الوقت، فهي في النهاية تعكس إلى حدّ كبير المصالح الأمريكية، قد تعزّز قواعد أكثر التباسًا وقد لا تضبط سلوكها بشأن هذه القواعد إن حالت دون اتخاذ إجراء أمريكي حاسم بشأن مصالح رئيسية.

### الافتراضات

قد تبدأ الحجة المؤيِدة لهذا النوع من الأنظمة من افتراض أنّ الولايات المتحدة تستطيع أن تبقى قوّة العالم المتفوّقة (إمّا لوحدها أو مع شركائها). وضمن حدود بروز دول أخرى، يجادل مؤيّدو رؤية النظام هذه أنّ الولايات المتحدة قادرة على توسيع ميزانياتها العسكرية للحفاظ على موقعها.[2]

كما ترتكز حجة رؤية النظام هذه على اعتقادات مختلفة حول سياسات القوى العظمى تنتج عن نظرية استقرار الهيمنة ونسخات للواقعية معظّمة للسلطة والليبرالية.[3] تفترض هذه الرؤية أنّ السلام العالمي والازدهار يستلزمان قيادة أمريكية. وتسمح الهيمنة للولايات المتحدة بتأمين المنافع العامة وتسهيل العمل الجماعي وتحديد القواعد للسيطرة على سلوك الدول وتنفيذ هذه القواعد. بالإضافة إلى ذلك، تفترض هذه الرؤية أنّ القوى العظمى تواجه تضاربًا في المصالح وهي في صراع دائم للهيمنة على النظام الدولي.[4]لذلك، ينتج التهديد الرئيسي للنظام الدولي عن تصرّفات تعديلية، لا سيّما من قبل دول أخرى قوية. وإن لم تتمّ السيطرة عليها، قد تثير هكذا تصرّفات الشكّ حيال القيادة الأمريكية وقد تشجّع القوى الأخرى على تحقيق أهداف طموحة أكثر مثل قلب نظام القواعد الحالي.[5]

---

[2] إيكنبيري (Ikenberry)، 2001، ص.41. جيرفس (Jervis) 2003 يناقش وجود هكذا وجهات نظر في إدارة جورج دبليو بوش. انظر أيضًا ويليام سي وولفورس (William C. Wohlforth)، "استقرار عالم أحادي القطب" (The Stability of a Unipolar World)، مجلة *International Security*، الجزء 24، العدد 1، صيف 1999.

[3] للاطلاع على نقاش حول اقتران وجهات النظر هذه في الاستراتيجية الأمريكية الكبرى، انظر جيرفس (Jervis)، 2003، ص. 376-377.

[4] بوزن (Posen)، 2014، ص. 1-16.

[5] روبرت جيلبن (Robert Gilpin)، "الحرب والتغيير في السياسات العالمية" *(War and Change in World Politics)*، كامبريدج، المملكة المتحدة: صادر عن دار النشر Cambridge University Press، 1983؛ جون جاي ميرشايمر (John J. Mearsheimer)، "تراجيديا سياسات القوى العظمى" *(The Tragedy of Great Power Politics)*، نيويورك: Norton، 2001. لوجهة نظر عامة أكثر حول الاستقرار في الأنظمة المهيمنة، انظر تشارلز بي كيندلبرغر (Charles P. Kindleberger)، "العالم في كساد" *(The World in Depression)*، 1929-1939، بيركلي، كاليفورنيا: صادر عن دار النشر University of California Press، 1986؛ وولفورس (Wohlforth)، 1999. يعرض براندز (Brands) بعض وجهات النظر هذه في مقاربة للنظام يعرفّها بـ"إعادة السيطرة على الهجوم" (retaking the offensive) هال برادز (Hal Brands)، "الاستراتيجية الأمريكية الكبرى والنظام الليبرالي: استمرارية، تغيير وخيارات للمستقبل" *(American Grand Strategy and the Liberal Order: Continuity, Change, and Options for the Future)*، سانتا مونيكا، كاليفورنيا: مؤسسة RAND، PE-209–OSD، 2016؛ انظر أيضًا إيكنبيري (Ikenberry)، 2001، ص. 45-46. يرى بوزن (Posen) وروس (Ross) أن استراتيجية تفوّق كبرى تتشارك العديد من هذه الافتراضات؛ حول وصف لوجهات النظر حول الحاجة إلى حرب وقائية والاستخدام المتكرر للقوّة للتطرّق للتهديدات وسط المسؤولين في إدارة جورج دبليو بوش، انظر بوزن (Posen) وروس (Ross)، 1996/1997.

وأخيرًا، يرتكز الدعم لمقاربة النظام هذه على افتراضات متشائمة أيضًا حول قيمة الانضباط الطوعي للسلطة الأمريكية في القواعد، كما تمّ إيجاز ذلك في الفصل الثاني. على أبعد تقدير، تستطيع المؤسسات العالمية مثل الأمم المتحدة تسهيل التواصل أو، عندما تدعم الأهداف الأمريكية، تأمين درجة معيّنة من الشرعية المحلية والدولية لممارسة السلطة الأمريكية.

**المحتوى**

في ظل رؤية النظام هذه، قد تسعى الولايات المتحدة إلى الحفاظ على مؤسسات تعطي الأولوية لقيمها ومصالحها ووضعها الخاص، إلى جانب تلك العائدة إلى شركائها الدوليين التقليديين. وقد ترى الولايات المتحدة قيمة قليلة وحتى خطرًا في ضبط نفسها داخل مؤسسات تضمّ دولًا تعديلية محتملة مثل الصين وكوريا الشمالية وروسيا. قد تستشير الولايات المتحدة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو قد تسعى إلى تسوية داخله، لكنّها قد لا تعتبر موافقة مجلس الأمن (SC) شرطًا لتصرّف الولايات المتحدة. وقد تسلط الرواية داخل هذا النظام الضوء على قيمة القواعد والمبادئ التي تنتهكها الدول التعديلية وتعتبرها مبررًا لاتخاذ الإجراءات ضد هذه الدول، وقد تسعى إلى استخدام المؤسسات لمعاقبة الدول على أفعالها التعديلية.

قد يعزّز تركيز السياسة الأمريكية على النظام القوّة العسكرية والازدهار لدول مستعدة للمساعدة على مواجهة التعديلية. وفي هذا السياق، قد يبدو النظام إلى حد كبير مماثلًا لذلك الذي أُنشئ خلال الحرب الباردة لردع الاتحاد السوفياتي.[6] ومن وجهة نظر مؤسساتية، قد تعطي رؤية النظام هذه الأولوية للتحالفات الرسمية والشراكات غير الرسمية كأساس لسياسة واسعة النطاق لردع تعديلية قوى عظمى أخرى. فقد تركّز الولايات المتحدة على منظمة حلف شمال الأطلسي وعلى التحالفات مع كوريا الجنوبية واليابان وربّما دول أخرى، مثل تايوان وأوكرانيا، يُعتقد أنّها مهدّدة من قِبل التعديلية الإقليمية لقوى عظمى.

غير أنّه حتى وسط دول متشابهة الرأي، قد تعطي الولايات المتحدة الأولوية للاستقلالية، ما قد يسمح بتصرّف حاسم ضدّ السلوك التعديلي. ولذلك، إن لم يتمّ التوصل إلى إجماع وسط هياكل التحالف أو منظمات أخرى تدمج وجهات نظر الشركاء، قد تفكّر الولايات المتحدة باتخاذ خطوة أحادية

---

[6] للاطلاع على نقاش بشأن النظامَين اللذَين كانا قائمَين خلال الحرب الباردة، انظر جيرفس (Jervis)، 2003، ص.375-376.

الجانب وبعقد تحالفات مع الأطراف المستعدة للحفاظ على الوضع الراهن والحؤول دون بروز دول إقليمية مهيمنة.

بالرغم من أنّ الولايات المتحدة قد تسعى إلى تعزيز القيم الليبرالية في رؤية النظام هذه، قد يكون الترويج للديمقراطية وتطبيق القواعد الليبرالية غير متكافئ استنادًا إلى الدول المعنية. ولأنّ رؤية النظام هذه قائمة بشكل أساسي على تصوّرات الخطر المشترك وليس القيم المشتركة، يمكن ضمّ الدول التي تتمتّع بالتزامات أقل بالديمقراطية إلى المؤسسات العسكرية والاقتصادية التي تقودها الولايات المتحدة. وطالما تتشارك الدول وجهات نظر متشابهة حول أي دول أخرى تشكّل تهديدًا للوضع الدولي الراهن، الأرجح أنّ الولايات المتحدة ستتصرّف بحذر في مسائل متعلّقة بالسياسات المحلّية.

تتّخذ كل رؤية تُعرض في هذا الفصل مقاربة مختلفة حيال أولوية الأهداف الأربعة الأساسية للنظام الدولي التي تمّ وصفها في الفصل السابق وحول تحقيقها. وتستطيع كل رؤية اتباع طريقة ما لتحقيق الأهداف، إلّا أنّ كل رؤية تقوم بذلك بطريقة مختلفة فيما يسيطر أحد الأهداف على بعض الرؤى. ويعرض الجدول 3.4 الطريقة التي يقارب بها "التحالف ضد التعديلية" الأهداف.

**الجدول 3.4**

**آليات لتحقيق أهداف أساسية للنظام – تحالف ضد التعديلية**

| الهدف | المنهجية لتحقيقه |
|---|---|
| الحؤول دون نشوب نزاع بين القوى الرئيسية وإدارة المنافسة | إنّه هدف أساسي يتمّ تحقيقه من خلال حشد تحالف مهيمن لدول الوضع الراهن يردع تعديل النظام الدولي الحالي. |
| تعزيز الاستقرار والنمو الاقتصادي | يعزّز التحالف العلاقات التجارية بين الأعضاء ويحافظ في الوقت عينه على نظام تجارة عالمي يضمّ كل الدول. |
| تسهيل العمل الجماعي لمواجهة التحدّيات المشتركة | يمكن استخدام المؤسسات غير الرسمية أو الرسمية لتسهيل مشاركة المعلومات أو تنسيق السياسة عندما تتوافق المصالح وتغيب مسائل أمنية رئيسية. |
| تعزيز القيم الليبرالية والديمقراطية | يدافع التحالف عن الديمقراطيات ضد الدول التعديلية غير الليبرالية ويستخدم برامج محدودة لتعزيز القيم الليبرالية، طالما أنّها لا تقوّض التحالف. |

قد ترتكز نسخات مختلفة لهذا النظام على مستويات متغايرة للهيمنة الأمريكية وتشارك الأعباء. كما قد تختلف رؤية النظام هذه وفق درجة الشراسة التي تتحدّى بها الولايات المتحدة الدول التي تتصرّف بطرق تعديلية. وبالنسخة الأكثر شراسةً، قد تتبع الولايات المتحدة استراتيجية "الإرجاع" التي قد تسعى، من خلال السبل السياسية أو العسكرية، إلى تحقيق تغيير في أنظمة الدول التي تتحدّى قواعد النظام. في بعض الحالات، قد يترافق ذلك مع وجود أمريكي مكثّف على حدود الدول المتورطة بالتعديلية. وقد تسعى مقاربة أقل شراسةً إلى احتواء الدول التي تسعى إلى إجراء تغييرات في النظام الدولي، والحدّ من نموّها، بدلاً من إرجاعها إلى وضعها السابق، ما قد يترتّب عنه وجود عسكري أقل مباشرةً.

## مصادر الشرعية والمقاومة

يكمن مصدر الشرعية في رؤية النظام هذه، أي السبب الكامن وراء احتمال انضمام الدول إلى هذا التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة، في الرغبة في الحصول على حماية أمريكية والخوف المشترك من آثار التغييرات في النظام الدولي. قد يشكّل تأمين الولايات المتحدة للمنافع العامة، مثل محاربة الإرهاب، مصدر شرعية إضافي. كما قد يوفر هذا النوع من الأنظمة رواية إيجابية لتشريع الهيمنة الأمريكية بشكل أكبر. فعلى سبيل المثال، وكما حصل خلال الحرب الباردة، قد يبرز خطاب يصب في مصلحة حماية الديمقراطية على المدى القصير وتحويل الدول غير الليبرالية على المدى الطويل.

قد تأتي المعارضة الرئيسية لرؤية مماثلة للنظام تلقائيًا من الدول المستهدفة التي يتم السعي لردعها أو معاقبتها بسبب تعديليتها. والأرجح أن تعتبر هذه الدول أفعالها كردّ فعل وليس كاعتداء كما هو مبرّر، وكإجراءات ليست بمختلفة عن الأفعال الأمريكية المشابهة التي تنتهك قواعد النظام الدولي. كما من المرجح أن تأتي المعارضة أيضًا، سواء بشكل عام أو حول مسائل معيّنة، من حلفاء الولايات المتحدة الذين يخشون أن المقاربة المتبعة كثيرة المواجهة.

### النظام الديمقراطي

كما بالنسبة إلى رؤية النظام السابقة، يسعى النظام الديمقراطي إلى الإبقاء على الولايات المتحدة كقائدة للنظام وصانعة القواعد الرئيسية. ويختلف بكونه يمنح أولوية أكبر لتعزيز التعاون الوثيق بين الدول الديمقراطية التي تطابق معايير الحوكمة وحماية حقوق الإنسان. وقد توافق الولايات المتحدة على ضبط نفسها وفق القواعد وعمليات صنع القرار المتفق عليها، ضمن مؤسسات ومجموعات مؤلفة بشكل كبير من هذه الدول الموثوقة. وفي هذا النظام، يعزّز التعاون الأكبر وصنع القرار المشتركٍ بين الديمقراطيات الموثوقة تعاونًا وثيقًا أكثر وازدهارًا أكبر ودفاعًا مشتركًا محسّنًا.

لا تركّز هذه الرؤية بشكل محدود على مكافحة التعديلية وهي تشكك بالأصل حول درجة التعديلية التي قد يواجهها التحالف الديمقراطي. فبالفعل، وبالمقارنة مع رؤية النظام السابقة، تطرح هذه الرؤية افتراضات متفائلة أكثر حول سلطة المؤسسات. وعلى المدى الطويل، قد تسعى الولايات المتحدة وحلفاؤها الديمقراطيون إلى تحويل الدول التعديلية وغير الليبرالية وضمّها إلى النظام الليبرالي.

### الافتراضات

من وجهة نظر جغرافية سياسية، يرتكز هذا النظام على وجود ما يُعرف بـ"التفوّق الليبرالي"، أي قدرة البلدان الديمقراطية على تحقيق سلطة مهيمنة على أي معترض محتمل. لا يفترض هذا النظام تفوّقًا أمريكيًا أحادي الجانب، بل يفترض تفوّق تحالف عالمي للديمقراطيات يتشارك القيم ويتمتع بترابط وثيق. وتتمتّع هذه الدول مجتمعةً بالقدرة على إنشاء سلطة قوية لدرجة لا تستطيع أي قوّة غير ليبرالية تحدّيها بشكل مباشر.[7]

يعتقد مؤيّدو هذه الرؤية أنّ الاختلافات في نوع الأنظمة هي إحدى الأسباب الرئيسية للحرب، فتتمتّع الدول الليبرالية وغير الليبرالية بمصالح

---

[7] آرون أل فريدبرغ (Aaron L. Friedberg)، "السباق إلى الهيمنة: الصين، أمريكا والصراع للسيادة في آسيا" *(A Contest for Supremacy: China. America, and the Struggle for Mastery in Asia)*، نيويورك: صادر عن دار نشر W.W. Norton & Company، 2011.

متضاربة بشكل أساسي وبأساس ضعيف للثقة والتعاون.[8] في رؤية النظام هذه، تجعل توليفة القوّة والحكم الاستبدادي من القوى العظمى غير الليبرالية قوى خطيرة جدًا. وعلى المدى القصير، يستلزم إحلال السلام مع التعديليين غير الليبراليين الردع، أي سيتوجب على الولايات المتحدة وشركائها الحفاظ على القدرة العسكرية ووحدة الجهود لردع هذه الدول. أمّا على المدى الطويل، فيحلّ السلام من خلال تغيير النظام إمّا بشكل غير ناشط من خلال الانجذاب إلى نجاح التحالف الليبرالي أو بشكل ناشط أكثر من خلال برامج إرساء الديمقراطية أو استخدام القوّة.

تفترض رؤية النظام هذه أنّ ضبط الولايات المتحدة ضمن مؤسسات تشمل الدول الديمقراطية هو أمر ممكن نظرًا لطابع الديمقراطيات ومرغوب لأنّه يزيد الترابط بين الحلفاء. كما تميل الديمقراطيات المتوافقة مع حجج نظرية السلام الديمقراطي إلى تشكيل تحالفات وثيقة أكثر وإلى تشارك القيم التي تقود أيضًا إلى مصالح مشتركة. لذلك، تواجه الولايات المتحدة مخاطر أقل عندما تضبط نفسها بالقواعد والقرارات التي تُتخذ مع هذه الدول الموثوقة. كما أنّه، ومن خلال ضبط نفسها بالقواعد وعمليات صنع القرار الرسمية مع شركائها وحلفائها، تستطيع الولايات المتحدة اكتساب شرعية أكبر لنظام يعطي الأولوية لمصالحها.[9]

وتماشيًا مع ثقتها بسلطة القواعد والمؤسسات، تعتبر رؤية النظام هذه المؤسسات الدولية الجامعة كطريقة لتحويل مؤسسات الدول غير الليبرالية المحلية. وبالرغم من أنّ الولايات المتحدة لن تتنازل عن الكثير من الاستقلالية أو تتعاون بشكل عميق مع المنظمات ذات العضوية الأوسع، إلّا أنّه يكون لها تأثيرات قوية على المدى الطويل. فعلى سبيل المثال، وفي هذا السياق، من خلال مطابقة المعايير للانضمام إلى والمشاركة في المؤسسات الاقتصادية الدولية الليبرالية، تقوم الدول بتحرير اقتصادها المحلي. ويقود

---

[8] إيكنبري (Ikenberry)، 2001، ص. 170-214. للاطلاع على نقاش بشأن وجهات النظر هذه في إدارة جورج دبليو بوش، انظر مايكل دبليو دويلي (Michael W. Doyle)، "كانت، الإرث الليبرالي والشؤون الخارجية" (Kant, Liberal Legacies, and Foreign Affairs)، مجلة *Philosophy & Public Affairs*، الجزء 12، العدد 3، 1983؛ وأندرو مورافسيك (Andrew Moravcsik) "أخذ الأفضليات على محمل الجد: نظرية ليبرالية للسياسات الدولية" (Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory of International Politics)، مجلة *International Organization*، الجزء 51، العدد 4، تشرين الأول (أكتوبر) 1997. للاطلاع على نقاش بشأن المصادر المحلية للصراع بين الولايات المتحدة والصين، انظر جيرفس (Jervis)، 2003، ص.366-369.

[9] بروكس (Brooks) وإيكنبيري (Ikenberry) ووولفورس (Wohlforth)، 2012/2013؛ جي جون إيكنبيري (G. John Ikenberry)، "وهم الجغرافيا السياسية: السلطة المستمرة للنظام الليبرالي" (The Illusion of Geopolitics: The Enduring Power of the Liberal Order)، *Foreign Affairs*، 17 نيسان (أبريل)، 2014؛ إيكنبيري، 2001.

هذا في المقابل إلى التحرير السياسي على المدى الطويل.[10] ولذلك، لن يكون تعزيز التحرير الاقتصادي مجرّد هدف للسياسة الأمريكية بل وسيلة لتحقيق أسس السلام العالمي على المدى الطويل.[11] لذلك يُعدّ الحفاظ على مشاركة الدول غير الليبرالية في مؤسسات اقتصادية قائمة على القواعد، مثل منظمة التجارة العالمية أو اتفاقيات تجارة حرّة إقليمية جديدة، أولوية لرؤية النظام هذه. كما أنّ المؤسسات السياسية المشتركة، مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا هي مرغوبة أيضًا، حتى لو كانت ضعيفة.

**المحتوى**

كما في التحالف ضد التعديلية، قد تسعى الولايات المتحدة إلى الحفاظ على القواعد التي تعطي الأولوية لمصالحها الخاصة ومصالح حلفائها الديمقراطيين في المؤسسات العالمية وتعزيزها. لكنّها قد تكون مستعدّة أيضًا لاحترام هذه القواعد وضبط الإجراءات الأمريكية. فعلى سبيل المثال، إن كان هذا النوع من الأنظمة قائمًا في العام 2003، وكانت منظمة حلف شمال الأطلسي ركيزته، لكانت الاعتراضات التي وجّهها الحلفاء قد ردعت الولايات المتحدة عن اجتياحٍ العراق.

وخلافًا للتحالف ضد التعديلية، قد تبذل الولايات المتحدة جهدًا أكبر للعمل داخل المؤسسات الدولية غير الاقتصادية التي تضمّ دولًا متورطة بأعمال تعديلية، بما في ذلك الدول غير الليبرالية، حيث أمكن. قد تستمرّ الولايات المتحدة في العمل داخل المؤسسات العالمية وفي تقويتها على أمل أن يألف التشاور والتنسيق عبر هذه المؤسسات والعمليات الدول غير الليبرالية على الأفكار الليبرالية وأن تُلزم كل الدول بقواعد متفق عليها. غير أنّه ونظرًا لأولوية بناء مؤسسات ليبرالية والخوف من أن تعترض الدول التعديلية أو الخصمة عمل هذه المؤسسات بالتوافق مع القيم الليبرالية، قد تتصرّف الولايات المتحدة خارج القواعد والمبادئ المثبتة، عبر التدخل في مكان ما من دون تفويض من الأمم المتحدة على سبيل المثال، لكن فقط إن توصّلت الديمقراطيات إلى قرار لفعل ذلك.

---

[10] لتصريح حول وجهة النظر هذه من مسؤول في إدارة أوباما، انظر بروكس (Brooks) وإيكنبيري (Ikenberry) وولفورس (Wohlforth)، 2013/2012، ص. 12.

[11] هذه الافتراضات شبيهة بتلك التي ترتكز عليها استراتيجية كبرى للتعاون الأمني، جايكوب جاي لو (Jacob J. Lew)، فيديو "جاك لو: لماذا تُعتبر القيادة الاقتصادية الأمريكية مهمة" (Jack Lew: Why U.S. Economic Leadership Matters)، شركة Sage Worldwide، 11 نيسان (أبريل)، 2016b.

**الجدول 3.5**
**آليات لتحقيق أهداف أساسية للنظام – النظام الديمقراطي**

| الهدف | المنهجية لتحقيقه |
| --- | --- |
| الحؤول دون نشوب نزاع بين القوى الرئيسية وإدارة المنافسة | يتمّ تحقيق ذلك من خلال (1) جمع الديمقراطيات في تحالف متوازن مهيمن لردع الاعتداء و(2) على المدى الطويل، إشراك القوى العظمى غير الديمقراطية من خلال المؤسسات السياسية والاقتصادية. |
| تعزيز الاستقرار والنمو الاقتصادي | تُعزّز العلاقات التجارية بين الدول، بالتركيز بشكل خاص على التجارة بين تحالف الديمقراطيات. |
| تسهيل العمل الجماعي لمواجهة التحدّيات المشتركة | توثّق الدول التعاون في مسائل مشتركة بين الديمقراطيات، جاذبة الآخرين على أساس المصالح العملي. |
| تعزيز القيم الليبرالية والديمقراطية | تعمل الديمقراطيات مع بعضها لحماية الأنظمة والاستثمار في تعزيز القيمة الليبرالية خارج النواة. |

يعرض الجدول 3.5 كيفية مقاربة النظام الديمقراطي لأهداف النظام الأربعة. وعلى غرار الرؤى الأخرى، يعتبر النظام الديمقراطي تعزيز السلام بين القوى العظمى هدفًا رئيسيًا. غير أنّ رؤية النظام هذه تركّز بشكل أكبر على أهداف النظام الأخرى، وذلك لأنّها تُعتبر بأنّها تعزّز جزئيًا السلام على المدى الطويل.

يبني هذا النظام بقوّة على التحالفات الموجودة مع البلدان الأوروبية واليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا، لكنّه يُنشئ أيضًا مجموعة رسمية ومتكاملة أكثر من الأصدقاء والشركاء العالميين الديمقراطيين والتي قد تشمل بلدانًا مثل الهند والبرازيل وأندونيسيا. وعندما يثبت التعاون العسكري أنّه متعذّر التنفيذ، سيعزّز هذا النظام الروابط السياسية والاقتصادية بين الديمقراطيات.

ستتمتّع النسخات المختلفة لهذا النظام بنماذج مختلفة لكيفية مقاربة الدول الليبرالية للعلاقات مع الدول غير الديمقراطية. قد تتصوّر بعض المقاربات أن مجموعة الديمقراطيات تتخذ خطوات شرسة لردع البلدان غير الديمقراطية وتحويلها. وقد تعتمد نسخات أخرى مقاربة "عش ودع غيرك يعيش" صبورة أكثر تبني روابط تعاون معها حيث أمكن وتطمح في الوقت عينه إلى التحوّل الديمقراطي في المستقبل. في كلتا الحالتَين،

سيكون التركيز الأساسي للنظام الديمقراطي على شبكات التعاون والتبادل بين الديمقراطيات.

**مصادر الشرعية والمقاومة**

تضمّ مصادر الشرعية في رؤية النظام هذه خوفًا مشتركًا من الممارسات الشرسة للدول غير الليبرالية والرغبة في الحصول على الحماية الأمريكية وتحقيق انضباطات طوعية على ممارسة القوّة الأمريكية. وأكثر من التحالف ضد التعديلية، قد يستميل النظام الديمقراطي تعزيز القيم الليبرالية وحمايتها كمصادر شرعية إضافية.

وكما في نظام التحالف ضد التعديلية، قد تأتي المعارضة على النظام الديمقراطي بشكل أساسي من القوى غير الليبرالية التي تخشى التدخّل في سياساتها الداخلية ومن تحالف عسكري قوي تعويضي للدول الديمقراطية. ولأنّ الولايات المتحدة قد تضبط قوّتها داخل المؤسسات مع حلفائها، من الأرجح أن تبرز مقاومة أقل من قِبل شركاء الولايات المتحدة القلقين حول سياسات المواجهة المبالغة تجاه قوى أخرى.

غير أنّ بعض شركاء الولايات المتحدة، لا سيّما المهدّدين أكثر من القوى العظمى الأخرى، قد يشكلون مصدر مقاومة في هذا النظام. فالأرجح أنّ صنع القرار المشترك في رؤية نظام ديمقراطي قد تحول دون تصرّف أمريكي حاسم في بعض الحالات. فعلى سبيل المثال، إن بدأت قوّة كبرى غير ليبرالية بزعم مطالب إقليمية ضد شريك للولايات المتحدة، قد تتخّذ الولايات المتحدة خطوات عسكرية فقط في حال وافق الشركاء الديمقراطيون جميعهم. وكنتيجة لذلك، قد يفضّل بعض شركاء الولايات المتحدة على الجبهة خيار التحالف ضد التعديلية على النظام الديمقراطي.

## وفاق القوى العظمى–النسخة الثانية

خلافًا لرؤيتَي النظام السابقتَين، يقوم أساس هذا النظام على قيادة مشتركة مع القوى العظمى الأخرى.[12] ويمنح ذلك القوى العظمى الأخرى تأثيرًا أكبر على قواعد النظام. وبالرغم من أنّ هذا النظام يضمّ سبلًا للتعاون بين القوى وحتى مؤسسات عالمية رسمية، لن تلتزم القوى العظمى طوعًا بالتقيّد بالقواعد عندما تُهدّد مصالحها الرئيسية.

### الافتراضات

تقوم رؤية النظام هذه على افتراضات دفاعية واقعية حول العلاقات بين القوى العظمى[13] هي أنّ القليل من المنافسة الأمنية والاقتصادية هو أمر حتمي بين الدول وأنّ جيشًا أمريكيًا قويًا هو مهمّ للدفاع عن المصالح الأمريكية.

غير أنّ هذه التوقعات تدّعي أنّ الهيمنة الأمريكية ومحاولات الولايات المتحدة الحفاظ على الوضع الراهن هي مصادر رئيسية للمنافسة الأمنية مع قوى عظمى أخرى.[14] وفي الوقت عينه، تفترض هذه الرؤية أن تضاربات المصالح الكامنة بين القوى العظمى هي محدودة. بالنسبة إلى البعض، يخفّف الفصل الجغرافي بين الولايات المتحدة وقوى أخرى من عمق الصراع. لكن يشير آخرون في هذا السياق إلى الردع النووي أو منافع الترابط الاقتصادي أو الكلفة العالية لفتوحات الأراضي في عصرنا الحديث. وبغض النظر عن

---

[12] يمكن إيجاد تأمّل حديث حول هذا الاقتراح في حلقة دراسية لوفاق الدول في القرن الواحد والعشرين، "وفاق القوى في القرن الواحدي والعشرين– تعزيز تعددية القوى العظمى لحقبة ما بعد عبر الأطلسي" *(A Twenty-First Century Concert of Powers—Promoting Great Power Multilateralism for the Post-Transatlantic Era)*، فرانكفورت، ألمانيا: صادر عن Peace Research Institute Frankfurt، 2014.

[13] بوزين (Posen) وروس (Ross)، 1996/1997، ص. 21-30.

[14] ستافن أم فالت (Stephen M. Walt)، "أصول التحالفات" (The Origins of Alliances)، نيويورك: صادر عن دار نشر Cornell University Press، 1987؛ كينيث أن فالتز (Kenneth N. Waltz)، "نظرية السياسات الدولية" *(Theory of International Politics)*، ريدينغ، ماساتشوستس: صادر عن دار نشر Addison-Wesley، 1979. حول مثل عن هذه الحجة في الإطار الأوروبي، انظر بوزين (Posen)، 2014.

السبب، تتوقّع هذه المدرسة الفكرية أن تتمّ التسويات السياسية بين القوى العظمى وأنّه يمكن تخفيف المنافسة من خلال تكييف أكبر.[15]

تتّسم رؤية النظام هذه بكونها أكثر تشاؤمًا من الرؤى الأخرى حول احتمالات هيمنة الولايات المتحدة وحلفائها. بات المنافسون النظراء أقوياء جدًّا لدرجة يستطيعون تحمّل فرض السلطة في مناطق رئيسية، وفي هذا السياق، ستحتاج الولايات المتحدة إلى مشاركة القيادة العالمية بالعمل مع قوى أخرى لتأمين المنافع العامة. والأهم أنّ هذا قد يعني أقلمة المؤسسات لتعكس مصالح أساسية لقوى عظمى أخرى بدل من تبدية مصالح الولايات المتحدة وحلفائها. فعلى سبيل المثال، قد تحافظ الولايات المتحدة على العديد من التزامات تحالفاتها، إلّا أنّها لن تخوض بالتأكيد عملية توسّع إضافية. وقد يعني الاعتراف بمصالح كل قوّة في منطقتها الخاصة تخفيف البصمة العسكرية الأمريكية بالقرب من القوى العظمى الأخرى وتقلّص الاستعدادية للوقوف إلى جانب الحلفاء والشركاء خلال الخلافات مع قوى عظمى أخرى. وقد لا يستلزم هذا بالضرورة تفكيك التحالفات الأمريكية النواة القائمة والأرجح أنّه قد يستلزم قيودًا على سياسات الولايات المتحدة وحلفائها الدفاعية.

تفترض رؤية النظام هذه أنّ المحفّز الأساسي للدول هو مصالحها الخاصة وأن المؤسسات لا تقيّدها أو تشكلها إلى حد كبير. وفي الوقت عينه، تفترض رؤية النظام هذه أنّ القوى العظمى تتشاطر مصالح مشتركة وتستطيع الاتفاق على القواعد الأساسية التي يجب أن تحكم العلاقات بين الدول. فعلى سبيل المثال، ارتكزت دول الوفاق الأوروبي الأصلية على وجهات نظر مشتركة حول قيمة التشاور الدوري واحترام المخاوف الأمنية الأساسية لكل قوّة. وعلى تصميم وفاق جديد إيجاد مبادئ قاعدية مشابهة يبني عليها.[16]

[15] انظر "الحلقة الدراسية لوفاق الدول في القرن الواحد والعشرين" (21st Century Concert Study Group)، 2014، ص.9؛ جون جاي ميرشايمر، "لماذا تُعدّ الأزمة الأوكرانية ذنب الغرب: الأوهام الليبرالية التي استفزت بوتين" (Why the Ukraine Crisis Is the West's Fault: The Liberal Delusions That Provoked Putin)، Foreign Affairs، الجزء 93، العدد 5، أيلول (سبتمبر)/ تشرين الأول (أكتوبر) 2014. يركّز مونتيرو (Monteiro) بشكل خاص على الحاجة إلى تفادي سياسات تهدّد النمو الاقتصادي لقوى عظمى أخرى؛ نونو بي مونتيرو (Nuno P. Monteiro)، "نظرية السياسات أحادية القطب" *(Theory of Unipolar Politics)*، كامبريدج، المملكة المتحدة: صادر عن دار نشر Cambridge University Press، 2014. للاطلاع على مثل عن تسوية سياسية في آسيا، انظر غلاسر (Glaser)، 2015.

[16] "الحلقة الدراسية لوفاق الدول في القرن الواحد والعشرين" (21ST Century Concert Study Group)، 2014، ص. 30.

## المحتوى

كما في الوفاق بين القوى الأوروبية في القرن التاسع عشر، تسود مجموعة محدودة من القواعد وعمليات المشاورة المتفق عليها بشكل مشترك، مثل قواعد السيادة وعدم الاعتداء، بين القوى العظمى. والأرجح أن تبقى المواقع الرسمية وعمليات المشاورة وصنع القرار على حالها. غير أنّه يتمّ إصلاح المؤسسات الموجودة لتعكس مصالح كافة القوى الاقتصادية والعسكرية. مثلًا، قد تحظى اقتصادات قوية ليست حاليًا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بما فيها اليابان وألمانيا والهند، بعضوية دائمة (لكن ربّما من دون أن تحظى بسلطة الفيتو). كما قد يتمّ تأسيس مؤسسات جديدة، بما في ذلك منظمات غير رسمية.[17] وقد تكون تجمّعات القوى العظمى المؤقتة لمعالجة مسائل معيّنة مثلًا متسقة مع رؤية النظام هذه. وقد تضمّ نماذج التحالفات الخاصة بمسألة معيّنة هذه مجموعة "الدول الخمسة زائد واحد" (P5+1) التي تتولى المفاوضات مع إيران أو "المحادثات السداسية" حول كوريا الشمالية.

ويُطرح سؤال حسّاس حول مقياس العضوية في قيادة مجموعة دول الوفاق. وقد اقترحت دراسة حديثة العديد من المقاييس. فعلى كل دولة تطمح إلى أن تكون عضوًا قائدًا في وفاق جديد أن تمتلك ما يكفي من الموارد لـ"المساهمة في إنتاج نظام دولي" وقوة الإرادة للقيام بهكذا مساهمات. على هذه المساهمات أن تحظى بـ"تأثير ملموس عالميًا أو، أقلّه، في منطقة [البلد المساهم].[18] وكحدّ أدنى، على الوفاق أن يضمّ الولايات المتحدة وروسيا والصين وتوليفة من بلدان الاتحاد الأوروبي.[19]

على الرغم من بروز مؤسسات وعمليات رسمية تتوافق فيها مصالح القوى العظمى، لن تطوّر رؤية النظام هذه قواعد منتظمة حول مسائل تتعارض فيها مصالح القوى العظمى. بالإضافة إلى ذلك، لن يُتوقّع من القوى العظمى اتباع

---

[17] "الحلقة الدراسية لوفاق الدول في القرن الواحد والعشرين" (21ST Century Concert Study Group)، 2014، ص. 10.

[18] "الحلقة الدراسية لوفاق الدول في القرن الواحد والعشرين" (21ST Century Concert Study Group)، 2014، ص. 36.

[19] ضمّت مجموعة الأعضاء العشرة في الدراسة البرازيل والصين والاتحاد الأوروبي (كاتحاد) والهند وأندونيسيا واليابان والمكسيك وروسيا والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة. "الحلقة الدراسية لوفاق الدول في القرن الواحد والعشرين" (21ST Century Concert Study Group)، 2014، ص. 41. يوفّر تحليل حديث آخر لائحة تضمّ الولايات المتحدة والصين واليابان وروسيا وألمانيا والهند وإيران وإسرائيل؛ انظر والتر راسل ميد (Walter Russel Mead) وشون كيلي (Sean Keeley)، "القوى العظمى الثمانية للعام 2017" (The Eight Great Powers of 2017)، مجلة *American Interest*، 24 كانون الثاني (يناير)، 2017.

**الجدول 3.6**

**آليات لتحقيق أهداف أساسية للنظام – وفاق القوى العظمى–النسخة الثانية**

| الهدف | المنهجية لتحقيقه |
|---|---|
| الحؤول دون نشوب نزاع بين القوى الرئيسية وإدارة المنافسة | سيكون هذا الهدف الأهمّ الذي يتمّ تحقيقه من خلال تعزيز العلاقات الجيدة بين القوى العظمى ووضع آليات للتشاور المستمر والتكييف المشترك للمصالح. |
| تعزيز الاستقرار والنمو الاقتصادي | تسمح الدول بالتنسيق بين القوى العظمى بشأن التجارة وسياسات أخرى وتتابع السعي إلى وضع ترتيبات تجارية عالمية. |
| تسهيل العمل الجماعي لمواجهة التحدّيات المشتركة | يكون عمل الدولة محدودًا أكثر ويرتكز على المصالح بشكل أكبر، لكن يتمّ توفير مساحة للتطرّق للمشاكل المشتركة من خلال العلاقات بين القوى الكبرى. |
| تعزيز القيم الليبرالية والديمقراطية | يشكّل التخفيف من الاحتقانات بين القوى العظمى شرطًا مسبقًا لنشر القيم اليبرالية. تركز الدول على شروط الديمقراطية المسبقة مثل النمو الاقتصادي. |

قواعد سابقة عندما تكون مصالحها على المحكّ. فلن تولي رؤية النظام هذه الأهمية نفسها حول التنفيذ المتجانس للقواعد. وبدل ذلك، قد توافق القوى بشكل ضمني على بعض أشكال الإكراه العسكري المحدودة أو استخدام القوّة من قِبل قوى أخرى داخل مناطقها الخاصة، وذلك خلافًا للمبادئ الرسمية المتفق عليها.

لا يضع هذا النظام تعزيز القيم الليبرالية على المدى القصير في المقدّمة، لكنّه يدعم الترويج لها على المدى البعيد بطريقة معيّنة. وتفترض هذه الرؤية أنّ التعاون بين القوى العظمى سيخفف من الاحتقانات بين القوى العظمى ودفاعيتها، وسيولّد بالتالي بيئة تقود إلى إصلاح محلي أكبر وازدهار المجتمع المدني. كما تدّعي هذه الرؤية أنّ تراجع الاحتقانات الجغرافية السياسية هو شرط لا بد منه لتأثير أمريكي أكبر على الأحداث المحلية في مناطق أخرى من العالم. ويفترض مؤيّدو رؤية النظام هذه أنّ التعزيز المطلق للديمقراطية في ما يتعارض مع مصالح قوى عظمى أخرى يميل إلى إنتاج ردات فعل سلبية وقد يقوّض جهود تعزيز الديمقراطية.

يعرض الجدول 3.6 كيفية تحقيق وفاق القوى العظمى–النسخة الثانية لأهداف النظام الأربعة كما أُشير آنفًا.

كما في حال رؤى النظام الأخرى، قد يتّخذ وفاق القوى العظمى أشكالاً مختلفة. وعلى وجه الخصوص، قد يختلف في مدى تعاون الولايات المتحدة

مع قوى عظمى أخرى. في شكله الأبسط، قد تتخلّى الولايات المتحدة تدريجيًا عن بعض من القيادة وتسمح ببعض التنقيحات الطفيفة للوضع الراهن مع حفاظها على ردع عسكري قوي للدفاع عن ترتيبات دولية قائمة. أمّا النسخة الطموحة أكثر لهذا النظام فقد تسعى إلى تسوية التضاربات في مصالح أساسية. وقد تكون إحدى نسخات هذا النظام مجمّعًا عالميًا للقوى العظمى، في حين قد تتمتّع نسخات أخرى بطابع إقليمي أكثر وبأنماط مختلفة من العلاقات بين القوى العظمى في مجالات مختلفة.

## مصادر الشرعية والمقاومة

يكتسب وفاق القوى العظمى–النسخة الثانية شرعية إلى جانب قوى عظمى أخرى من خلال مشاركة التأثير على قواعد النظام. قد يؤثّر عدد الدول المشمولة في قرارات تحديد القواعد، أي بعبارة أخرى كيفية وضع النظام لتعريف القوّة العظمى، على مدى شرعية النظام. وقد تعارض الدول التي تُستبعد عن هيئات الرؤية النواة الخاصة بتحديد القواعد والقرارات تحقيق الوفاق. كما قد تعارض الدول أو الشعوب أو الحركات التي تعاني من قرارات الوفاق هذا النوع من الأنظمة. ولتلطيف هكذا اعتراضات وتقوية الشرعية، قد يسعى الوفاق إلى تحقيق تسوية وأن يكون شاملًا متى أمكن. كما قد يشكّل تأمين المنافع العامة مصدرًا آخر للشرعية في هذا النظام.

## النظام الدستوري العالمي

كما في وفاق القوى العظمى–النسخة الثانية، قد تتنازل الولايات المتحدة عن المزيد من التأثير لمصلحة القوى العظمى الأخرى في وضع القواعد في نظام دستوري عالمي. والفرق الرئيسي عن وفاق القوى العظمى–النسخة الثانية هو أنّ القواعد في النظام الدستوري العالمي تُطبّق بشكلٍ متوازٍ على كل الدول، بما في ذلك القوى العظمى. إنّها رؤية تشاركية أكثر للنظام وهي أكثر حصرًا بالقواعد ومؤسساتية إلى حدّ كبير مقارنةً بالنظام الحالي. إنّه نظام توافق فيه كل القوى العظمى على قواعد ملزمة فعليًا وعلى تحكيمها

من قِبل هيئات مستقلة. ويمثّل هذا النظام التعبير المطلق للمنطق المؤسسي الذي يركّز على المخاطر والمصالح المشتركة بدل الديناميكيات التنافسية.

على الرغم من أنّ القوى العظمى قد تستمرّ بالتمتّع بتأثير غير متوازٍ في وضع القواعد في هذا النظام، إلّا أنّها تطوّر قواعد منتظمة وتضبط نفسها بهذه القواعد. بعبارة أخرى، إنه نظام تكون فيه القواعد، وليس القوّة، الوسيلة الأساسية لتسوية الخلافات.

**الافتراضات**

ترتكز رؤية النظام هذه على افتراض أنّه من المستبعد أن يكون الحفاظ على الوضع الراهن ممكنًا أو سلميًا، وليس على افتراضات مثالية حول إمكانية تخطّي النزاعات بشكل دائم. إلّا أنّها تقوم بافتراضات محدودة أكثر لكنّها تبقى متفائلة، وهي أنّ أهداف كل من القوى العظمى مقيّدة بما يكفي للسماح بتعاون مؤسسي جدًّا يرتكز على القواعد، وأنه يمكن تفادي معظم الصراعات بين هذه القوى من خلال احترام مصالح الآخر الأمنية المشروعة.

غير أنّه وخلافًا للوفاق، بُنيت رؤية النظام هذه على الافتراض القائل إنّ إدارة هذه الصراعات من خلال قواعد متّفق عليها هو أمر مرغوب به وممكن. وهو ممكن جزئيًا بفضل الأهداف المحدودة لكل دولة ولكن أيضًا لأنّ الدول تستطيع بناء الثقة من خلال ضبط نفسها بالقواعد، وقد ينطلق ذلك مبدئيًا من الأسفل إلى الأعلى بالنسبة إلى مصالح مشتركة معيّنة. تستند هذه الرؤية على الاعتقاد أنّ مثل هذه الفرص متعددة وتستطيع أن تولّد نظامًا واسع النطاق. بالإضافة إلى ذلك، سيكون هدف الرؤية البناء على هذه الفرص للوصول إلى نقطة تستطيع فيها القوى العظمى الاتفاق على القواعد والعمليات لتسوية صراعات أعمق. وبالتالي، يفترض مؤيّدو هذه الرؤية بأنّ المؤسسات تتمتّع بتأثير تكيّف اجتماعي، عبر تطوير قواعد سلوكية مسلّم بها تصبح ذاتية التنفيذ، يمتدّ إلى أبعد من التعاون الوظيفي.

كما يرتكز هذا النظام على افتراض أنّ الدول تفضّل سياق قواعد ملزمة على سياق من التعاون والتنسيق غير الرسميين، وأنّها توافق على منطق النظرية المؤسسية، وأنّها تجد قيمة وظيفية ومنافع تكيّف اجتماعي طويلة الأمد في القواعد والمبادئ والمؤسسات القوية. كنتيجة لذلك، ثمة أيضًا افتراض بأنّ الدول تدعم في النهاية رؤية مجتمع دولي أكثر اندماجًا.

### المحتوى

كما في رؤية وفاق القوى العظمى–النسخة الثانية، يرتكز هذا النوع من النظام على بناء مؤسسات عالمية يمكن الموافقة عليها وسط القوى العظمى وإصلاح مؤسسات موجودة لتعكس التوزيع المتغيّر للسلطة.

وبالرغم من أنّ نظام وفاق القوى العظمى–النسخة الثانية والنظام دستوري قد يشركان مؤسسات وقواعد رسمية، إلّا أنّهما يختلفان جذريًا في مدى ضبط القوى العظمى لنفسها بهذه القواعد. في هذا النظام، تضحّي الولايات المتحدة وقوى أخرى بالاستقلالية من خلال إنشاء قواعد وعمليات ملزمة لحل الخلافات حتى حول أكثر المسائل أهميّة بينها. ومن خلال الموافقة على ضبط نفسها وفقًا لقواعد النظام، تعزّز القوى شرعية القواعد والعمليات فتجعل من الدول الأخرى أكثر استعدادًا للإذعان لنظام قائم على القواعد أيضًا.[20]

يرى الكثيرون ممن يؤيّدون وجهة النظر هذه أنّ دولًا مثل الصين وروسيا تكتسب أصلًا منافع هائلة من نظام التجارة الحرّة ومن موقعها التفضيلي بين هيئات صنع القرار مثل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. فبحسب الذين يؤيّدون هذه الرؤية، إنّ هذه الدول مستعدّة للعمل داخل

[20] بوزن (Posen) وروس (Ross)، 1997/1996، ص.7-14.

**الجدول 3.7**

**آليات لتحقيق أهداف أساسية للنظام – النظام الدستوري العالمي**

| الهدف | المنهجية لتحقيقه |
| --- | --- |
| الحؤول دون نشوب نزاع بين القوى الرئيسية وإدارة المنافسة | تبني الدول نظامًا عالميًا مفتوحًا يسهل الانضمام إليه يرحّب بكل القوى العظمى ويؤمّن سبيلًا للازدهار الوطني. تدير القواعد والعمليات المشكّلة تضاربات المصالح العميقة حتى. |
| تعزيز الاستقرار والنمو الاقتصادي | يتمّ تحقيق الاستقرار من خلال نظام تجاري ومالي عالمي مؤسسي بشكل كبير، إلى جانب التبعية الشاملة المتبادلة. |
| تسهيل العمل الجماعي لمواجهة التحدّيات المشتركة | تنشئ الدول مؤسسات عالمية وقواعد كثيرة. |
| تعزيز القيم الليبرالية والديمقراطية | ترتكز رؤية النظام هذه على افتراض أنّ القيم الليبرالية ستنتشر مع الوقت وتولّد سياقًا مرجّحًا أكثر. |

المؤسسات الموجودة لكنّها ترغب بكل بساطة بالتمتّع برأي أكبر في صنع القرار.[21] ومن خلال تغيير القواعد والمؤسسات لتعكس بشكل أفضل مصالح هذه الدول، تصبح المؤسسات أكثر شرعية. ومع مرور الوقت، تحثّ هذه الشرعية المزيد من الدول على الانضمام، مؤدّيةً إلى عالم تحدّد فيه القواعد والعمليات المتفق عليها، بدل السلطة وحدها، النتائج الدولية الرئيسية.

إنّ المكوّن المهمّ للنظام الدستوري العالمي هو وعده بتطبيق عادل لقواعده. وكما تمّت الإشارة آنفًا، تتمتّع القوى العظمى بدرجة معيّنة من التأثير غير المتوازي في أي نظام كان. إلّا أنّ هذا النظام يحاول بناء منظومة قواعد أكثر مساواةً من أيّ من الرؤى الأربع يتعهد فيها صنّاع القواعد بإلزام أنفسهم بالقواعد التي يصنعونها في هذا النظام.

يعرض الجدول 3.7 الطريقة التي يقارب فيها النظام الدستوري العالميالأهداف الأربعة الرئيسية للنظام الدولي.

وبالرغم من أنّ رؤية النظام هذه قد تسعى إلى قواعد ملزمة، كما في النظام الديمقراطي، إلّا أنّه تبرز اختلافات رئيسية بينهما. والأهمّ أنّه سيكون نظامًا مؤسسيًا يرتكز على مجالات اتفاق مشتركة بين القوى، وليس نظامًا يعطي الأولوية للقيم الأمريكية والغربية. من وجهة نظر مؤسسية، قد تبني رؤية النظام هذه على الهياكل الرئيسية القائمة أصلًا في نظام ما بعد الحرب وقد توسّع بعض أوجه النظام الاقتصادي القائمة على القواعد لتشمل النطاق الأمني. فعلى سبيل المثال، قد يبتّ التحكيم في المحاكم في الخلافات الإقليمية بالطريقة نفسها التي تُبتّ فيها الخلافات التجارية من خلال عمليات تحكيم منظمة التجارة العالمية اليوم. وبالرغم من إمكانية نشوء قواعد ومؤسسات رسمية أكثر، قد يختلف محتوى هذا النظام بشكل تامّ عن محتوى نظام اليوم. مثلًا، قد تكون المؤسسات العالمية أقل استعدادًا بكثير لتعزيز القيم السياسية الليبرالية نظرًا إلى ما قد تكتسبه الدول ذات القيم غير الليبرالية من تأثير في هذا النظام.

كما يمكن مواصلة رؤية النظام هذه أيضًا بأشكال مختلفة. وتكون إحدى النسخات متقنة جدًّا، هادفةً إلى جمع الدول في مؤسسات ملزمة تغطّي كل أوجه العلاقات بين الدول. وقد يتطوّر هكذا نظام ليصبح نوعًا من الحكومة العالمية. وقد يسعى شكل موجز من هذا النظام إلى التوجّه

[21] إيكنبيري (Ikenberry)، 2001، ص. 38.

**الجدول 3.8**
**ملخّص للتبعات العامّة للسياسة الأمريكية في ظل رؤى بديلة للنظام**

| رؤية النظام | التبعات العامة للسياسة الأمريكية |
|---|---|
| التحالف ضد التعديلية | • مقاومة الإصلاحات في المؤسسات العالمية الموجودة.<br>• بناء جيش قوي واستخدام القوّة لتطبيق القواعد وإظهار العزم على البقاء كطرف قائد للنظام.<br>• التحالفات والعلاقات العسكرية الأخرى قيّمة لكن يجب ألا تقيّد السلوك الأمريكي.<br>• يجب أن تهدف السياسات الاقتصادية إلى تعزيز السلام وازدهار التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة والحفاظ على التوازن ضد الدول التعديلية. |
| النظام الديمقراطي | • بناء نظام ملزم بين الدول الليبرالية.<br>• بناء جيش أمريكي قوي وإظهار تصميم أمريكي للدفاع عن النظام القائم.<br>• وحده التعاون المحدود مع الدول غير الليبرالية هو ممكن.<br>• يأتي السلام على المدى الطويل جزئيًا من خلال تعزيز القيم الليبرالية عبر دمج الدول غير الليبرالية في المؤسسات الاقتصادية. |
| وفاق القوى العظمى–النسخة الثانية | • السعي إلى تسويات سياسية مع قوى عظمى أخرى، وقد يشمل ذلك القبول بدوائر التأثير.<br>• الحفاظ على جيش أمريكي قوي لكن استخدامه بتعقّل أكبر وبوجود أخفّ بالقرب من قوى عظمى أخرى.<br>• اتباع سياسات اقتصادية بالتعاون مع قوى عظمى أخرى. |
| النظام الدستوري العالمي | • إجراء إصلاحات في الحوكمة للسماح للقوى الأخرى بالتمتّع بتأثير أكبر في تحديد القواعد.<br>• قبول القيود على السلطة الأمريكية من خلال الامتثال لقواعد وعمليات متّفق عليها على نحو متبادل.<br>• اتباع سياسات اقتصادية بالتنسيق مع القوى العظمى الأخرى. |

تدريجيًا نحو هذه الرؤية من خلال اعتماد قواعد وعمليات صنع قرار أكثر تشكيلًا على مجموعة ثانوية من المسائل السياسية أو الأمنية.

## مصادر الشرعية والمقاومة

كما في نظام وفاق القوى العظمى–النسخة الثانية، قد يجعل التأثير المشترك على تحديد القواعد هذا النظام شرعيًا أكثر بين القوى العظمى. وكما في النظام الديمقراطي، ينتج مصدر كبير من الشرعية من استعداد القوى العظمى

إلى ضبط سلطتها ضمن القواعد والمؤسسات. كما قد تنتج شرعية إضافية عن تطبيق غير تمييزي للقواعد وعن استعداد الدول الأقوى إلى الالتزام بها معظم الوقت.

ولكن لا يكون مثل هذا النظام ممكنًا إذا طوّرت القوى العظمى أهدافًا طموحة أكثر. فقد تشكّل القوى الثانوية التي تريد التمتّع بحرية أكبر للتصرّف بشكل أحادي الجانب مصدر مقاومة داخل نظام الوفاق.

## تبعات السياسات في ظل كل رؤية من رؤى النظام

يلخّص الجدول 3.8 مجمل تبعات رؤى النظام المختلفة، كما ستناقش الفصول التالية ذلك بتفصيل أكبر.

قد تضطلع ثلاثة اعتبارات إضافية بدور مهمّ في كيفية تنفيذ الولايات المتحدة لسياسات مرتبطة برؤى النظام. والاعتبار الأوّل هو الإقليمية. فقد ثبت نظام ما بعد الحرب على خلفية مزيج معقّد من الأنظمة الإقليمية والعالمية، إلى جانب منظمات اقتصادية وسياسية إقليمية قويّة، ومتداخلة أحيانًا بشكل واضح، وقواعد ومبادئ ومؤسسات عالمية. أمّا اليوم، ومع تفاقم التهديد المحدق بالنظام العالمي القائم، يرى البعض أنّه على الولايات المتحدة وغيرها، وبشكل صريح، اعتماد تركيز إقليمي أكبر، عاملة من خلال المنظمات الإقليمية لتحقيق بروز أنظمة خاصة بالمناطق بشكل واسع. لا نشمل الإقليمية كرؤية نظام رسمية، وذلك لأنّنا نعتبرها وسيلة وليس مبدأ استراتيجيًا. وخلافًا للخيارات الأربعة التي ركّزنا عليها، لا تعكس الإقليمية منطقًا متأصلًا للعلاقات بين القوى والمؤسسات وأهداف النظام. لا بل تعكس طريقة ممكنة لتنفيذ أي رؤية نظام معيّنة. ونرى أنّ التوازن الإقليمي العالمي لا يعكس إحدى القرارات الأساسية التي على الولايات المتحدة اتخاذها بشأن طابع النظام بل يعكس أكثر من ذلك مسألة تنفيذ، ومسألة فعاليّة، أي نوع من الرؤى الأوسع ستنجح أكثر.

وعلى وجه الخصوص، نقدّر أنّ أيًا من الرؤى الأربعة التي تمّ تحديدها في هذا الفصل ستعكس طابعًا إقليميًا قويًا. والأهمّ أنّه يمكن تحقيق أيٍّ منها بطرق إقليمية أو بطرق عالمية بشكل كبير. إن اقتنع مهندسو نظام مستقبلي بقيمة الإقليمية أو الحاجة إليها على سبيل المثال، يستطيعون السعي وراء

تحالف الديمقراطيات بهذا الشكل إلى حدّ كبير من خلال مؤسسات إقليمية في آسيا وأوروبا وأفريقيا.

لا نشمل مبدأ شبكات غير حكومية كرؤية ملحوظة للنظام للسبب نفسه. تستطيع الشبكات غير الحكومية توفير حسنات مهمّة في تطرّقها لتحدّيات سياسات معيّنة، ويرى البعض أنّ هذه الشبكات قد تضطلع بدور أكبر في الحوكمة العالمية في المستقبل. إلّا أنّه وعلى غرار المؤسسات الإقليمية، تشكّل الشبكات غير الحكومية وسيلة بدل رؤية نظام أساسية. يمكن مقاربة أيٍّ من الرؤى الأربعة من خلال منظار غير حكومي بطريقة مصمّمة لالتقاط منافع مفهوم العمل العالمي هذا.

وقد اقترح آخرون فكرة إشراك الدول المعروفة بالمحورية كاستراتيجية أساسية للاستراتيجية الأمريكية الكبرى وبناء الأنظمة. وتشير هذه الحجة إلى أنّ دولاً مثل البرازيل وتركيا والمكسيك وأندونيسيا والهند ستصبح مهمّة بشكل متزايد وستتمتّع بتأثير مهمّ على اتجاه سياسات العالم. ولذلك يجب على الاستراتيجية الأمريكية التركيز على هذه الدول. لهذه الحجة بعض الحسنات، لكن مجدّدًا، نقدّر أنّها تشكّل وسيلة أكثر مما هي رؤية نظام شاملة. يمكن الشروع بأيٍّ من الخيارات الأربعة التي وصفناها بتركيز قوي على الدول المحورية. وبالفعل، نظرًا لأهميّتها المتزايدة في النظام الدولي، من الأرجح أن تحظى كلّ منها بتأثير مهم ضمن هذا التركيز. إلّا أنّنا لم نشمل هذا المفهوم كاستراتيجية مستقلة للنظام.

الفصل الرابع

# السياسات الأمريكية لرؤى النظام البديلة: السياسات الاقتصادية الدولية

يدرس هذا الفصل تدابير تستطيع الولايات المتحدة اعتمادها لتحقيق كل من رؤى النظام المحددة في الفصل الثالث ويعرض مخاطر كل رؤية ومنافعها وتكاليفها بالنسبة إلى مجال مسألة معيّنة هي مسألة السياسة الاقتصادية الدولية. وتعرض الفصول التالية مجال مسألتَين أخريين هما العلاقات بين القوى العظمى والاستراتيجية الدفاعية.

وكان أحد أهداف تحليلنا التفرقة بين السياسات التي قد تكون ملائمة في ظل أيٍّ من رؤى النظام والسياسات الخاصة برؤية معيّنة أو أكثر. هناك العديد من السياسات التي قد تعتمدها الولايات المتحدة بشكل معقول بغض النظر عن رؤيتها للنظام المستقبلي. فعلى سبيل المثال، سيكون الدعم لمنظمة الصحة العالمية (WHO) التي تساعد على إدارة الأوبئة العالمية ومنظمات فنّية محدِّدة للمعايير متجانسًا في كافّة المقاربات الأربع. وقد يختلف التوازن بين عناصر السياسات العامّة والخاصة في مسائل السياسات. ففي مجال السياسة الاقتصادية الدولية مثلًا، قد تستمرّ الولايات المتحدة في دعم المؤسسات والاتفاقات الموجودة متعددة الأطراف في ظل أي رؤية نظام. أمّا في الشؤون الأمنية، فقد تقوم الولايات المتحدة بالتزامات تحالف مختلفة في ظل كل رؤية نظام.

خلافًا لمجالات مسائل أخرى، مثل إدارة القوى العظمى، ثمة العديد من السياسات الاقتصادية الدولية المتسقة مع رؤى النظام الأربعة كافة. تشارك الأكاديميون وصنّاع السياسات طوال عقود عدّة بشكل عام وجهة نظر ليبرالية جديدة حول السياسات الاقتصادية الدولية التي تعزّز الازدهار الأمريكي مثل التجارة الحرّة. وكنتيجة لذلك، مالت الخلافات لتكون على الهامش أكثر مما تكون حول سمات أساسية من النظام الاقتصادي. وقد بدأت

الحركات السياسية تتحدّى هذه الأرثوذكسية، بما فيها الولايات المتحدة. غير أنّه ولأنّ هذه النقاشات قد بدأت بالسيطرة مؤخرًا، من المبكر القول كيف يمكن تطبيق مقاربة اقتصادية بديلة أقل ليبرالية على كلٍّ من الرؤى الأربع[1] لذلك يركّز هذا الجزء على كيفية مقاربة الرؤى البديلة للنظام للسياسات الاقتصادية بدءًا من الأساس الليبرالي الجديد الذي حرّك المقاربة الأمريكية للنظام منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

يعرض الجدول 4.1 بعض السياسات الاقتصادية الدولية التي قد تتبعها الولايات المتحدة في ظل رؤى مختلفة للنظام. تُقسَّم هذه السياسات إلى فئتَين رئيسيتَين: تلك المتّسقة مع أيٍّ من رؤى النظام الأربعة والمجالات التي تعيّن فيها رؤى النظام سياسات مختلفة. يناقش باقي هذا الفصل منطق هذه السياسات بالمزيد من التفصيل.

## السياسات الاقتصادية المتّسقة مع كافة رؤى النظام

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، سعت الولايات المتحدة إلى بناء نظام تجارة حرّة لتعزيز كل من الازدهار الأمريكي ومصالح الولايات المتحدة بشكل غير مباشر. ومنذ نهاية الحرب الباردة، دعمت الولايات المتحدة الاندماج التدريجي للمزيد من الدول، بما فيها الصين وروسيا، في منظمة التجارة العالمية، جاعلةً من مركز النظام التجاري مؤسسة شبه عالمية. ويشمل نظام التجارة الحالي أيضًا مجموعة معقدة من الاتفاقات الثنائية وأحادية الجانب. يفصّل الجزء التالي بعض التباينات في السياسات الاقتصادية في رؤى النظام البديلة. غير أنّ هذا الجزء يعرض كيف أنّ المؤسسات الأساسية للنظام الاقتصادي الليبرالي القائم قد تكون متّسقة مع كافة رؤى النظام. أوّلًا، تستطيع المؤسسات الحالية دعم هدف الأنظمة المشترك وهو تعزيز الازدهار الاقتصادي القومي. قد يقول البعض إنّ التحالف ضد التعديلية قد يطالب بنظام اقتصادي يرتكز على شركاء الولايات المتحدة فقط. غير أنّه وبالمقارنة مع الحرب الباردة عندما كان بين الغرب والاتحاد السوفياتي نشاط تجاري لا يُذكر، يُعدّ النظام الاقتصادي الحالي متكاملًا

---

[1] للاطلاع على تصريح سابق لمقاربة محتملة لإدارة دونالد ترامب للمسائل الاقتصادية الدولية، انظر بيتر نافارو (Peter Navarro) وويلبور روس (Wilbur Ross)، "احتساب خطّة ترامب الاقتصادية: التأثيرات التجارية، التنظيمية، وسياسات الطاقة" (Scoring the Trump Economic Plan: Trade, Regulatory, and Energy Policy Impacts)، 29 أيلول (سبتمبر)، 2016.

**الجدول 4.1**

**السياسات الاقتصادية في ظل رؤى النظام البديلة**

| السياسة | التحالف ضد التعديلية | النظام الديمقراطي | وفاق القوى العظمى– النسخة الثانية | النظام الدستوري العالمي |
|---|---|---|---|---|
| المؤسسات التجارية والمالية القائمة المتعددة الأطراف | إعادة بناء الدعم المحلي للتجارة الحرّة.<br>الدعم لمنظمة التجارة العالمية، لكن تختلف بعض السياسات المعيّنة.<br>دعم لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS)، المجموعة المؤقتة للمهمات المالية (FATF)، ومجلس الاستقرار المالي (FSB). | | | |
| العقوبات التجارية والمالية | الاستخدام المتكرر للعقوبات لمعاقبة الانتهاكات وإضعاف التعديليين. | الاستخدام المتّزن للعقوبات مع خطر خروج التعديليين من النظام التجاري الحر والمالي القائم. | استخدامها قليلًا ما لم تُهدّد المصالح الرئيسية أو توافق القوى المهمّة الأخرى. | استخدامها فقط بموافقة القوى العظمى المهمّة. |
| الاتفاقات التجارية الجديدة | المفاوضة بشكل ناشط على الاتفاقات التجارية الإقليمية والمتعددة الأطراف بوجود معايير ليبرالية عالية وسط تحالفات الراغبين. | المفاوضة بشكل ناشط على الاتفاقات التجارية الإقليمية والمتعددة الأطراف التي تحوي القيم الليبرالية لكن مع تأمين مسارات للدول غير الليبرالية. | ليس الزخم حول التحرير بأولوية.<br>المفاوضة على اتفاقات إقليمية أو تجارية متعددة الأطراف خاصة بمنظمة التجارة العالمية مع قوى عظمى أخرى. | |
| عملية منظمة التجارة العالمية لحلّ الخلافات | استخدام عملية منظمة التجارة العالمية لحلّ الخلافات لمعاقبة التعديليين. | دعم عملية حلّ خلافات غير مسيّسة تابعة لمنظمة التجارة العالمية. | | |
| إصلاحات حوكمة مصرفية تنموية متعددة الأطراف وتابعة لصندوق النقد الدولي. | دعم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لكن مقاومة الجهود لانتخاب مواطن غير أمريكي كرئيس للبنك الدولي وغير أوروبي كمدير عام لصندوق النقد الدولي.<br>إثناء الأصدقاء عن الانضمام إلى البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB) ومؤسسات إقليمية أخرى بديلة. | | اتخاذ خطوات لتعزيز شرعيةٍ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مثلًا من خلال دعم مواطنين من خارج الولايات المتحدة وأوروبا كقادة رئيسيين.<br>الموافقة على مصارف تنمية بديلة مثل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB)، مع الإدراك بأنّ قوى عظمى أخرى تميل إلى القيادة في مناطقها الخاصة. | |

**الجدول 4.1 - تابع**

| السياسة | التحالف ضد التعديلية | النظام الديمقراطي | وفاق القوى العظمى– النسخة الثانية | النظام الدستوري العالمي |
|---|---|---|---|---|
| منظمات اقتصادية إقليمية لا تشمل الولايات المتحدة | الدعم إذا سعت إلى مكافحة أعداء القوى العظمى. | الدعم إذا كانت تتمتّع بمعايير ليبرالية عالية. | دعم كل الأشكال. | تبدية المنظمات العالمية على تلك الإقليمية حيث أمكن. |
| ممارسات الإقراض التابعة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي | تفضيل الإقراض لأعضاء التحالف. | الإقراض بشكل واسع في ظل شروط صارمة ترتكز على الإجماع الليبرالي. | الإقراض استنادًا إلى الحاجة المالية وبموافقة القوى العظمى. | الإقراض استنادًا إلى الحاجة، اتفاق القوى العظمى على الشروط الدنيا. |

أكثر بكثير ومفيدًا للازدهار الأمريكي. وبالإضافة إلى ذلك، برزت وجهة نظر مشتركة بشكل أوسع عبر الإدارات الأمريكية الأخيرة مفادها أنّ الروابط الاقتصادية مع بلدان مثل الصين وروسيا تستطيع تعزيز السلامٍ. ولذلك، نقدّر أنّه من المستبعد، حتى في أكثر البيئات الأمنية تنافسيةً المتصوّرة في إطار التحالف ضد التعديلية، أن يتخلّى القادة الأمريكيون عن المؤسسات الأساسية في النظام الاقتصادي الحالي.

وثانيًا، وبالرغم من أنّ بعض القادة الشعبوين في الغرب يدعون إلى نظام اقتصادي أقلّ انفتاحًا، يحظى النظام الاقتصادي الحالي المفتوح بدعم العديد من البلدان بما فيها الصين. في حال تمّ التشكيك في هذا الافتراض، أي إذا انهار الإجماع الأساسي وراء الاقتصاد المفتوح، عندها ستكون العناصر المشتركة لسياسة الاقتصاد الدولي محدودة أكثر وقد تزداد السياسات الخاصة بأنظمة مختلفة (قائمة على الدعم القومي لاقتصادات مكتفية ذاتيًا أكثر وللصراع الحمائي).

قد تُصمّم قاعدة مشتركة من السياسات الاقتصادية الدولية لتستمرّ بدعم رؤية الليبرالية الجديدة الأساسية الخاصة بالنظام الاقتصادي ما بعد الحرب. ويقضي الهدف بحماية اقتصاد عالمي فعّال مع إمكانية وجود منافع، تتأتى من التجارة وسلاسل التوريد العالمية والولوج لرأس المال والاستثمار وغيرها، تستطيع أن تحول دون نشوب حرب تجارية جديدة وأشكال من مذهب "إفقار الجار" التجاري.

إنّ المكوّن الأوّل لخط الأساس هو الحفاظ على نظام تجارة دولي متين قدر الممكن. وقد يعني ذلك توفير دعم متواصل لمنظمة التجارة العالمية وجهود أحادية ومتعددة الجانب" لحماية التجارة من المعارضة المحلية المتزايدة. وبالرغم من اعتراف خط الأساس هذا بتدهور الدعم العام للتجارة الحرّة لا يفترض إبرام أي اتفاق تجاري جديد مثل الشراكة العابرة للمحيط الهادئ (TPP) أو الشراكة التجارية والاستثمارية العابرة للأطلسي (TTIP)، أو سُبل أخرى لتعزيز تحرير التجارة. إلّا أنّ الدفاع عن العلاقات التجارية القائمة قد يكون المكوّن الأوّل لسياسة خط الأساس.

أمّا المكوّن الثاني فهو بناء مؤسسات وقواعد تساعد على الحفاظ على اتزان تدفّقات رأس المال العالمية. في أعقاب سلسلة الأزمات المالية الأخيرة، من الواضح أنّ مصالح الولايات المتحدة مهدّدة في أسواق ماليةٍ غير مستقرّة. قد يستلزم مكوّن سياسة خط الأساس هذا دعمًا متواصلًا لصندوق النقد الدولي والصناديق المالية الإقليمية لعملية "بازل 3" (Basel III) وغيرها من القواعد المُصممة لإرساء الاستقرار في الأسواق المالية ولتسهيل التنسيق الدولي بين المصارف المركزية والوكالات المالية. قد تسعى الولايات المتحدة إلى الحفاظ على مجموعة المصدّات هذه أمام الأزمات المالية وإلى لتعزيزها حيث أمكن.

وثالثًا، قد تستمرّ سياسة خط الأساس هذه في دعم المعونة الأجنبية والمساعدة في التنمية عبر البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية والبرامج الوطنية لمساعدة التنمية الخارجية. وفي حين يتمّ التشكيك أحيانًا بفعاليتها في تعزيز النمو الاقتصادي، تستطيع هكذا برامج تخفيف الفقر وتشجيع النمو طويل الأمد وتوليد حسّ المسؤولية لدى الدول الغنية لمساعدة الدول الأفقر. وتدعم هذه الأهداف المصالح الأمريكية، نظرًا لدور الولايات المتحدة كراعية متصورة للعولمة والتنمية. وعلى معونة التنمية المتواصلة، إلى جانب المساعدة الإنسانية البحتة (مثل البرامج الصحّية)، أن تبقى جزءًا من المقاربة الأمريكية الأساس للاقتصاد الدولي في ظل أي رؤية. إلّا أنّ وجهة المساعدة ودرجة الشروط تختلفان استنادًا إلى رؤية النظام.

وأخيرًا، في كل رؤى النظام، ولدعم المؤسسات الموجودة، تحتاج الولايات المتحدة أيضًا إلى إعادة بناء دعم محلّي للتجارة الحرّة. وعلى سبيل المثال تتّسق البرامج الجديدة الهادفة إلى إعادة التوزيع للتعويض عن المتأثّرين بالتجارة مع كل رؤى النظام. وتكون هذه السياسات ذات أولويّة

عالية في رؤيتَي التحالف ضد التعديلية والنظام الديمقراطي نظرًا للأهمّية الاستراتيجية لدعم الاتفاقات التجارية.

قد تشكّل هذه الأنشطة الأساسية سياسة خط الأساس الاقتصادية الدولية الأمريكية في ظلّ أيّ رؤية نظام، وقد تتّسم كل رؤية بمقاربات اقتصادية دولية استثنائية في ما يتخطى هذه العناصر. وتوضح الأجزاء التالية هذه المقاربات.

## التحالف ضد التعديلية

تبني هذه الرؤية نظام دول (دول ديمقراطية وأخرى على حدّ سواء) يرمي إلى ردع الدول التعديلية، بما في ذلك القوى العظمى. ولبناء تحالف ضد التعديلية، قد يتم تحفيز سياسة التجارة الأمريكية من خلال الحاجة إلى إظهار سلطة وقيادة أمريكية متواصلتَين، إلى جانب التوازن في وجه أعداء الولايات المتحدة. في رؤية النظام هذه، وكما في النظام الديمقراطي، على الولايات المتحدة إظهار القدرة والحسم بشكل دائم للبقاء في منصب قائد النظام. قد يكون النجاح في تحقيق التحرير التجاري من خلال اتفاقات تجارية إقليمية مع دول، في هذا السياق، إثباتًا أساسيًا للقيادة الأمريكية.[2]

يكون النظام الاقتصادي الدولي هذا منقادًا من قِبل الولايات المتحدة أكثر من رؤى النظام الأخرى. وقد تتخذ الولايات المتحدة خطوات لتشكيل هذه المؤسسات لمصلحتها. واعتبر الرئيس أوباما في دعمه للشراكة العابرة للمحيط الهادئ (TPP) أنّ الولايات المتحدة "لا تستطيع أن تدع دولًا مثل الصين تصيغ قواعد الاقتصاد العالمي. علينا صياغة هذه القواعد".[3]

وفي داخل منظمة التجارة العالمية، قد لا ترى الولايات المتحدة عدة جوانب سلبية لسياسات مثل إعاقة إعادة تعيين حكّام أصدروا أحكامًا ضدّ الولايات المتحدة، ما قد يُعتبر تسييسًا لعملية حلّ الخلافات.[4]

---

[2] إيكنبيري (Ikenberry)، 2014؛ جي جون إيكنبيري (G. John Ikenberry)، "مستقبل النظام العالمي الليبرالي" (The Future of the Liberal World Order)، *Foreign Affairs*، 11 أيار (مايو)، 2011b.

[3] مايكل جاي غرين (Michael J. Green) وماثيو بي غودمان (Matthew P. Goodman)، "ما بعد الشراكة العابرة للمحيط الهادئ: الجغرافيات السياسية في آسيا والمحيط الهادئ" (After TPP: The Geopolitics of Asia and the Pacific)، مجلة *Washington Quarterly*، الجزء 38، العدد 4، شتاء 2016.

[4] شاون دونان (Shawn Donnan) وديمتري سيفاستوبولو (Demetri Sevastopulo)، "الولايات المتحدة، اليابان و10 دول تبرم اتفاقًا تجاريًا بين دول المحيط الهادئ" (U.S., Japan and 10 Countries Strike Pacific Trade Deal)، صحيفة *Financial Times*، 5 تشرين الأول (أكتوبر)، 2015.

ضمن رؤية النظام هذه، وحتى تحت مظلّة سياسات خط الأساس المشتركة، قد تُستخدم سياسة التجارة أيضًا لإحلال التوازن ضد أعداء الولايات المتحدة. فقد تسعى الولايات المتحدة مثلًا إلى اتفاقات تجارية حصرية مع شركائها لتعزيز الازدهار والاندماج السياسي لها ولحلفائها بشكل أكبر. كما قد تستخدم الولايات المتحدة الاتفاقات التجارية الثنائية كوسيلة لتقديم محفزات للدول للانضمام إلى التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة أو للحفاظ على الحوافز ليبقى الشركاء ضمن التحالف.

وستستمر التجارة مع الأعداء، إلّا أنّها ستخضع لتدقيق حذر حول كيفية تأثيرها على سلطة الولايات المتحدة النسبية. وكما أشير سابقًا، حتى التحالف ضد التعديلية يفترض وجود نظام اقتصادي دولي تستطيع الدول العدوانية ولوجه. إلّا أنّه سيكون مشروطًا أكثر وتسيطر عليه الولايات المتحدة أكثر، وسيكون عرضة بشكل أكبر للعقوبات الظرفية وغيرها من الخلافات الاقتصادية مقارنة مع سائر الأنظمة. تتوقّع الولايات المتحدة في رؤية النظام هذه منافسة بين القوى العظمى لاكتساح المؤسسات العالمية وستتمتّع بأمل أقل بصمود نظام يرتكز على القواعد الملزمة في حال نشوب أزمة بين القوى العظمى.

في ظل هذا النظام، قد تسعى الولايات المتحدة إلى خيارات السياسة الاقتصادية الدولية التالية ما بعد خط الأساس:

- استخدام العقوبات عندما تدعو الحاجة لمعاقبة دول متورطة في سلوك تعديلي وتشكيل نشاطاتها.
- الدفاع عن القيادة الأمريكية والحليفة لمؤسسات اقتصادية رئيسية.
- استخدام آلية حل الخلافات التابعة لمنظمة التجارة العالمية كأداة حنكة سياسية لمعاقبة الدول التي تقوم بممارسات اقتصادية غير عادلة.
- الاشتراك في استخدام واسع للرقابة على الصادرات للحدّ من انتشار تقنيات حسّاسة.
- الحدّ من الحصص الصينية والروسية في شركات تنتج تقنيات حسّاسة أو بنية تحتية دقيقة مثل إنتاج الطاقة.
- تعزيز دعم الحكومة للبحث في تقنيات متقدّمة وتطويرها.
- الحؤول دون الابتكار أو الحدّ من تأثير مؤسسات اقتصادية جديدة تشكّل بديلًا عن تلك التي تقودها الولايات المتحدة.

قد توفّر هذه المقاربة حسنات عدّة. وبالرغم من أنّها قد تعمل ابتداءً من خط أساس نظام اقتصادي دولي، قد تسارع رؤية النظام هذه في استخدام أدوات اقتصادية تتطرّق للمخاوف الأمنية. ففي عالم تتسارع فيه المنافسة بين القوى العظمى، قد توفّر أدوات تحول دون اكتساب الأعداء، لا سيّما روسيا والصين، أفضلية استراتيجية أو عسكرية من خلال السياسات الاقتصادية الدولية.

إلّا أنّ هذه الرؤية تواجه مشاكل عملية وعوائق محتملة كثيرة. ويعود ذلك جزئيًا، كما أشير سابقًا، لواقع أنّ هذه الرؤية لا تتخلّى عن فكرة نظام اقتصادي مفتوح، حتى مع المتنافسين، فبالفعل، يقوم الافتراض الأساسي لهذه الرؤية على الحفاظ على هكذا نظام وعدم تقسيم الاقتصاد العالمي إلى تكتّلات واضحة جدًا. إلّا أنّه من غير الواضح ما إذا كان مكوّنا الرؤية هذان، أي فرض قيود شديدة باسم مكافحة التعديلية وتواصل التجارة وفق أهداف هذه السياسات، متوافقَين. إنّ الاستخدام الأمريكي المتواصل للعقوبات الأحادية ورفض مشاركة صنع قواعد مؤسسات اقتصادية رئيسية قد يقوّض في النهاية الجهود للحفاظ على نظام اقتصادي عالمي. وقد تقود هذه الرؤية بسهولة إلى حروب تجارية وانقسام النظام الاقتصادي العالمي إلى تكتّلات متنافسة. وقد تكون النتيجة التخفيف من التأثير الأمريكي في مجالات يتّضح أنّها متوافقة بشكل وثيق مع الصين وجهّات فاعلة أخرى.

وأخيرًا، من غير الواضح ما إذا كانت القيود والعقوبات المفترضة في هذه الرؤية ممكنة. فلنجاح سياسة مواجهة اقتصادية، على الولايات المتحدة اكتساب الدعم من عشرات القوى الاقتصادية القائدة. لقد نجحت الولايات المتحدة في تنسيق العقوبات ضد روسيا ردًا على ضمّها شبه جزيرة القرم في العام 2014. غير أنّ اقتصاد الصين هو كبير ومدمج عالميًا بما يكفي لدرجة أنّ عزلها أو معاقبتها قد يشكّل تحدّيًا يتخطّى أي أمر واجهته الولايات المتحدة في الحرب الباردة مع الاتحاد السوفياتي. وحتى بالنسبة إلى العقوبات في مسائل معيّنة وجهود لمنع نقل التكنولوجيا، قد تجد الولايات المتحدة أنّها لا تستطيع بكل بساطة جمع التحالف الضروري لدعم هذه الرؤية.

## النظام الديمقراطي

قد تسعى سياسة التجارة الأمريكية في نظام ديمقراطي أيضًا إلى دمج سياسي واقتصادي أعمق وسط الدول الليبرالية من خلال اتفاقات تجارية إقليمية. وفي حين يتمّ التشكيك في نوايا الدول غير الليبرالية، إنّ النظام الليبرالي هو أكثر تفاؤلًا بشأن احتمال تمكّن الأنظمة الدولية من تحويل دول غير ليبرالية كالصين على المدى الطويل. تتوقّع هذه الرؤية أن تتمكّن التجارة والتنمية من أن ترعى القيم الليبرالية. وبالتالي، قد يعطي النظام الديمقراطي الأولوية لدمج هذه الأنظمة في مؤسسات اقتصادية كسبيل نحو التحرير السياسي المحتمل. في رؤية النظام هذه مثلًا، تستطيع الولايات المتحدة إعادة إحياء اتفاقات مثل الشراكة العابرة للمحيط الهادئ (TPP)، التي دمجت قواعد ليبرالية (مثل التدفّق الحرّ للمعلومات). فعلى سبيل المثال، يرى مؤيّدو الشراكة العابرة للمحيط الهادئ (TPP) أنّه فور وضوح منافع الحلف التجاري، ستحظى الصين بمحفزات لقبول قواعد ليبرالية أكثر بهدف الانضمام.[5]

وخلافًا للتحالف ضد التعديلية، يركّز النظام الديمقراطي بشكل أكبر على منافع إرساء الديمقراطية طويلة الأمد للنظام الديمقراطي المشترك بدل السياسات القصيرة الأمد لمكافحة الأعمال التعديلية. ولأنّ النظام الديمقراطي يتمتّع برؤية طويلة الأمد لتحويل الدول غير الليبرالية من خلال المؤسسات، قد تسعى الولايات المتحدة إلى الحفاظ على مشاركة واسعة في منظمة التجارة العالمية. مثلًا، وللمحافظة على إشراك الدول غير الليبرالية في أوجه النظام الحالي الأكثر ارتكازًا على القواعد، قد تسعى الولايات المتحدة أيضًا إلى تفادي السياسات التي تبدو أنّها تسيّس عمليات حلّ الخلافات التابعة لمنظمة التجارة العالمية. يتّسم هذا النظام بشكل أقل باستخدام العقوبات أو السياسات المكافحة للإتجارية التواجهية. ويتمحور تركيزه حول الاندماج والتحوّل طويل الأمد في حين يستمرّ في صنع اتفاقات وجماعات مختلفة تضم الديمقراطيات فقط.

في ظل هذا النظام، قد تسعى الولايات المتحدة إلى خيارات السياسة الاقتصادية الدولية التالية:

---

[5] مانفريد إيلزيغ (Manfred Elsig) ومارك بولاك (Mark Pollack) وغريغوري شافر (Gregory Shaffer)، "الولايات المتحدة تتسبّب بجدل كبير في منظمة التجارة العالمية. إليكم ما يحصل" (The U.S. Is Causing a Major Controversy in the World Trade Organization. Here's What's Happening)، مدوّنة Monkey Cage، صحيفة *Washington Post*، 6 حزيران (يونيو)، 2016.

- المفاوضة على اتفاقات تجارية جديدة وسط أعضاء التحالف الديمقراطي وترك المجال أيضًا للدول غير الليبرالية أو حتى تلك التعديلية نوعًا ما للانضمام.
- الحفاظ على قيادة المؤسسات الاقتصادية الدولية بين يدَي الولايات المتحدة أو الأصدقاء الديمقراطيين.
- التعقّل في استخدام العقوبات أو أدوات السياسة الاقتصادية قصيرة الأمد.
- السماح بحفاظ آلية حلّ الخلافات التابعة لمنظمة التجارة العالمية على الموضوعية وعدم التسييس.

قد يتمتّع النظام الديمقراطي بمنافع معيّنة في ما يخص سياسة التجارة الدولية. وبالرغم من ارتفاع المقاومة السياسية ضد نظام التجارة المفتوحة، سيكون، إن سار كل شيء كما هو متوقّع، من الأسهل التوصّل إلى صفقات تجارية بين مجموعة أصغر من الديمقراطيات التي تتشارك القيم. وبالرغم من أنّ العلاقات الاقتصادية مع كل الدول قد تتواصل، قد يعزّز الاندماج الاقتصادي العميق جدًا بين الديمقراطيات ازدهار الجوهر الديمقراطي وتماسكه.

غير أنّ هذا النظام يواجه أيضًا تحدّيات الاستدامة. فقد لا يتخطّى تركيزه على منافع الاندماج الاقتصادي طويلة الأمد المواجهات قصيرة الأمد المتزايدة مع الدول المستاءة من الوضع الراهن. وعندما يشعر التحالف الديمقراطي بالحاجة إلى الانخراط في مجموعة العقوبات المتزايدة على هكذا دول، قد ينهار هذا النظام بسهولة ليصبح تحالفًا ضد التعديلية.

ويتمثّل التحدّي الآخر المرتبط بالعناصر الاقتصادية لهذا النظام بأنّ الديمقراطيات نفسها تختلف في الرأي، وغالبًا بشكل كبير، حول القواعد أو السياسات التي يجب أن تحكم النظام الاقتصادي العالمي. الأرجح أن تطالب دول مثل الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا بمعايير مختلفة وشروط أكثر إسهابًا حول النظام الاقتصادي الليبرالي الجديد ما قد تكون الولايات المتحدة مستعدّة لتقديمه. ويبقى هناك خلافات كثيرة حول مسائل معيّنة مرتبطة بالتجارة وحماية البيانات والمعايير البيئية حتى بين الولايات المتحدة وأقرب حلفائها في أوروبا، هذا من دون ذكر اليابان وكوريا الجنوبية. ومن المرجح في بعض الحالات أن تبرز نقاط مشتركة بين الولايات المتحدة ودول غير ليبرالية معيّنة أكثر من ديمقراطيات أخرى.

## وفاق القوى العظمى–النسخة الثانية

إنّ الهدف الأساسي لرؤية النظام هذه هو تعزيز العلاقات المستقرّة والبنّاءة بين القوى العظمى. وقد تُصمّم سياسة اقتصادية دولية داخل الوفاق لتفادي الصدامات وبناء روابط بنّاءة بين القوى العظمى.

في هذا الإطار، يكون التحرير التجاري مهمًّا أقل من الحفاظ على التعاون بين القوى العظمى. ومع سعي الولايات المتحدة إلى اتفاقات تجارية إضافية، قد تضمّ قوى عظمى أخرى منذ البداية. ونظرًا لصعوبة خفض حواجز التجارة بشكل أكبر من خلال مفاوضات ترتكز على الوفاق الواسع (مثل جولة الدوحة)، من الأرجح أن يحصل ذلك في إطار اتفاقات منظمة التجارة العالمية المتعددة الأطراف أو الاتفاقات التجارية الإقليمية بدل ذلك.[6] ويكمن الفرق الرئيسي هنا عن المقاربات البديلة للنظام في أنّ الولايات المتحدة قد تضمّ دولاً غير راضية بالوضع الراهن في البداية بهدف عكس مصالحها بدل محاولة جذبها إلى نظام يعطي الأولوية للمصالح الأمريكية، أو تركها خارج النظام.

يتشارك هذا النظام افتراض التحالف الديمقراطي بأنّ العلاقات الاقتصادية قد تتمتّع بتأثيرات طويلة الأمد محلّة للتوازن وحتى تحويلية. إلّا أنّه لا يفترض أن تتحوّل كل الدول غير الليبرالية إلى ديمقراطيات ويقدّر الحاجة طويلة الأمد إلى الاستمرار في إدارة المنافسة بين القوى العظمى. لكنّه يعتبر الاندماج الاقتصادي وسيلة مهمّة للوصول إلى هذه الغاية.

وفي ظل هذا النظام، قد تعتمد الولايات المتحدة خيارات السياسة الاقتصادية الدولية التالية:

- خوض اتفاقات تجارية مستهدفة، وربّما متخصصة بمسائل معيّنة، بتسوية من قِبل القوى العظمى للانضمام.
- السماح بتأثير مشترك أكثر للقوى العظمى في المؤسسات الاقتصادية الدولية.

[6] للاطلاع على محادثات "جولة الدوحة" المتوقفة، انظر إدوارد ألدن (Edward Alden)، "الولايات المتحدة في موقع لنصّ قواعد حول التجارة" "U.S. in Position to Write Rules on Trade"، صحيفة *Financial Times*، 5 تشرين الأول (أكتوبر)، 2015.

- فرض العقوبات ضد قوى عظمى أخرى بشكل ضئيل، إن كان ذلك ممكنًا.
- السماح بحفاظ آلية حلّ الخلافات التابعة لمنظمة التجارة العالمية على الموضوعية وعدم التسييس.

قد يوفّر وفاق جديد بين القوى العظمى حسنات في عالم الاقتصاديات الدولية. قد يوفّر سياقًا مساعدًا على إحلال التوازن في العلاقة الاقتصادية الأساسية في العالم، بين الولايات المتحدة والصين، من خلال تشجيع الولايات المتحدة على السعي وراء مجالات وفاق من الناحية الجغرافية السياسية. وإلى جانب الصين، تميل القوى العظمى حول العالم أيضًا إلى أن تكون جهات اقتصادية فاعلة رائدة، بدءًا من بلدان في الاتحاد الأوروبي (لاسيّما ألمانيا) وصولًا إلى اليابان والهند والبرازيل وأندونيسيا. وقد يحول تعزيز الروابط القوية بين هذه الدول من الناحية الاستراتيجية دون الخلافات التي قد تقوّض العلاقات الاقتصادية. كما قد تدعم العلاقات الاقتصادية الودودة الهدف الرئيسي للرؤية (أي تثبيط الصراع بين القوى العظمى).

إلّا أنّ إدارة العلاقة بين روابط القوى العظمى والسياسة الاقتصادية الدولية قد تكون صعبة على أرض الواقع. ويعود أحد الأسباب إلى أنّ بعض القوى العظمى تختلف كثيرًا في عقيدتها وسياساتها الاقتصادية عن افتراضات سياسات خط الأساس التي تمّ تحديدها سابقًا. وقد أصبحت التوتّرات بين السياسة الصناعية الصينية وقيودها ذات الصلة على الاستثمارات الأمريكية، مثلًا، ومطالب نظام التجارة العالمية للانفتاح والمعاملة غير التمييزية كثيرة جدًّا. فإمّا على الولايات المتحدة الموافقة على استثناءات كثيرة على سياسات خط الأساس الليبرالية الجديدة أو على قوى عظمى مثل الصين تغيير سلوكها لسدّ هذه الفجوة.

بالإضافة إلى ذلك، إنّ العلاقات الاقتصادية الأمريكية أمتن مع دول غير القوى العظمى النواة. ويضمّ شركاء التجارة الأمريكية المهمّون كندا والمكسيك، كما تتمتّع الولايات المتحدة بعلاقات تجارية ومالية قوية مع عشرات الدول الأخرى. وعندما يكون للولايات المتحدة مصالح اقتصادية قوية إلى هذا الحدّ في مكان آخر، قد يكون بناء سياسات اقتصادية أمريكية بشكل واسع باعتبار قوى عظمى أخرى أمرًا صعبًا، وفي ما يخص بعض المسائل، محبطًا للذات.

## النظام الدستوري العالمي

قد تتوسّع مقاربة هذا النظام العامة والمنتظمة والمرتكزة على القواعد لتشمل العلاقات الاقتصادية الدولية. ففي ظل نظام ديمقراطي، قد تسعى رؤية النظام هذه إلى الحفاظ على قواعد تحكم العلاقات الاقتصادية أو جعلها رسمية أكثر والحرص على تطبيقها على كل الدول.

قد توافق الولايات المتحدة على إصلاحات إضافية للمؤسسات الاقتصادية الدولية المصمّمة لتأمين صوت أقوى أكثر لمجموعة أوسع من الدول، وبخاصة لمشاركة سلطة صنع القرار مع دول أخرى قيادية. وخلافًا للنظام الديمقراطي الذي قد يسعى إلى تطوير اتفاقات جديدة أولاً وسط الديمقراطيات، قد يسعى نظام دستوري عالمي إلى انضمام قوى عظمى أخرى منذ البداية. فعلى سبيل المثال، قد تبدأ الولايات المتحدة مفاوضات تشمل الصين منذ البداية بدل البدء مع دول مماثلة الرأي على أمل جذب الصين إلى نظام تجاري صمّمته الولايات المتحدة. أمّا العامل الحسّاس فقد يكون القيادة المشتركة في تحديد القواعد والتطبيق المتسق للقواعد والعمليات.

في ظل هذا النظام، قد تعتمد الولايات المتحدة خيارات السياسة الاقتصادية الدولية التالية:

- السعي إلى الحفاظ على الاتفاقات العالمية حول الاندماج التجاري والمالي الذي يشرك كل الدول وتعميقها. وقد تشمل جولة جديدة لمنظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى اتفاقات إقليمية تضمّ كل الدول في المنطقة، وليس مجموعة ثانوية ضيّقة فقط.
- تخفيف التركيز على العقوبات واستخدامات أخرى للأدوات الاقتصادية للعقاب والإقصاء، ما لم يكن هذا متفقًا عليه مع قوى أخرى عالمية أو إقليمية.
- تسريع إصلاحات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومؤسسات أخرى لتوسيع سلطة تمثيلها وحصّتها في صنع القرارات وتنفيذها.
- السماح بحفاظ آلية حلّ الخلافات التابعة لمنظمة التجارة العالمية على الموضوعية وعدم التسييس.

تكمن منفعة رؤية النظام هذه في أنّها قد تحافظ على وتعمّق، حيث أمكن، نظام التجارة العالمي، وتؤمّن الأساس المؤسساتي للاستجابات القوية للأزمات الاقتصادية. قد يساعد تركيزه على مشاركة تحديد القواعد مع قوى عظمى أخرى على تعزيز أهداف الرؤية، أي على تفادي الصراع بين القوى العظمى وتأمين انتقال متواصل نحو مجتمع دولي مقيّد بالقواعد.

وبالرغم من أنّ قيادة مشتركة أكبر قد تكون ممكنة، إلّا أنّ قدرة التحرير الاقتصادي الأكبر من خلال الاتفاقات العالمية هي موضع شك. ما من دليل في اتجاه الرأي العام أو العلاقات الاقتصادية الدولية اليوم يشير إلى أنّ هكذا نظام اقتصادي عميق التأسيس إلى هذا الحدّ هو ممكن. بالفعل، بدت المعارضة العامة لمعاهدات وقواعد اقتصادية دولية تدخّلية أكثر جليّة خلال المفاوضات على الشراكة العابرة للمحيط الهادئ (TPP) والشراكة التجارية والاستثمارية العابرة للأطلسي (TTIP).

## احتمال التعطيل في النظام الاقتصادي

قد ركّز تحليلنا لحسنات ومخاطر هذه الرؤى المحددة على المقاربة الليبرالية الجديدة التقليدية للعلاقات الاقتصادية الدولية. غير أنّه تظهر إشارات على أنّ هذا الوفاق، الذي شكل أساس النظام الاقتصادي الحالي، قد تعثّر في بعض الدول الغربية.

طالما أنّ إيديولوجية الولايات المتحدة الاقتصادية الليبرالية الجديدة المسيطرة (وبشكل أشمل، الدول التجارية القيادية) تبقى غير متغيرة، من الأرجح أن يبقى العديد من السياسات الاقتصادية الدولية متسقًا في كل الرؤى. فعلى سبيل المثال، حتى التحالف ضد التعديلية قد يعتبر العلاقات التجارية مع دول تسعى إلى تغيير النظام الحالي قيّمة. وكذلك لن يتخلّى تحالف الديمقراطيات عن أمل العلاقات الجيّدة مع الدول غير الديمقراطية وقد يستمرّ في السعي إلى علاقات تجارية معها.

هناك وفاق منذ زمن طويل، أقلّه في الغرب، على أنّ التحرير الاقتصادي يعزّز الازدهار لدى الجميع. غير أنّ موجة من الحركات الشعبية في العام 2016 في الدول الغربية، بما فيها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا، تشير إلى أنّ الدعم للعولمة والتحرير الإضافي هشّ. إنّ المنافع المتأتية من سياسات اقتصادية عالمية ليبرالية جديدة، مثل بضائع استهلاكية أرخص، منتشرة ولم توزّع بشكل عادل على السكّان المحلّيين،

في حين أنّ الخسائر في الوظائف المحلّية قد تركّزت على قطاعات معيّنة. إنّ استمرّت هذه الديناميكيات السياسية المحلية وقادت الدول إلى وضع حواجز حمائية أمام التجارة، ستكون أسس الليبرالية الجديدة التي يقوم عليها النظام الاقتصادي مهدّدة. وإذا أراد صنّاع السياسات عكس هذا الاتجاه، عليهم أن يفكّروا بسياسات تعيد بناء الدعم للتجارة الحرّة. وقد تضمّ هذه السياسات جهودًا إضافية لإعادة التوزيع على أولئك المتأثّرين سلبًا بالتجارة.

وقد يكون للتغييرات في السياسات المحلية المحيطة بالسياسة الاقتصادية، والتي قد تكون منطلقة اليوم في الولايات المتحدة ودول أخرى قيادية، تضمينات عميقة على مستقبل النظام. وقد تبدأ بعض الدول باعتماد الحمائية والإتجارية والسياسة الصناعية. وقد تطلق هذه السياسات بدورها العنان لديناميكيات تنافسية قد تفيض على المجال الأمني. لقد ساهمت الديناميكيات الاقتصادية التنافسية في مطلع القرن التاسع عشر في انهيار النظام الذي قاد إلى الحربَين العالميتَين. والأرجح أنّ التغييرات الكبيرة في النظام الاقتصادي الدولي قد تؤثّر بالتالي على قابلية استمرار كل من رؤى الأنظمة المشار إليها آنفًا.

وفي الوقت عينه، قد يكون تأثير هذه الحركات السياسية محدودًا أكثر، وربّما مفيدًا. لقد ناقش البعض أنّ نظام ما بعد الحرب قد بات متّسمًا بدرجة عالية من مبالغة السياسة الطموحة.[7] في مجالات تتراوح ما بين الاتفاقات التجارية المحددة (مثل معاهدتا الشراكة العابرة للمحيط الهادئ (TPP) والشراكة التجارية والاستثمارية العابرة للأطلسي (TTIP)) واللوائح الاجتماعية والاقتصادية للاتحاد الأوروبي، قادت الأرثوذكسية الاقتصادية المسيطرة الولايات المتحدة ودول أخرى، الممكّنة بفضل المؤسسات الاقتصادية الدولية المنشأة لخدمة هذه الأرثوذكسية، إلى دفع عناصر التحرير والعولمة إلى أبعد مما قد تتحمّله دول وشعوب أخرى. إنّ الحركة الارتجاعية الشعبية العالمية هي، بجزء منها، نتيجة واقع أنّ الدول الفردية لم تعزل بكل بساطة شعوبها بشكل ملائم ضد الاقتصادات الليبرالية الجديدة بشكل عام ونسخة مدمجة عالميًا بشكل خاص.

طالما أنّ الولايات المتحدة تريد حماية نظام اقتصادي مفتوح تبني عليه نظامًا مستقبليًا، لا تستطيع إعادة تثبيت الأرثوذكسية. عليها تعزيز السياسات التي تتطرّق للضغوطات التي يخلقها النظام الحالي. في أعقاب

[7] ندين لعضو مجموعة الدراسة النواة تود ليندبرغ (Tod Lindberg) بمبدأ المبالغة وتضميناته الأساسية.

الاتجاهات السياسية الأخيرة، يُعتبر ذلك أولوية عالمية جليّة. يشير تحليلنا إلى أهميّتها لبناء النظام بشكل خاص.

الفصل الخامس

# السياسات الأمريكية لرؤى بديلة للنظام: العلاقات بين القوى العظمى

يُعدّ السلام بين القوى العظمى عادةً أولوية أي نظام. وغالبًا ما تكون وجهات نظر القوى العظمى وتفضيلاتها وسياساتها المتغيّرات الأكثر تأثيرًا والتي تحدّد استقرار نظام ما. واليوم، تُعتبر العلاقات بين القوى العظمى متنازعة أكثر من أي وقت مضى منذ العام 1989، ولذا قد تكون السياسات الأمريكية حيال قوى عظمى أخرى الأكثر أهميّة للنظام. وبالتالي، يبحث هذا الفصل في تبعات رؤى بديلة للنظام في مجال ثانٍ، هو العلاقات بين القوى العظمى.

لدى تقييم تبعات نظام ما، يبرز تحدٍّ أساسي وهو: ماذا نعني بالقوى "العظمى"؟ شملت المنظومة التقليدية التي شكّلت المجموعة الأصلية لأعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا والصين وروسيا. لكن قليلين هم من يعتبرون هذه المنظومة عاكسة لقوى العالم العظمى اليوم. واستنادًا على تصنيفات إجمالي الناتج المحلي العالمية، تستطيع اليابان وألمانيا والهند والبرازيل الانضمام إلى اللائحة. لذلك وعند الأخذ بعين النظر العلاقات بين القوى العظمى، من الصعب تحديد مجموعة الأهداف الدقيقة لهذه السياسات. ونركّز هنا على كيفية تشكيل نظام دولي للمساعدة على إدارة العلاقات بين الولايات المتحدة والصين وروسيا، ونفترض أنّ المفاهيم أو الأدوات لتحقيق هذا الهدف قد تشمل أيضًا دولاً أخرى مهمّة أو صاعدة أو رائدة.

تؤثّر العلاقات بين القوى العظمى والنظام الدولي بعضها على بعض. وتشكّل السياسات الأمريكية عاملًا واحدًا فقط يؤثّر على شكل النظام. وتؤثّر طموحات القوى العظمى الأخرى وطابعها وقوّتها العسكرية والاقتصادية النسبية على قابلية نجاح هذه الرؤى البديلة للنظام. بالفعل، فالعامل الأهمّ في تشكيل مستقبل النظام الدولي هو درجة دعم الصين وروسيا للنظام أو معارضته.

## التحالف ضد التعديلية

تبني هذه الرؤية نظام دول (ديمقراطية وأخرى على حدّ سواء) لردع الدول التعديلية، بما في ذلك القوى العظمى. تفترض أنّ الدول الرئيسية تسعى إلى الهيمنة الإقليمية، ما قد ينتهك مبادئ وقواعد أساسية من النظام ويهدّد المصالح الأمريكية. لحماية هذه المصالح، على الولايات المتحدة مواجهة دول رئيسية أخرى تتصرّف بطرق تهدّد الوضع الراهن. قد تردع رؤية النظام هذه وتحتوي أي دولة تتصرّف بطرق تعديلية، ككوريا الشمالية وإيران. نركّز هنا على كيفية تعاطي رؤية النظام هذه مع قوتَين عظيمتَين قد تشتركان في التعديلية وهما روسيا والصين.

تفترض هذه الرؤية أنّ روسيا والصين تتمتّعان برغبة في تعديل الحدود الإقليمية والقواعد التي تشكّل أسس النظام الحالي. سترّد الولايات المتحدة على هذه التحدّيات من خلال استخدام تحالفات ومؤسسات أخرى لردع الصراع وإدارة المنافسة مع هذه الدول. لا يجدر بهذه المنافسة أن تكون عنيفة، إلّا أنّها ستكون متواصلة وستستبعد ضبط الولايات المتحدة لنفسها داخل المؤسسات التي تضمّ هذه الدول. وستكون الأهداف الأساسية لمقاربة النظام هذه إذًا تقوية الروابط بين الدول التي تهددها أو تقلقها الميول العدائية للقوى العظمى هذه.

وحتى هذا النظام قد يحاول الحفاظ على القليل من علاقات العمل مع الصين وروسيا. وكما خلال الحرب الباردة، تطوّر الولايات المتحدة تدابير لبناء الثقة وأدوات لإدارة الأزمات مع كل من الدولتَين. وقد تكون مستعدّة للتسوية بطرق محدودة لتفادي الصراع. ويعكس النظام بعض التوازن بين العلاقات العقيمة وتلك التي تدرّ بالمكاسب للجميع، غير أنّ تركيزه الأساسي هو على المنافسة. وقد يشكّل الاقتصاد الدولي، كما تمّت الإشارة آنفًا، مجالاً أساسيًا للارتباط المستمرّ.

قد تتضمّن هذه الرؤية السياسات التالية المحدّدة لإدارة العلاقات بين القوى العظمى:

- الحفاظ على التواجد الأمريكي الأمامي في أوروبا وآسيا لضمان الأمن أو توسيعه.
- توسيع حجم الجيش الأمريكي لإتمام أدوار إقليمية معززة.
- مقاومة إصلاحات الحوكمة في مؤسسات أساسية اقتصادية وسياسية.

- إضفاء الطابع المؤسساتي على مجموعة الدول الصناعية السبع (تتألف مجموعة الدول الصناعية السبع من كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وترويجها كمؤسسة سياسية وأمنية عالمية أساسية. التوسّع لشمل ديمقراطيات إضافية.
- زيادة الامتداد إلى الدول "المحورية" المهمّة لتوازن السلطة العالمي، ومنها الهند وأندونيسيا والبرازيل والمكسيك وتركيا وفيتنام وغيرها.
- زيادة المطالبات بالتقاسم المتحالف للأعباء، على صعيدَي النطاق (حجم الإنفاق العسكري) والنوع (الأنظمة والقدرات المكتسبة)، للمساعدة على تلبية حاجات المواجهة العسكرية العالمية. تعزيز المساعدة العسكرية ونقل التقنية إلى الشركاء.
- تقوية المبائ الأساسية لسلوك القوى العظمى مثل عدم اللجوء إلى العنف، بما في ذلك من خلال استخدام القوّة الاقتصادية أو العسكرية، سواء من طرف واحد أو مع تحالفات الشركاء الراغبين.
- تخفيف التركيز على حقوق الإنسان في الشراكات مع الدول غير الديمقراطية المستعدة لدعم عناصر أخرى من النظام. القبول بالتعاون العسكري مع البلدان غير الليبرالية مثل السعودية وفيتنام.
- منع التقنية ثنائية الاستعمال على القوى التعديلية.
- تقويض استراتيجيات السياسة الصناعية للقوى التعديلية.
- الاستمرار في الالتزام بسياسة "باب مفتوح" قوية في كل من أوروبا وآسيا، ما يعني الدفاع عن حرية الدول في السعي إلى العضوية في مؤسسات دولية كما ترغب ومن دون تدخّل من قِبل القوى العظمى القريبة. متابعة محادثات العضوية المحتملة في منظمة حلف شمال الأطلسي لأوكرانيا وجورجيا، والتفكير في تحالفات عسكرية رسمية مع المزيد من الدول الآسيوية.
- تعزيز سيادة القانون في بحر الصين الجنوبي، والمطالبة ضمن ذلك بأن تمتثل الصين لقرار محكمة التحكيم الدائمة الصادر في العام 2016 بشأن مطالب السيادة. والحفاظ على قوات عسكرية قوية في المنطقة والرد بشكل حاسم على الاستفزازات العسكرية وتطبيق إجراءات حرية الملاحة.
- زيادة التركيز على جهود تعزيز الديمقراطية العلنية والسرية في الصين وروسيا.

قد تأخذ هكذا رؤية أشكالًا عدّة. وقد تكون المقاربة الأمريكية للردع الإقليمي "خارجية" أكثر من أمامية، طالما بقي الالتزام الأساسي لضماناتها الأمنية على حاله. وقد تختلف المفاهيم التشغيلية المحددة المستخدمة لدعم الاستراتيجيات الأمريكية الإقليمية بشكل واسع. كما قد يختلف دور سياسات التجارة والمعونة الخارجية أيضًا، فقد تتبع بعض متغيّرات هذه المقاربة نهج عدم التدخل حيال التجارة أثناء سعيها للمنافسة في مجالات أخرى.

توفّر رؤية النظام هذه حسنات متعددة. فهي تعطي الأولوية لردع القوى العظمى الأخرى والحفاظ على الوضع الراهن الإقليمي والدستوري. كما توفّر مبررًا واضحًا لتشجيع التعاون بين الدول المهددة من قِبل التعديلية. وتعتمد معظم جاذبية هذه الرؤية على صحّة افتراضها الأساسي القائل أنه إذا كانت قوى عظمى أخرى كالصين وروسيا تعديلية بشكل راسخ، ما يعني أنّه لا يمكن معالجة رغبتهما في تحدّي النظام من خلال إعطائهما صوتًا أكبر في وضع القواعد، قد تكون الاستراتيجية المكافحة للتعديلية الردّ الوحيد الملائم.

بالرغم من حسناتها المحتملة، قد تدعم هذه الرؤية مقاربة عالية الكلفة وكثيرة المخاطر للتعامل مع مصالح قوى عظمى أخرى قد تقود إلى المواجهة وربّما الصراع. قد يستبعد السعي وراء هكذا نظام عمليًا احتمال نظام مشترك بين القوى العظمى ويضفي طابعًا مؤسسيًا على عداوة خطيرة جدًا بين الولايات المتحدة وكل من الصين وروسيا. تنظر روسيا إلى العديد من عناصر السياسة الأمريكية الحالية وكأنّها موجّهة نحو تغيير كلّي في النظام، وقد تضخّم أي استراتيجية معارضة لهذه النظرة وتقوّض إمكانية التعاون على أي مسألة. وقد حاولت الولايات المتحدة إرسال إشارة إلى أنّها لا تسعى إلى هكذا أهداف، إلّا أنّ روسيا لم تجد هذه التطمينات موثوقة. وقد يشجّع هذا النظام حتى هاتَين الدولتَين على وضع خلافاتهما جانبًا والعمل معًا لمكافحة الهيمنة الأمريكية. في حال توفرت فرصة لإقامة علاقات مثمرة مع هذه القوى العظمى الأخرى، قد ينتج عن هذه الرؤية خطر غير ضروري. وبشكل عام أكثر، قد تكون هكذا استراتيجية غير ممكنة. فقد تكون الصين كبيرة جدًا وأساسية جدًا بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي وكثيرة التأثير إقليميًا لعزلها واحتوائها كما فعلت الولايات المتحدة بالاتحاد السوفياتي.

كما قد يولّد هذا النظام مشكلة متجددة للاستفادة بالمجان مع حلفاء الولايات المتحدة. فإذا التزمت الولايات المتحدة بردع عالمي أكثر إحكامًا، ليس من الواضح ما سيكون دافع الحلفاء لتعزيز الإنفاق على دفاعهم. وأخيرًا،

قد تولّد هذه الرؤية معضلة بشأن القيم الليبرالية، ما يستلزم (كما خلال الحرب الباردة) أن يتمّ تجاهل هذه القيم عند بناء شراكات رئيسية ضد التعديلية وإعلانها في الوقت عينه أساسًا للنظام.

**النظام الديمقراطي**

تجمع رؤية النظام هذه الدول الديمقراطية في تحالف مترابط بشكل وثيق. وقد تكون العلاقات مع القوى العظمى غير الديمقراطية كعلاقات الأعمال ومستقرّة، لكن تغيب أي ذريعة لإنشاء نظام مشترك مرتكز على القيم بينها. وبافتراضها أنّ القيم المشتركة تشكّل أساسًا متينًا للتعاون المتين، قد تعمل الولايات المتحدة مع الدول الديمقراطية لبناء قواعد ومبادئ ومؤسسات ترتكز على القيم الليبرالية.

وقد تضمّ رؤية النظام هذه بعض العناصر التي ترحّب بالدول غير الديمقراطية على أمل تشجيعها على اعتماد إصلاحات اقتصادية وسياسية ليبرالية. إلّا أنّ هذا قد يكون مسعًا ثانويًا بالنسبة إلى التركيز الأوّلي للرؤية وهو تشييد النظام الأقوى وسط مجتمع الديمقراطيات. في هذه الرؤية، يأتي السلام بين القوى العظمى من ائتلاف القوى العظمى الديمقراطية المتوافقة ضد الدول التعديلية غير الليبرالية.

قد تتضمّن هذه الرؤية السياسات المحددة التالية لإدارة العلاقات بين القوى العظمى:

- التركيز على استمرار العلاقات مع حلفاء ديمقراطيين راسخين في أوروبا وآسيا. ممارسة الديبلوماسية وتجديد التعاون العسكري والأخذ بعين الاعتبار التنازلات الأمريكية حول مسائل عرضية لتأمين الروابط الأقوى.
- التركيز على استخدام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والتعاون مع قوى عظمى أخرى حيث أمكن، لكن الاتكال على مجموعة الدول الصناعية السبع (G-7) الموسّعة أو مؤسسة ديمقراطيات عالمية أخرى كهيئة إدارة رئيسية بديلة للنظام.
- الحفاظ على وضع عسكري أمريكي قوي وتطلّعي موجّه نحو الدفاع عن الحلفاء الديمقراطيين الموجودين.

- تكثيف التواصل مع الديمقراطيات المحورية المهمّة بالنسبة إلى توازن القوى، مثل الهند وأندونيسيا والبرازيل والمكسيك وغيرها. إيلاء أهمية كبرى لمساعدة هكذا دول على تطوير مهارات عسكرية وتقنية معيّنة لمشاركة عبء عناصر معيّنة من النظام العالمي مثل برامج بناء القدرات والمساعدة العسكرية والإغاثة في حالات الكوارث وغيرها.
- توسيع برامج المعونة الأجنبية لديمقراطيات في مرحلة انتقالية ومعرّضة للخطر.
- مشاطرة مسؤوليات وضع قواعد مؤسسات دولية والالتزام بهذه القواعد، لكن وسط الديمقراطيات فقط.
- استمرار الدعم لأعضاء التحالف الموجودين والدعم لدول تسعى لمطابقة المعايير للانضمام إلى هذه المنظمات.
- التركيز على أمن الحلفاء الديمقراطيين في مناطق تقع في خطر التعديلية كتلك التي تواجه خلافات إقليمية مع الصين أو بلدان الكتلة السوفياتية السابقة.

وقد يتّخذ هذا النظام أيضًا أشكالًا مختلفة في مقاربته للعلاقات بين القوى العظمى. ولعلّ القرار الأهمّ قد ينطوي على درجة الشراسة في تعزيز حقوق الإنسان وقيم ديمقراطية أخرى. وقد يكون الخيار الثاني المهمّ حول درجة الحزم في تبني المفهوم ذا العلاقة حول "الباب المفتوح" الذي تتمتّع فيه الدول بالحرية للسعي إلى العضوية في مؤسسات دولية (أي ما إذا كان على الولايات المتحدة مواجهة روسيا حول عضوية أوكرانيا في منظمة حلف شمال الأطلسي). قد يؤكد متغيّر من هذا النظام بقوّة مثل هذه القيم ويخوض تدخّلًا إنسانيًا مسلّحًا ويعزّز الإصلاح على هامش القوى العظمى غير الديمقراطية. قد تكون هذه النسخة قريبة جدًّا من التحالف ضد التعديلية لكن مبنية وسط الديمقراطيات. وقد يكون متغيّر آخر، قد نعتبره الشكل الافتراضي والمسيطر من رؤية النظام هذه، صبورًا أكثر وشرسًا أقلّ في دفع القيم الليبرالية عندما تتعارض مع مصالح القوى العظمى. قد يكون الصبر في هذه الرؤية منطقيًا إذا آمن القادة الأمريكيون بأنّ التدخل التدريجي هو طريقة فعّالة لتعزيز الديمقراطية.

نعتبر النسخة الأخيرة تلقائية، بجزء منها، بسبب ما نراه كآلية سببية أساسية تتبنّاها هذه الرؤية وتقضي استخدام المفاعيل الجغرافية السياسية لنواة من الأصدقاء والحلفاء المترابطين بشكل وثيق كمحرّك للاستقرار طويل

الأمد والاندماج المحتمل وسط القوى العظمى. ويقوم افتراضها الأساسي على مبدأ أنّ النواة الديمقراطية جيدة الأداء تستطيع الدفاع عن السلام وتستطيع أيضًا إنتاج جاذبية اقتصادية قوية لدرجة تُشعر القوى غير الديمقراطية بأنّها مضطرة إلى الانصياع لأكبر عدد ممكن من قواعد النظام.

يتمتّع تحالف الديمقراطيات بحسنات صلبة في طريقة مقاربته للعلاقات بين القوى العظمى. ومن بين كل الرؤى، تأخذ هذه الرؤية بشكل أكبر الحاجة إلى تأسيس نظام على أساس القيم المشتركة على محمل الجد. وخلافًا للتحالف ضد التعديلية، تتوافق رؤية النظام هذه أيضًا مع التزامها بالقيم الليبرالية. وتنمو هذه الرؤية بشكل خارجي انطلاقًا من العلاقات الحالية الناجحة وتعمل بشكل وثيق مع الدول الديمقراطية التي كانت أساسية في سير عمل نظام ما بعد الحرب حتى الآن. كما أنّها توفّر قوّة ردع كبرى في وجه تعديليين محتملين لكنّها تقيم توازنًا عدائيًا أقل من التحالف ضد التعديلية وتترك مجالًا لتكييف محدود مع القوى العظمى الديمقراطية.

ومن جهة أخرى، تشمل هذه الرؤية تقييدات ومخاطر في استراتيجيتها لإدارة الروابط بين القوى العظمى. ويمكن النظر إليها كتشعّب جديد للسياسات العالمية، وقد تعتبرها الصين وروسيا كخطوة عدائية بشكل واضح. إنّ التركيز على القيم السياسية الليبرالية في النظام الحالي قد دفع روسيا والصين إلى تأسيس منظمات بديلة شأن منظمة شانغهاي للتعاون (Shanghai Cooperation Organization) التي ترتكز على مبدأ السيادة. كما أنّه من غير الواضح ما إذا كانت الديمقراطيات الأخرى ستدعم استثناء الصين من نواة نظام ما.

كما أنّه ليس من الواضح ما إذا كانت تفضيلات الديمقراطيات العالمية متوافقة بما يكفي لحسن سير عمل الرؤية. فالهند والبرازيل وأندونيسيا وجنوب أفريقيا مثلًا قد عبّرت عن وجهات نظر متعلقة بمجموعة كاملة من المسائل تختلف فيها اختلافًا تامًّا عن الولايات المتحدة وبعض أقرب حلفائها. قد تجد الولايات المتحدة نفسها مضطرة أكثر للتصرف عندما تعجز الديمقراطيات عن الاتفاق، فيفترض هذا النظام ضرورة وجود درجة معيّنة من الوفاق بين الديمقراطيات لاتخاذ إجراء ما، وتشير التجربة إلى أنّه من الصعب التوصّل إلى وفاق بين البلدان التي تتمتّع بوجهات نظر مختلفة جدًّا كفرنسا والبرازيل والهند مثلًا. ومن جهة أخرى، وفي الحالات التي يتخذ فيها ائتلاف الديمقراطيات خطوة ما، قد يتمكّن من فعل ذلك بقدرات عسكرية كبرى.

وأخيرًا، قد يولّد التركيز على الديمقراطيات قيودًا غير ضرورية على التعامل مع دول متطورة مهمّة لا تتطابق مع هذا التصنيف. من المؤكد أنّه سيُنظر إلى هذا النظام كتهديد من قِبل الدول غير الديمقراطية، سواء كان ذلك مقصودًا أم لا. ويستدعي هذا النظام المعارضة من الدول غير الليبرالية، ولذلك قد يبدو في النهاية شبيهًا أكثر بالتحالف ضد التعديلية لدى التطبيق.

## وفاق القوى العظمى–النسخة الثانية

في مقاربة الوفاق، تقبل الولايات المتحدة بتمتّع قوى عظمى أخرى بمصالح أمنية حقّة وبعملها معها لتأسيس الحد الأدنى من القواعد والمؤسسات للحفاظ على السلام والازدهار وسط القوى العظمى. لعلّ مقاربة هذه الرؤية تجاه العلاقات بين القوى العظمى هي الأكثر مباشرة من خلال إعطاء الأولوية لاستقرار هذه الدول عوضًا عن مسائل أخرى مثل تطبيق قواعد محددة.

على رؤية النظام هذه أن تختار أعضاء وفاق القوى العظمى المقترح. وكما أشير آنفًا، قد يكون هذا صعبًا وقد يعقّد كثيرًا عملية إدارة العلاقات بين القوى العظمى إذا وجدت قوّة عظمة محتملة نفسها مستثناةً عن مجموعة قيادة النظام النواة.

قد تتضمّن هذه الرؤية السياسات المحددة التالية لإدارة العلاقات بين القوى العظمى:

- الترويج لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة كمؤسسة إدارية مركزية للنظام.
- اعتماد مقاربة عدم التدخل تجاه الصدامات على المصالح المزعومة في مناطق مجاورة لقوى عظمى أخرى. وضع حد للسياسات الأمريكية (كتوسّع إضافي لمنظمة حلف شمال الأطلسي أو تعهّدات الدفاع عن مطالب إقليمية لحلفاء معيّنين) التي تهدّد المصالح الرئيسية لقوى أخرى بشكل مباشر.
- القبول بوجود دول غير منحازة وسط القوى العظمى، إمّا رسميًا أو ضمنًا.
- اعتبار المؤسسات الإقليمية الرسمية التي تضمّ قوى أخرى كاتفاق جديد حول الأمن الأوروبي الأطلسي.

- السعي إلى اتفاقيات جديدة للحد من الأسلحة وسط القوى العظمى التي تحافظ على قوّات حالية أو تخفّضها.
- التقليص من التواجد العسكري الأمريكي الأمامي. الاحتفاظ بالقدرة على الردّ على اعتداء كبير، لأنّ الوفاق لن يضمن بالضرورة السلام. كبح انتشار الدفاع الصاروخي المقلق لروسيا والصين، سواء في شرق أوروبا أو كوريا.
- الحفاظ على روابط اقتصادية متينة مع دول محورية قريبة من قوى عظمى أخرى (بما فيها أوكرانيا وتركيا وفيتنام وبلدان أخرى) لكن حصر الشراكات العسكرية بتطوير قدرات واسعة النطاق والاتصالات بين الجهات العسكرية.
- تعزيز الديمقراطية على المدى الطويل من خلال التنمية الاقتصادية والمساعدة التقنية بدل الترويج المباشر للديمقراطية، لا سيّما في مناطق بالقرب من هامش قوى عظمى أخرى.

قد يبرز هذا النظام بأشكال مختلفة أيضًا، ويرتكز جزئيًا على درجة العداء وسط القوى العظمى التي تربطها مصالح مشتركة. وقد تكون إحدى النسخات عبارة عن نظام قوى عظمى ذات حد أدنى من الطابع المؤسساتي مصمّم للتنسيق حول سياسات مهمّة. أمّا المقاربة الموسعة أكثر فقد تضمّ مؤسسات ذات طابع رسمي أكثر لإدارة مجالات ذات مصلحة مشتركة وهياكل للتشاور بشأن مجالات الخلاف.

تهدف هذه الرؤية إلى التخفيف من التوترات بين القوى العظمى. ومن خلال تفادي النزاعات حول نطاق التأثير والقيم الليبرالية، قد يحافظ الوفاق على التوازن بين القوى العظمى. ويفترض ذلك أنّ التكييف هو السبيل نحو السلام، فإذا اعترفت الولايات المتحدة بوضعها ومصالحها، تصبح الصين وروسيا أقل قلقًا وتتصرّفان بشكل أقل عدائية. قد يساعد الوفاق على تفادي المعضلات الأمنية التي قد تؤدّي، في خلاف ذلك، إلى الصراع أو التخفيف منها.

يوفر وفاق القوى العظمى حسنات محتملة من ناحية إدارة العلاقات بين هذه القوى. فقد يخفف من خطر المُخرَج الأكثر تدميرًا للسياسات العالمية وهو الحرب بين القوى العظمى المسلحة نوويًا. قد تتمثّل المنفعة الكبرى لهذه الرؤية في العمل المنسّق بين الدول القيادية على مسائل مثل الإرهاب وحظر الانتشار النووي وتغيّر المناخ وتفشّي الأوبئة العالمية. كما قد يسمح بتنازلات فعّالة على الخلافات التجارية البارزة.

يتمثّل خطر هذه الرؤية في أنّ افتراضها الأساسي، بأنّ التكيف مع مصالح القوى العظمى الأمنية سترضيها، قد يكون خاطئًا. إن كانت طموحات القوى العظمى غير محدودة، قد يثير التكييف شهيّتها بدلاً من إشباع عطشها إلى حسنات اقتصادية وجغرافية سياسية إضافية. وقد يجعل ذلك الصراع مرجّحًا أكثر وليس أقلّ. وإن كانت هذه هي الحال، وقلّصت الولايات المتحدة من وجودها العالمي في غضون ذلك، قد يواجه العالم لحظة أخرى كما في ثلاثينيات القرن الماضي عندما لم تكن القوى العظمى مستعدّة لخوض صراع مع قوّة كثيرة التعديل. إلى جانب ذلك، ولأنّ حصّة القوّة العالمية بين القوى العظمى لن تكون ثابتة أبدًا، سيكون من الصعب أقلمة قواعد ومؤسسات الوفاق لتعكس توزيع السلطة المتغيّر.

كما تواجه هذه الرؤية عددًا من المشاكل العملية. تتمثّل المشكلة الأولى بتحدّي العضوية السابق ذكره، أي سيصعب تقرير من يُعدّ عضوًا رسميًا في مجموعة القوى العظمى. وقد يكون دور الاتحاد الأوروبي في هكذا مخطّط إشكاليًا بشكل خاص، فقد لا تكون الدول الأعضاء الفردية متكافئة مع الصين أو الولايات المتحدة في قوّتها الإجمالية، لكن سيصعب دمج الاتحاد الأوروبي، لا سيّما اتحاد ضعيف ومجزّأ تمزقه المشاكل الاقتصادية الداخلية، كهيئة جماعية. وأخيرًا، تتطلّب العديد من الأولويات العالمية اليوم، بدءًا من مكافحة الإرهاب وصولاً إلى السيطرة على الأمراض المعدية، تدخّل دول عدّة إلى جانب القوى العظمى، ما يوحي بأنّ نظامًا على شكل وفاق قد يكون باليًا. أمّا القوى ذات المستوى الثاني والتي لا تأتي في مراتب القوى العظمى إلّا أنّها مهمّة لحلّ تحدّيات عدّة فهي لا تتمتّع بدور واضح في رؤية النظام هذه. وبالرغم من أنّ القوى العظمى قد تقنع هذه الدول بالانضمام والتعاون، إلّا أنّ هذه الدول قد تستمرّ في تشكيل مقاومة لهذا الشكل من الأنظمة.

## النظام الدستوري العالمي

في نظام دستوري عالمي، قد تدعم القوى العظمى نظامًا عالميًا من القواعد والمؤسسات التي ترتكز على مجالات من المصالح المشتركة. لا تقوم هذه الرؤية بافتراضات مثالية حول استعداد القوى العظمى للتنازل عن موقع متميّز. بل قد تتمتّع القوى العظمى في هذه الرؤية بتأثير كبير في كتابة القواعد. غير أنّ القواعد تُطبّق بشكل متساوٍ على كل الدول. ولأنّ هذا

النظام هو نظام مشترك أكثر، سيضعف تأثير الولايات المتحدة في صياغة القواعد وتحديد المبادئ، ما يعني أنّ بعض عناصر النظام الحالي قد تتغيّر.

قد تتضمّن هذه الرؤية السياسات المحددة التالية لإدارة العلاقات بين القوى العظمى:

- العمل بالدرجة الأولى من خلال المؤسسات العالمية الحالية، لا سيّما الأمم المتحدة.
- وضع عمليات جديدة لحل الخلافات مع القوى العظمى قد تكون ملزمة للخلافات القائمة وتلك المستقبلية.
- توسيع حقوق التصويت والعضوية لتشمل مجموعة أوسع من البلدان في مؤسسات عالمية لتعكس توازن القوى الحالي.
- خوض اتفاقات اقتصادية مع قوى عظمى أخرى.
- إظهار منافع القيم الليبرالية من خلال التفاعلات المتكررة في المؤسسات الدولية بدل تعزيز الديمقراطية أو التدخّل العسكري الصريح.
- دعم الوجود العسكري الأمريكي العالمي لكن الانتقال أكثر نحو موقع خارجي.
- الدعوة إلى التفاوض حول عمليات جديدة لحل الخلافات مع القوى العظمى قد تكون ملزمة للخلافات القائمة وتلك المستقبلية.

إنّ الآلية السببية الأساسية الواردة في هذه الرؤية هي مفهوم التعاون للمصلحة الذاتية. يمثّل النظام الدستوري العالمي مجموعة من المؤسسات التي تستطيع تسهيل العمل المشترك على مسائل تلتقي فيها المصالح، وهي لائحة طويلة ومهمّة من المصالح في سياق دولي معولم. وتنشأ قوّتها السببية، بجزء منها، من الحجج الكلاسيكية التي يقدّمها روبرت كيوهاني (Robert Keohane) وآخرون حول سلطة المؤسسات للسماح بالتعاون العملي وحتى تشجيعه.[1] كما تأخذ على محمل الجد رؤية النظريات البنائية التي تقول إنّ التدخّل المستمر في المؤسسات على المدى الطويل قد يشكّل عادات وتوقّعات بطرق تشجّع على التعاون الأعمق. لا تفترض هذه النظرية أنّ مصالح القوى العظمى ستتوافق دائمًا. والأهمّ هو أنّها لا تفترض أنّ القوى العظمى

---

[1] كيوهاني (Keohane)، 2005.

ستكون مستعدّة لتسوية حتى تضاربات المصالح العميقة من خلال قواعد وعمليات متفق عليها بدل القوّة.

تنطوي هذه الرؤية على حسنات ومخاطر. فقد تكتسب قوّة وشرعية من حصريتها وعوائقها المنخفضة نسبيًا أمام الانضمام. وقد يؤدّي هذا النظام إلى تعاون ضروري في مجموعة من المسائل العالمية. ويفسح المجال أمام التسوية على مسائل ذات مصلحة حيوية للقوى العظمى مع الالتزام في الوقت عينه بتأكيد المبادئ والقواعد على المدى الطويل. وفي بعض النواحي، يُعتبر الأقل مخاطرةً لأنّه يؤيّد مقاربة بناء الحد الأقصى الممكن من التعاون من القاعدة إلى القمة، ساعيًا إلى العدد الأكبر من الحلول المرضية لكل الأطراف والتي تتوافق فيها المصالح ومستخدمًا النظام لإضفاء طابع مؤسسي على هذه العملية وتسهيلها.

إلّا أنّ النتيجة هي أنّ رؤية النظام هذه تفترض أنّ مصالح كثيرة هي متوافقة وأنّ القوى العظمى مستعدّة للتعاون في زمن من الريبة والعداء المتزايدَين. إن تبيّن أنّ هذه الافتراضات هي خاطئة، قد تترك رؤية النظام هذه الولايات المتحدة غير مستعدّة لما سيأتي لاحقًا. فخلافًا لرؤيتَي التحالف ضد التعديلية والنظام الديمقراطي، لا تركّز هذه الرؤية على تقوية مصادر القوّة الرادعة في النظام الدولي. كما قد يبدو أنّ هذه الرؤية تفترض أنّ محفّزات التعاون ستتزايد فعليًا لأنّ المجتمع الدولي قد تعرّض لضغوطات كثيرة لإنتاج تعاون فعّال حول مسائل أساسية كزيادة الاتفاقات التجارية أو أمن الفضاء الإلكتروني أو تغيّر المناخ على مرّ السنوات الأخيرة.

يلخّص الجدول 5.1 العناصر الأساسية لكل مقاربة رؤية لإدارة العلاقات بين القوى العظمى حول بعض المسائل الأساسية.

قمنا بتحديد مسألتَين معيّنتَين بحكم أهميّتهما لإدارة العلاقات بين القوى العظمى، وهما: "الباب المفتوح" لزيادة عدد أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي ومطالب السيادة الصينية في بحر الصين الجنوبي. تقدّم رؤى النظام الأربعة طرقًا مختلفة للتعامل مع كل منها.

**الجدول 5.1**

**المقاربات للعلاقات بين القوى العظمى في ظل الرؤى البديلة للنظام**

| العنصر | التحالف ضد التعديلية | النظام الديمقراطي | وفاق القوى العظمى–النسخة الثانية | النظام الدستوري العالمي |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| المقاربة والمفهوم العامان | • تحالف يضمّ دول الوضع الراهن يردع القوى العظمى التعديلية ويبني في الوقت عينه سبلا لتفادي الأزمات على الهامش | • تحالف ديمقراطيات يحافظ على القوّة من خلال التعاون، ويردع التهديدات ويحدّد مرحلة للتحوّل | • تنسيق وثيق بين القوى العظمى. يبني التعاون على مسائل معيّنة، ويحول دون صراعات تضارب المصالح على نطاق واسع | • نظام عالمي يدمج القوى العظمى في قواعد تطبّق على الجميع |
| الافتراضات الرئيسية المنسوبة إلى إدارة القوى العظمى | • طموحات صينية وروسية غير متناقضة مع نظام مشترك فعليًا<br>• المواجهة والردع هما السبيل الأفضل لإحلال السلام بين القوى العظمى<br>• ستنضمّ دول أخرى إلى برنامج مكافح للتعديلية | • تتشارك الديمقراطيات قيمًا كافية للتعاون بشكل وثيق<br>• الانجذاب الاقتصادي للنواة الديمقراطية هو أمر حتمي<br>• يمكن أن يكون صبورًا حيال المبادئ والقواعد قصيرة الأمد | • طموحات صينية وروسية متوافقة مع مجموعة من القواعد والمؤسسات<br>• التكييف هو السبيل الوحيد نحو إحلال السلام بين القوى العظمى | • لن تقوّض الخلافات بين القوى العظمى فرصة وجود نظام عالمي<br>• القوّة الجاذبة لهكذا نظام هي السبيل الأفضل نحو إحلال السلام بين القوى العظمى |
| هياكل الحوكمة الأساسية | • هيكل التحالف الأمريكي<br>• الشراكات العسكرية الأمريكية الأخرى<br>• مجموعة الدول الصناعية السبع (G-7) أو مجموعات خارجية أخرى | • هيكل التحالف الأمريكي<br>• شراكات ومجموعات الديمقراطيات الخارجية | • مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لمجموعة العشرين (G-20) للقوى العظمى | • منظمة أمم متحدة وهياكل ذات صلة تم إصلاحها وتضمّ قواعد وعمليات ملزمة أكثر |

**الجدول 5.1 - تابع**

| العنصر | التحالف ضد التعديلية | النظام الديمقراطي | وفاق القوى العظمى–النسخة الثانية | النظام الدستوري العالمي |
|---|---|---|---|---|
| سياسة "الباب المفتوح" التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي | • داعم بشكل كبير، ويرحّب بطامحين وحلفاء جدد، وقد يخفّض معايير توسيع التحالف ضد روسيا | • داعم بشكل كبير لكن يحافظ على معايير عالية، مع استخدام برامج شراكة منظمة حلف شمال الأطلسي كوسيلة لدعم التحرّر في دول أخرى | • المفاوضة على مجالات التأثير مع روسيا ووقف توسّع منظمة حلف شمال الأطلسي. إنهاء برامج الشراكة مع دول هامشية لروسيا | • المفاوضة في شأن منظمة أمن للبلدان الأوروبية لا تضمّ متطلبات للقيم الديمقراطية |
| السياسة بشأن بحر الصين الجنوبي | • استعداد لمواجهة الصين عسكريًا، وإطلاق عمليات في الخارج، والتشديد على حقوق الحلفاء والدفاع عنهم | • دعم قوي لسيادة القانون، وحكم اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وعدم اللجوء إلى العنف يدعمه الردع العسكري | • تشجيع الحلفاء على التفاوض على المستوى الثنائي مع الصين إذا فشلت القنوات القانونية الدولية | • التفاوض على عملية جديدة لحل الخلافات مع الصين للبت في هذه المطالب وتلك المستقبلية |
| الحسنات | • موقف الردع الأفضل هو التحوط ضد المسار السلبي | • يبني على القيم المشتركة، مع تنسيق أقوى | • يتفادى الحروب غير الضرورية، ويسمح بتعاون القوى العظمى | • التعاون في ظل قواعد مشتركة |
| المخاطر | • يزيد من خطر الصراع مع قوى أخرى وبناء أنظمة بديلة | • يزيد خطر الصراع وبناء أنظمة بديلة. ليست الديمقراطيات متوافقة بما يكفي | • تخسر الولايات المتحدة التأثير لا سيّما على هوامش قوى عظمى أخرى. تركيز أقل على القيم الليبرالية | • لا تحوط ضد الاتجاهات السلبية، وتركيز أقل على القيم الليبرالية |

ملاحظة: G-20= مجموعة العشرين؛ UNCLOS= اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

### مثل: روسيا وباب منظمة حلف شمال الأطلسي المفتوح

يركّز كل من التحالف ضد التعديلية والنظام الديمقراطي على سيادة القوى غير العظمى ويسعى كل منهما إلى توسيع مجموعة الدول المعارضة للقوى غير الليبرالية التي تسعى إلى تغيير الوضع الراهن. وبالتالي، يعطي هذان النظامان الأولوية لتوسيع المؤسسات الأوروبية الأطلسية على احترام مصالح روسيا في المنطقة. قد يسعى كلّ من النظامَين إلى الحرص على أنّ دولاً مثل أوكرانيا وجورجيا تتمتّعان بحرّية الانحياز مع الغرب، وبما في ذلك من خلال السعي إلى العضوية في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. كما يفرض النظامان الدعم المباشر لهذه الدول بهدف تقوية الحكومة الديمقراطية وبناء القدرة العسكرية لردع روسيا وتشجيع التنمية الاقتصادية. وقد يختلف الشكل المعيّن الذي قد تتخذه برامج المعونة هذه ما بين سياسات عدائية أكثر للدعم الأمريكي المباشر للقوّات العسكرية لهذه الدول وتأمين التدريب والنصح والحدّ من المساعدة الأمريكية وصولاً إلى المعونة في المجالات الاقتصادية أو السياسية.

كما قد يسعى كل من النظامَين إلى تشجيع إرساء الديمقراطية بشكل أكبر في الاتحاد السوفياتي سابقًا، بما في ذلك روسيا نفسها. وقد يبقى التحالف ضد التعديلية مستعدًّا للعمل مع الدول غير الديمقراطية التي كانت مستعدّة لمواجهة روسيا. وقد يتصوّر النظام الديمقراطي مجموعة واسعة من المؤسسات السياسية والاقتصادية والعسكرية لتنمية علاقات حصرية مع بلدان ديمقراطية، كما قد يقترح رابطًا وثيقًا أكثر بين الاتحاد الأوروبي والتعاون مع منظمة حلف شمال الأطلسي. كما يشكّل ضمان التدفق الحر للمعلومات، وحقوق المنظمات غير الحكومية في العمل في هذه البلدان، وحماية حقوق الإنسان أولويّات أيضًا. ولا يمكن القول إنّ النظام الديمقراطي يسعى بالضرورة إلى تغيير مباشر للنظام في هذه البلدان بل يحدّد رؤية حول كيفية تطوّر القارّة الأوروبية لتصبح واحدة وحرّة وتنعم بسلام من خلال التنمية ونشر المؤسسات الليبرالية.

وأخيرًا، قد يأخذ كل من النظامَين بعين الاعتبار استخدام القوّة ردًّا على محاولات روسية لتغيير الوضع الراهن. فعلى سبيل المثال، قد تؤدي الخطوات الروسية لإنشاء مجال تأثير لها إلى إطلاق تدخّل عسكري لدعم قواعد السيادة في النظام أو حماية مصالح الولايات المتحدة وشركائها. إلّا أنّ النظامَين قد يختلفان بخصوص الشروط التي قد تستخدم الولايات المتحدة في ظلّها القوّة. في رؤية التحالف ضد التعديلية، قد تتصرّف الولايات المتحدة

بشكل منفرد أو مع ائتلاف المتطوّعين لإعادة تأسيس الوضع الراهن. غير أنّه وفي ظلّ نظام ديمقراطي، قد تقوم الولايات المتحدة بذلك فقط في حال وافق حلفاء منظمة حلف شمال الأطلسي على ذلك بموجب المادة 5.

ثمة اختلافات أخرى ملحوظة بين النظامَين. أوّلًا، قد يرحّب التحالف ضد التعديلية بأي دولة صغيرة، بغض النظر عن نوع نظامها، تكون مستعدّة للانحياز مع الولايات المتحدة وشركائها. وثانيًا، وفي نظام ديمقراطي، قد تكون الولايات المتحدة مقيّدة بحلفائها الديمقراطيين. لذلك، قد تبذل الولايات المتحدة جهودًا عدائية أقلّ لإرساء الديمقراطية إذا سعى حلفاء آخرون وراء متغيرات أقل شراسة من النظام. كما أنّه ونظرًا إلى أنّ الولايات المتحدة قد تكون مستعدّة لضبط نفسها بهذه الطريقة، قد تسعى إلى معايير عالية للعضوية في مؤسسات مثل منظمة حلف شمال الأطلسي أو أي مؤسسة دول ديمقراطية أخرى ملزمة.

يتوقّع كل من وفاق القوى العظمى-النسخة الثانية والنظام الدستوري العالمي بأن تستفزّ سياسات مثل "الباب المفتوح" والترويج المباشر للديمقراطية روسيا، جاعلةً السلام بين القوى العظمى أكثر صعوبة وكلفة على الولايات المتحدة للحفاظ عليه. تعتبر روسيا انضمام أوكرانيا وجورجيا إلى منظمة حلف شمال الأطلسي تهديدًا أساسيًا لأمن روسيا واقتصادها.[2] لذا قد يشمل الاحترام الأكبر لمصالح روسيا في هذَين الشكلَين من الأنظمة إمّا إعلانًا ضد توسّع منظمة حلف شمال الأطلسي على هامش روسيا أو السعي إلى تسوية سياسية واسعة النطاق أكثر مع روسيا حول الأمن الأوروبي. في رؤيتَي النظام هاتَين، قد تقلّل الولايات المتحدة من أهميّة منظمة حلف شمال الأطلسي كهيئة صنع قرار أساسية، وتقوم بدل ذلك بتعزيز الحوارات التي تضمّ روسيا.

قد يذهب منطق النظام الدستوري العالمي إلى أبعد من ذلك داعمًا اقتراحات روسيا السابقة لمنظمة أمنية أوروبية تكون فيها روسيا عضوًا. وقد تروّج الولايات المتحدة في ظل هذه الرؤية لتنمية عمليات صنع قواعد وقرارات تكون ملزمة لكل الدول، بما في ذلك الولايات المتحدة وروسيا.[3]

---

[2] شاون دونان (Shawn Donnan)، "منظمة التجارة الدولية تغادر جولة الدوحة المتوقفة" (World Trade Organisation Moves on from Stalled Doha Round)، صحيفة *Financial Times*، 9 كانون الأول (ديسمبر)، 2015.

[3] فيونا هيل (Fiona Hill) وكليفورد جي غادي (Clifford G. Gaddy)، "السيّد بوتين: عميل في الكرملين" (Mr. Putin: Operative in the Kremlin)، واشنطن العاصمة: صادر عن *Brookings Institution Press*، 2013، ص. 358-359. للاطلاع على حجج سابقة لصالح ضمّ روسيا إلى منظمة حلف شمال الأطلسي، انظر ريتشارد فايتز (Richard Weitz)، "بروز وسقوط معاهدة الأمن الأوروبي التي بادر بها ميدفيديف" (The Rise and Fall of Medvedev's European Security Treaty)، واشنطن العاصمة: صادر عن *The German Marshall Fund of the United States*، 29 أيار (مايو)، 2012.

## مثل: الصين والخلافات على الجُزر الخارجية

قد يسعى كل من التحالف ضد التعديلية والنظام الديمقراطي إلى استراتيجية لردع الصين عن التوسّع في شرق وجنوب شرق آسيا. في رؤيتَي النظام هاتَين، على الولايات المتحدة، للحفاظ على الوضع الراهن، الدفاع عن المبادئ والقواعد القائمة، بما في ذلك قانون البحار ومبدأ السيادة الحدودية. قد يؤيّد كلا النظامان حرية عمليات الملاحة المتواصلة ويعارضان المطالبة بالأراضي في بحر الصين الجنوبي وعسكرتها أكثر. وفي حين أنّ التحالف ضد التعديلية قد يكون مستعدًّا أكثر لاحتضان الدول غير الليبرالية الصغيرة التي أرادت الانحياز إلى الولايات المتحدة ضد الصين، وفيتنام هي مثل محتمل، قد يركّز النظام الديمقراطي على العمل مع حلفاء الولايات المتحدة الديمقراطيين مثل اليابان وكوريا الجنوبية لدعم الوضع الراهن في المنطقة.

وقد تعارض رؤيتا النظام هاتان أن تُمنح الصين تأثيرًا أكبرًا في معظم المؤسسات الدولية أو أن تُجبر الولايات المتحدة بالالتزام بمؤسسات سياسية وأمنية تضمّ الصين. وفي حين قد تحمل الصين نوايا مسالمة، تشكّك هاتان الرؤيتان بأنّه يمكن الوثوق بأن تلتزم الصين الصاعدة بهذه القواعد في ظل النظام الشيوعي الحالي. وبالمقارنة مع التحالف ضد التعديلية، قد ترى الولايات المتحدة في ظل نظام ديمقراطي قيمة أكبر في محاولة حل المشاكل داخل المؤسسات القائمة التي تضمّ الصين متى أمكن. وبقيامها بذلك، قد تأمل الولايات المتحدة في الترويج للمزيد من التحرير الإقليمي من خلال مخالطة الصين بالممارسات الديمقراطية والليبرالية.

في نظام وفاق القوى العظمى–النسخة الثانية، قد تكون الولايات المتحدة انتقائية أكثر بشأن دورها في النزاعات القريبة من الداخل الصيني. ولحماية مصالحها الخاصة في التجارة الحرة في آسيا، قد ترفض الولايات المتحدة مطالبات الصين التوسعية نحو مناطق كاملة من بحر الصين الجنوبي، أو قد تصرّ على الأقل على حرّية الملاحة في المنطقة وتطبيقها. لا تتوقّع رؤية النظام هذه بأنّ الولايات المتحدة بحاجة إلى تطبيق مبادئ وقواعد رسمية بشكل دائم أو لديها القدرة على ذلك. بدل ذلك، وفي مسائل قليلة الأهميّة بالنسبة إلى المصالح الأمريكية، تدعو هذه الرؤية إلى منح الأفضلية لمخاوف القوى العظمى الأخرى. بعبارة أخرى، قد تقبل الولايات المتحدة، إلى حدّ ما، بمجال صيني من التأثير الخاص. وبالتالي، قد تشجّع الولايات المتحدة الشركاء على حلّ هذه الخلافات مع الصين بشكل ثنائي.

وبدلاً من ذلك، قد تسعى الولايات المتحدة إلى تسوية سياسية أوسع مع الصين قد تضمّ اتفاقاً حول آليّات حلّ هذه الخلافات.

وقد تضمّ السياسات الأمريكية لدعم النظام الدستوري العالمي دعوات لكل الأطراف لحلّ الخلافات من خلال آليّات حلّ خلافات متّفق عليها. لقد رفضت الصين سلطة محكمة التحكيم الدائمة (Permanent Court of Arbitration) وفقاً لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS) للفصل في النزاع الحدودي مع الفلبين. لذلك، قد تدعو نسخة النظام هذه إلى جهود أمريكية مكثّفة أكثر للمساعدة على وضع قواعد وإجراءات متفق عليها بشكل متبادل للتحكيم في هكذا نزاعات. وقد يضمّ هذا مثلاً استعداد الولايات المتحدة للمصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS) وأن تكون كذلك ملزمة بالأحكام القانونية الدولية على نزاعات محتملة.

الفصل السادس

# السياسات الأمريكية لرؤى بديلة للنظام: استراتيجية الدفاع

عاينّا مجال سياسة أخير شمل الآثار المترتبة على مفاهيم النظام البديلة لاستراتيجية الدفاع الأمريكية. ونعني باستراتيجية الدفاع ثلاثة عناصر متّصلة هي المهام وحالات الطوارئ والحروب التي يُتوقّع من الجيش خوضها وتحمّلها، والمبادئ التشغيلية التي تعتمدها هذه القوّات، بما في ذلك مكان تمركز القوّات وأي أشكال من المساهمات العسكرية الحليفة هي متوقّعة، وأخيرًا، هيكلية القوّة الضرورية لخوض هذه العمليّات وتأدية المهام المتوقّعة. وحيث أمكن، نحاول إلقاء الضوء على أسئلة إضافية بما في ذلك:

- ما هي التهديدات الرئيسية والطرق المؤدية إلى الحرب التي تتطرق إليها السياسة؟ ما هي أنواع الحروب التي تفترض الولايات المتحدة أنّه عليها خوضها؟ كيف يُترجم هذا بسيناريوهات تخطيط محددة؟
- أي دور تؤدّيه القوّة العسكرية الأمريكية في دعم النظام العالمي؟
- ما هي التبعات على خيارات الاستثمار والتحديث الأمريكية؟

في بعض الحالات، توفّر رؤى النظام الدولي تبعات معيّنة لاستراتيجية الدفاع. فيقترح النظام الديمقراطي على سبيل المثال درجة أكبر بكثير من الدمج مع جيوش دول ديمقراطية أخرى بشكل يتجاوز الدمج الأمريكي في منظمة حلف شمال الأطلسي. إلّا أنّه وبشكل عام، لا تتّصل استراتيجيات الدفاع المعيّنة بدقّة بالأنظمة الدولية المختلفة لثلاثة أسباب. أوّلًا، إنّ بعض القرارات بشأن استراتيجية الدفاع هي غير أكيدة أو مثيرة للجدل لكن ليس لها علاقة بخيار النظام مثل القرارات بشأن الاكتساب والتحديث النابعة من الطبيعة المتغيرة للحرب والتكنولوجيا. وثانيًا، تقدّم الأنظمة المختلفة التي نقترحها لبعض عناصر استراتيجية الدفاع الأمريكية اقتراحات مماثلة

كالحاجة إلى القيام بأنشطة عالمية لمكافحة الإرهاب. وأخيرًا، قد تكون رؤية نظام معيّنة مرتبطة باستراتيجيات دفاعية متعددة. مثلا، قد تدعم الولايات المتحدة تحالفًا ضد التعديلية من خلال التهديد بضربات بعيدة المدى وبهجمات مضادة متأخّرة عوضًا عن نشر القوّات على الخطوط الأمامية.

يتطرّق هذا الجزء إلى هذه التحدّيات بطريقتَين رئيسيتَين. أولاً، نستفيد جزئيًا من كتابات دعاة ينصحون بأنظمة معيّنة لنطرح بعض الافتراضات حول الطريقة التي من المرجّح على الولايات المتحدة أن تنظر بها إلى متطلّبات استراتيجية الدفاع لكل نظام. فنظريًا مثلًا، قد تستطيع الولايات المتحدة مكافحة التعديلية باستراتيجية دفاع تواجهية بعيدة المدى. لكن على أرض الواقع، يميل أولئك الذين يدعمون التحالف ضد التعديلية إلى التركيز على الحاجة إلى موقف تطلعي. يُعتبر مثل هذا الموقف طريقة لإثبات مصداقية الولايات المتحدة التي تُعدّ أساسية لمنطق التحالف ضد التعديلية. وبتقديم هذه الحجج، نبني حيث أمكن على الكتابات المتزايدة حول الاستراتيجية الكبرى، لا سيّما في حالات توفّر فيها هذه الأعمال أحجامًا محددة للقوّة العسكرية ومفاهيم تشغيلية مرتبطة باستراتيجيتها الكبرى الموصى بها. وثانيًا، ومن خلال الاعتراف بأنّ تحديد النظام الدولي لا يستطيع بالضرورة وبشكل مباشر تحديد استراتيجية دفاع متكاملة وفريدة، نستخدم أولويات استراتيجية الدفاع غير المكتملة التي تنطوي عليها الرؤى المختلفة لبناء مجموعة من أولويات استراتيجية الدفاع المشتركة. فعلى سبيل المثال، تضمّ كل استراتيجية دفاع خاصة بكل رؤية عنصرًا مركّزًا على الدفاع عن الداخل وآخر على مكافحة الحركات الإرهابية العالمية، وهما عنصران يعكسان المهام التي على الجيش الأمريكي إتمامها بغض النظر عن رؤية النظام.

في الواقع، تمثّلت العبرة المهمّة من هذا التحليل في أنّ المتطلّبات الشاملة لاستراتيجية الدفاع الأمريكية ناتجة عن الاستراتيجية الأمريكية الكبرى التلقائية للتدخّل العميق أكثر من أي متغيّر معيّن لنظام دولي محدّد.[1] إنّها الاستراتيجية الكبرى التي تولّد المطالب الأساسية حول استراتيجية الدفاع الأمريكية، والتي تشمل التدخّل عالميًا والانتشار، إلى حدّ ما، في الخطوط الأمامية (بشكل متعاقب إن لم يكن دائمًا)، والتمكّن من فرض القوّة في مناطق رئيسية، والتمكّن من المحاربة والفوز أقلّه في صراع

[1] يشير مصطلح الاستراتيجية الكبرى عادةً إلى طرق الموافقة بين كافة أدوات القوّة القومية (وسائل) لتحقيق أهداف قومية (غايات). تكمن التفرقة بين الاستراتيجية الكبرى واستراتيجيات الدفاع أو الأمن القومي الأكثر تحديدًا في مستوى التطبيق: فتُعنى الاستراتيجيات الكبرى بالجهد القومي ككل.

واحد ضد خصم إقليمي مهمّ أو يتمتّع بالقدرات والأسلحة نفسها، وإجراء مجموعة مكثّفة من مهام التدريب والاستشارة والتمرين، والاستعداد للردّ على الانهيار الاجتماعي الشامل في الدول الضعيفة. في ظل تصوّرات مختلفة للأنظمة، من المفترض أن تعطي الولايات المتحدة الأولوية لهذه المهام بطرق مختلفة. لكن لا تستطيع في أي منها التخلّي عن قدرة متبقية، على الأقل، لصالح المجموعة كاملة، ما لم يحدث تغيرًا كبيرًا في المقاربة الأمريكية الأشمل لدورها في العالم وللنظام السائد.

يوجز الجدول 6.1 الأساس النظري لتحليلنا لتبعات السياسات الدفاعية لكل نظام. تناقش الأجزاء التالية هذه التبعات بالتفصيل أكثر.

## التحالف ضد التعديلية

يهدف هذا النظام إلى بناء تحالف مسيطر للدول يردع التعديلات على النظام الذي تقوده الولايات المتحدة. ويعني ذلك أنّ المهام الرئيسية التي تقع على عاتق الجيش الأمريكي ستتمثّل بالدفاع عن الداخل، وتأمين الردع والقدرات القتالية، إن دعت الحاجة، في أي مكان حول العالم قد يُهدّد فيه الوضع الراهن للأراضي، ودعم الحلفاء الذين يواجهون التحدّيات العسكرية واتخاذ الخطوات اللازمة لمكافحة الحركات التعديلية شأن الشبكات العالمية المتطرّفة التي تدعم الإرهاب. وكما فعلت خلال الحرب الباردة، الأرجح أنّ الولايات المتحدة قد تشعر بأنّها مجبرة على الدفاع حتى عن المصالح الثانوية لتفادي الأسئلة حول مصداقيتها. وقد تميل أهمية عقيدة المصداقية في استراتيجية الدفاع هذه إلى المبالغة أكثر بمستوى القدرة العسكرية المطلوبة وبالاستعداد لاستخدامها. غير أنّه، وشرط أن يبقى كل شيء على حاله، قد تولي هذه الرؤية أهميّة أقل لمكافحة التمرد (COIN) على المدى الطويل أو لعمليّات الاستقرار في مناطق ذات أهمية ثانوية. في نظام يتمحور حول المخاطر التعديلية النابعة من خصم يتمتّع بالقدرات والأسلحة نفسها، قد تعطي الولايات المتحدة في النهاية الأولوية لاستخدام مواردها المحدودة للدفاع ضد تعديلية منافسين نظراء.

نظريًا، قد تحقق الولايات المتحدة ردع الخصوم من خلال اتباع مقاربة هجوم مضاد متأخّر تواجهي خارجي. غير أنّ استراتيجية الردع من خلال المنع والانتشار في الخطوط الأمامية المدعومة بقدرات منتشرة في الولايات الأمريكية المتجاورة هو الموقف العسكري الأكثر أرجحيةً في ظل هكذا

**الجدول 6.1**

**استراتيجية الدفاع ورؤى النظام– الأسس النظرية**

| المسألة | التحالف ضد التعديلية | النظام الديمقراطي | وفاق القوى العظمى–النسخة الثانية | النظام الدستوري العالمي |
|---|---|---|---|---|
| ما هي الافتراضات التي يقوم بها هذا النظام حول البيئة الدولية على مرّ العقد القادم؟ | • نظام تسيطر عليه الولايات المتحدة ويكون ضروريًا للمصالح الأمريكية<br>• تستطيع السلطة الأمريكية أن تبقى مسيطرة<br>• تعظّم فراغات السلطة خطر القوى التعديلية المتصاعدة<br>• الموازنة بين المنافسين النظراء هي أولوية | • يمكن للولايات المتحدة وللحلفاء الديمقراطيين مجتمعين الحفاظ على سيطرتهم<br>• الأنظمة بين الديمقراطيات التي تتشارك القيم هي أقوى<br>• توسّع الديمقراطيات والمؤسسات الليبرالية هو أولويّة<br>• يوافق الحلفاء على تشارك العبء بشكل أكبر | • تبقى الولايات المتحدة القوّة المسيطرة حول العالم إلّا أنّ القوّة النسبية تضمحلّ<br>• ليس تضارب المصالح مع القوى العظمى الأخرى أساسيًا<br>• يمكن خفض خطر الحرب من خلال التسوية | • تسمح المصالح المشتركة بقيام نظام عالمي لروسيا والصين حتى<br>• تسمح الولايات المتحدة لنفسها بأن تكون ملزمة بالقواعد<br>• قد تخدم درجة معيّنة من النظام القائم على القواعد بدل الهيمنة الأمريكية المصالح الأمريكية<br>• تستطيع المؤسسات تشكيل سلوك الدولة |
| ما هي المصالح التي تستحق المحاربة لأجلها؟ | • الهجمات على الداخل<br>• الحؤول دون بروز الهيمنة الإقليمية<br>• الاعتداء على الأراضي من قِبل قوى عظمى أخرى<br>• حماية الحلفاء<br>• حظر الانتشار النووي<br>• مكافحة الإرهاب | • الهجمات على الداخل<br>• حماية البلدان الديمقراطية<br>• الحؤول دون انتهاك شامل لحقوق الإنسان أو القانون الدولي<br>• الدفاع عن حرية الدول لسعيها إلى العضوية في تحالف ديمقراطي<br>• حظر الانتشار النووي<br>• مكافحة الإرهاب | • الهجمات على الداخل<br>• الهجمات على داخل أراضي حلفاء قائمين<br>• هجمات عدائية على مجموعات إقليمية أو عالمية تهدّد المصالح الأمريكية<br>• مكافحة الإرهاب بالتنسيق مع قوى أخرى | • الهجمات على الداخل<br>• انتهاكات جليّة لقواعد متفق عليها كما حددتها قنوات رسمية دولية<br>• تهديدات للأمن المشترك (الدولة الإسلامية في العراق وسوريا[a] (ISIS)، الإرهاب، حظر الانتشار النووي) |

**الجدول 6.1 - تابع**

| المسألة | التحالف ضد التعديلية | النظام الديمقراطي | وفاق القوى العظمى–النسخة الثانية | النظام الدستوري العالمي |
|---|---|---|---|---|
| ما هو دور القوّة العسكرية الأمريكية في هذا النظام؟ | • إجراء مهام واسعة النطاق لتشكيل نواة أساسية للردّ على أي تعديلات على النظام الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة | • إجراء مهام واسعة النطاق لدى الحصول على الدعم من الحلفاء | • ردع التهديدات ضد المصالح الرئيسية، وتأمين نفوذ المساومة | • تشكيل محور للردّ الدولي على انتهاك القواعد |
| ما هي الطرق المفترضة نحو الحرب أو أسباب الحرب في هذا النظام؟ | • دول قوية تسعى إلى تعديل النظام الحالي | • الاعتداء على نظام الديمقراطية الليبرالية والمؤسسات الليبرالية | • الفشل في الاستجابة إلى مخاوف أمنية أساسية تتملّك قوى عظمى أخرى | • حركات غير حكومية<br>• دول تنشقّ عن قواعد النظام |
| ما هي النظرية المسيطرة لردع الصراع بين القوى العظمى في ظل هذا النظام؟ | • ردع عسكري مباشر من خلال المنع واستعراض الحزم | • الدفاع الجماعي من قِبل الدولِ الليبرالية وجعله موثوقًا من خلال التزامات داخل المؤسسات والتحالفات | • التخفيف من محفّزات الحرب، والتطرّق للمخاوف الأمنية<br>• الردع من خلال التهديد بالعقاب أو الهجوم المضاد | • فهم متبادل ومصالح مشتركة كجزء من نظام أوسع مشترك<br>• ردع مساندة تعديلية كبرى |

[a] يأتي اسم التنظيم من اللغة العربية "الدولة الإسلامية في العراق والشام" (يُختصر بـ"داعش"). أمّا في الغرب، فيُشار إليه بشكل عام بـ"الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام" (ISIL) أو "الدولة الإسلامية في العراق وسوريا" (ISIS) أو "الدولة الإسلامية" (IS) بكل بساطة. تكثر الحجج حول الترجمة الأصحّ إلى اللغة الإنكليزية، لكنّنا نشير إلى التنظيم هنا بـ"الدولة الإسلامية في العراق وسوريا" (ISIS).

نظام. إذا تمركزت القوّات الأوروبية بالقرب من الأراضي التي تعهّدت الدفاع عنها، قد تتمكّن من الردّ على أي هجوم بسرعة وقدرة كافيتَين للحؤول دون تحقيق الخصم لأهدافه. وقد يرى الشركاء أيضًا الالتزامات الأمنية الأمريكية موثوقة أكثر إذا أظهرت القوّات الأمريكية استعدادًا لدفع الثمن، المالي والبشري، للدفاع عن أمنها. وتُعتبر المصداقية مهمّة بشكل خاص لعمل التحالف ضد التعديلية، فسيذعن الشركاء والحلفاء للقيادة الأمريكية للنظام الدولي فقط إذا وثقوا بأنّ الولايات المتحدة ستدافع عنهم.

وبالتالي يدعو التحالف ضد التعديلية لاعتماد استراتيجية دفاع متطلبة جدًّا ومصمّمة لتتمكّن من محاربة خصم على الأقل أو ربّما اثنَين يتمتّعان بالقدرات والأسلحة نفسها والفوز في صراعات شبه متزامنة. وقد يتمّ تشاطر العبء بين الدول التي انضمت إلى التحالف، إلّا أنّ أهميّة القدرات الأمريكية تعني أنّه يمكن مشاطرتها لدرجة محدودة فقط. وقد تسعى استراتيجية الدفاع في مفهوم النظام هذا بوضوح إلى دعم الهيمنة العسكرية الأمريكية، واضعةً معيارًا عاليًا لكل من القدرة والإمكانية. وقد تتطلّب قوّة منتشرة في الخطوط الأمامية وسلسلة طويلة من التمارين والانتشار التدويري. وفي حين قد تقلّل من قيمة مهام إرساء الاستقرار، أقلّه في ما يخص تحجيم القوّة، لا تستطيع إلغاءها بالكامل.

وبالتالي قد تدعو الاستراتيجية العسكرية المرتبطة بالتحالف ضد التعديلية لزيادات كبرى على الإنفاق العسكري الأمريكي. وسيمكّن هذا الإنفاق زيادة في القدرة العسكرية الأمريكية لتكون منتشرة في الخطوط الأمامية وموجودة على الصعيد العملياتي في مجموعة من المسارح، بالإضافة إلى إمكانيتها على الردع وهزيمة المنافسين النظراء. على الإنفاق المتزايد في ظل هذه المقاربة أن يحصل عبر القوّة المشتركة، بما في ذلك تعزيز قدرات القوّات الجوية الأمريكية لتمكين قدرات محاربة فائقة على مسارح متعددة، وتعزيز قدرات البحرية الأمريكية للتلويح بالقدرة، وتوفير جيش أكبر يتمتع بقدرة محسّنة لإطلاق النيران بعيدة المدى، وتعزيز الدفاع الجوّي وقوّات المناورة. وقد تركّز على القدرة والإمكانيات المطلوبة لسيناريوَي نزاع كبيرين كثيرَي التطلّب ضدّ أخصام يتمتّعون بالقدرات والأسلحة نفسها. وستكون أولويات الاستثمار المعيّنة وفقًا على تقييمات تطوّر إمكانيات الخصم والتكنولوجيا الجديدة ونظريات الحروب المستقبلية من خلال بعض الأولويات المرجّحة والملخصة في الجدول 6.2.

كما قد تركّز هذه الاستراتيجية كثيرًا على الردع النووي والإمكانيات المتطورة المطلوبة لقوّة نووية حديثة. ولأنّ التركيز الرئيسي هو حرب

**الجدول 6.2**

**خيارات استراتيجية الدفاع– التحالف ضد التعديلية**

| | |
|---|---|
| مهام الجيش الأمريكي | • الدفاع عن الداخل<br>• تأمين الإمكانية للردع أو الدفاع ضد الهجمات على الوضع الراهن للأراضي<br>• دعم الحلفاء الذين يواجهون تحدّيات عسكرية<br>• مكافحة الإرهاب |
| مبادئ التشغيل | • التواجد الأمامي<br>• الردع بالمنع<br>• الخطوة الأمريكية الأحادية |
| هيكلية القوّة | • قوّة مضاعفة ومحدّثة ومتوازنة<br>• تبدية الإمكانيات للدفاع ضد منافس نظير على مكافحة التمرد |
| أولويّات الاستثمار في القدرات | • متطلبات لسدّ الفجوة في حالات الطوارئ الإقليمية التي يتمتّع فيها الأطراف بالقدرات والأسلحة نفسها (النيران بعيدة المدى والدفاع الجوّي قصير المدى ونسبة أعلى من الوحدات المدرّعة ومخزونات أكثر بكثير من الذخائر الدقيقة التصويب)<br>• نظم الجيل التالي (قاذفة بعيدة المدى)<br>• النظم الذاتية التشغيل<br>• مضادات جوّ<br>• الأسلحة والدفاعات الإلكترونية |

كبرى ضد خصوم يتمتّعون بالقدرات والأسلحة نفسها، قد يشكّل خطر التصعيد النووي ودور الإكراه النووي مكوّنَين مهمَّين من الاستراتيجية. ولذلك قد تستثمر الولايات المتحدة بقوّة في التحديث النووي وابتكار مجموعة مرنة من الأسلحة النووية منخفضة القوة أكثر للحؤول دون اكتساب دولة أخرى للسيطرة على التصعيد.

تحمل الاستراتيجية العسكرية التي اقترحها التحالف ضد التعديلية بعض نقاط الشبه باستراتيجية "الأسبقية" الكبرى التي حدّدها (لكن لم يؤيّدها) بوزين (Posen) وروس (Ross) والتي تفيد بأنّ "وحده تفوّق السلطة الأمريكية يضمن السلام" ويعتبر "أنّ بروز خصم نظير من بين القوى العظمى يشكّل الخطر الأكبر على النظام الدولي وبالتالي الخطر الأكبر لنشوب حرب".[2] ويقترح بوزين وروس أن مثل هذه الاستراتيجية تستلزم هيكلية للقوة "بحجم الحرب الباردة تقريبًا" تستند إلى مفهوم "القوة الأساس"

[2] بوزين (Posen) وروس (Ross)، 1997/1996، ص. 32.

التي اقترحته إدارة جورج بوش الأب، والمصممة لتمكّن الولايات المتحدة من محاربة القوة الثانية أو الثالثة أو الرابعة التالية في الوقت نفسه.[3] وفي حين كانت هذه القوّة كبيرة، إلّا أنّها حافظت على ميزتها من خلال التفوّق التكنولوجي. كما يشير بوزين وروس إلى أنّ مؤيدي التفوّق قد يفيدون أنّه "يمكن استخدام القوّات الأمريكية عند الرغبة، لكنه نادرا ما يتوجب ذلك، لأنّ الإمكانيات العسكرية الساحقة قد تردع التهديدات على المصالح الأمريكية".[4]

ولذلك، وبالرغم من سيادة الولايات المتحدة، عليها أن تكون مستعدّة للقتال وأن تأمل أن تتمكّن قوّتها من ردعه والحدّ بالتالي من الحروب.[5]

قد تضع استراتيجية الدفاع هذه بعض التركيز على التنسيق وقابلية التشغيل المتبادل الوثيقَين مع الحلفاء، إلّا أنّه قد يكون محدودًا. ولأنّ التركيز موجّه نحو القتال الرئيسي الفائق، قد تبحث الولايات المتحدة عن حلفاء لتأمين قدرة إضافية وتلبية حاجات أساسية، لكنّها لن تتّكل على أعضاء آخرين من الائتلاف أو الائتلافات لتأمين إمكانيات الأسلحة المجتمعة الأهمّ لتحقيق الفوز بالحروب. وبالرغم من أنّ الأصدقاء والحلفاء قد يساهمون بموارد إضافية أيضًا، سيكون على الولايات المتحدة تأمين حصّة الأسد من الإمكانيات الدفاعية لمكافحة التعديلية وستحتفظ بالقدرة الأحادية على الرد على أي نوع من الصراعات العسكرية التي تنشب.

قد يكون لهكذا مقاربة لاستراتيجية الدفاع حسناتها. وتسهّل الهيمنة الأمريكية في بعض النواحي تحدّيات السياسة الخارجية إذ تفترض أنّ الولايات المتحدة هي مسؤولة بشكل رئيسي عن مواجهة هذه التحدّيات. قد تنتج إمكانية كلّية مسيطرة قد تعيد التأكيد على التفوّق الأمريكي التقليدي في بعض المجالات. وقد تستطيع قدرة هذه المقاربة وإمكانياتها المعزّزة بشكل كبير تغطية سلسلة من المهام الثانوية مثل النزاعات مع قوى إقليمية

---

[3] بوزين (Posen) وروس (Ross)، 1997/1996، ص. 41.

[4] بوزين (Posen) وروس (Ross)، 1997/1996، ص. 41.

[5] يؤيّد دونيلي (Donnelly) مقاربة مماثلة من خلال عودة "القوّات الأمريكية والحليفة إلى "الخطوط الأمامية"" ويشير إلى أنّ "أي شيء أقلّ من جيش بقدرة وإمكانية "ثلاثية المسارح"... ليس بقدر تحدّيات عصرنا". كما ينصح باستثمار جديد في مجموعة من برامج الأرض والجوّ والبحر للحفاظ على القدرة والإمكانيات العسكرية الأمريكية وتوسيعها لتحقيق هذه الأهداف". طوماس دونيلي (Thomas Donnelly)، "القوى العظمى لا تتأرجح"، جايكوب كوهين (Jacob Cohn) وراين بوني (Ryan Boone)، محرّران، "إلى أي حدّ يصبح مبالغًا: استراتيجيات دفاع بديلة" *(How Much Is Enough: Alternative Defense Strategies)*، واشنطن العاصمة: من إصدار Center for Strategic and Budgetary Assessments، 2016.

والمهام العالمية لمكافحة الإرهاب. وقد تشتمل على حسنات تواجد أمامي مثل التأثير الديبلوماسي والاقتصادي والقيمة الرادعة.

غير أنّ هذه الرؤية تنطوي أيضًا على تكاليف ومخاطر حقيقية محتملة. من بين الرؤى الأربعة، يُعتبر التحالف ضد التعديلية مرجّحًا أكثر لإنتاج دورات فعل ورد فعل من سباق الأسلحة وعدم الاستقرار الإقليمي. قد تجعل هكذا استراتيجية من رؤية النظام هذه الأكثر تكلفة للتطبيق نظرًا لحجم الإمكانيات اللازمة ونطاقها. وقد يعتمد نجاح هذه المقاربة على استعداد الولايات المتحدة وقدرتها المتواصلتَين للإنفاق على الدفاع. كما قد يكون هذا النجاح وقفًا على دعم عدد من الأصدقاء والحلفاء الذين قد لا يوافقون على الحاجة إلى سلسلة متجددة من المواجهات العالمية.

## النظام الديمقراطي

يهدف هذا النظام إلى خلق نظام دولي أكثر يتألف من البلدان الديمقراطية ويلتزم بالمؤسسات المشتركة. في ظل هكذا نظام، قد تُصاغ استراتيجية دفاع إجمالية وسط البلدان الديمقراطية النواة (ربّما نسخة أقوى وشاملة وملزمة أكثر لعملية تخطيط الدفاع التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي[6])، وقد تخدم استراتيجية الدفاع الأمريكية كمركز جاذبية في هذه الاستراتيجية. كما قد يتمّ تنسيق استراتيجية الدفاع الأمريكية والحليفة مع دول ديمقراطية أخرى، لا سيّما تلك الطامحة إلى الانضمام إلى النواة، والأرجح من خلال شبكة من مؤسسات الأمن الدولية المتشابكة. وقد تتمثّل مهام الجيش الأمريكي في الدفاع عن الداخل وحماية حلفاء الولايات المتحدة الديمقراطيين وتأدية المهام المتفق عليها والمحددة من قِبل مؤسسات الدفاع المشتركة، بما في ذلك الحؤول دون الانتهاكات الشاملة لحقوق الإنسان والقانون الدولي. سيتم التركيز على الاستقرار الممكن أو عمليات حفظ السلام أكثر مما في التحالف ضد التعديلية، ويعود ذلك جزئيًا إلى أنّ هذا النظام يتمتّع بطابع معياري أكثر. تفترض هذه الرؤية وجود خطر لنشوب حرب بين القوى العظمى أكثر مما هو موجود في النظام الدستوري العالمي، فلن تكون كل القوى العظمى عضوًا في تحالف الديمقراطيات، وسيتمثل جزء من هدف هذا التحالف بالتحديد في الدفاع عن أعضائه ضد هجمات

---

[6] "منظمة حلف شمال الأطلسي" (NATO)، "عملية تخطيط الدفاع التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي" (NATO Defense Planning Process)، صفحة على شبكة الإنترنت، 30 كانون الثاني (يناير)، 2017.

منافسين غير ليبراليين يتمتّعون بالقدرات والأسلحة نفسها. يلخّص الجدول 6.3 بعض أهم أولويات استراتيجية الدفاع في النظام الديمقراطي.

من وجهة نظر استراتيجية الدفاع، قد يكون التركيز الأساسي للاستراتيجية الأمريكية في ظل هذا النظام مماثلا للتركيز في التحالف

**الجدول 6.3**

**خيارات استراتيجية الدفاع– النظام الديمقراطي**

| | |
|---|---|
| مهام الجيش الأمريكي | • الدفاع عن الداخل<br>• حماية الحلفاء الديمقراطيين<br>• تأدية مهام متفق عليها بالتبادل ومحددة من قِبل مؤسسات الدفاع المشتركة (بما في ذلك لكن ليس حصرًا للحؤول دون الانتهاكات الشاملة لحقوق الإنسان أو القانون الدولي)<br>• حماية حرية البلدان في السعي إلى الديمقراطية والانضمام في النهاية إلى النظام الديمقراطي |
| مبادئ التشغيل | • حصر الفعل العسكري الأمريكي استنادًا إلى الوفاق الليبرالي<br>• المحاربة إلى جانب ائتلاف<br>• تواجد أمامي متناقص إذا زاد الحلفاء من مشاركة العبء |
| هيكلية القوّة | • قوّة أصغر نظرًا للمساهمات الحليفة وحاجة أقل للتواجد الأمامي<br>• تركيز على القوّات الجوّية والبحرية، ما يجسّد الميزة الأمريكية النسبية<br>• يبقى دور القوّات البرية مهمًا لكن لا ضرورة لتحجيمه ضمن إمكانية أحادية للفوز بالحروب |
| أولويّات الاستثمار في القدرات | • متطلبات لسدّ الفجوة في حالات الطوارئ الإقليمية التي يتمتّع فيها الأطراف بالقدرات والأسلحة نفسها (النيران بعيدة المدى والدفاع الجوّي قصير المدى وضربة شبحية بعيدة المدى ومخزونات أكثر بكثير من الذخائر الدقيقة التصويب)<br>• نظم الجيل التالي (قاذفة بعيدة المدى)<br>• النظم الذاتية التشغيل (جوفية، جوّ) |

ضد التعديلية، أي ردع الدول التعديلية أو الحركات التي تشكّل خطرًا على التحالف الديمقراطي. إلّا أنّه قد يختلف بطرق عدّة. فأوّلا، يستند هذا النظام إلى أمن جماعي أكثر، مفترضًا أنّ الجهد المشترك للديمقراطيات في أوروبا وآسيا، حتى إن قاربت قلّة منها مستوى الفوقية التقنية للولايات المتحدة أو البراعة التشغيلية للأسلحة المشتركة، يستطيع ردع الحرب بشكل فعّال

حتى من دون الهيمنة الأمريكية. ما يُطلب من استراتيجية الدفاع الأمريكية هو بالتالي أقل مما يُطلب في التحالف ضد التعديلية. وثانيًا، وبسبب تأثير الردع المشترك للديمقراطيات المتوافقة، يفترض هذا النظام أنّ خطر الحرب هو أقلّ، ما يخفف من متطلبات الدفاع اليومية. وثالثًا، وفي ظل هذا النظام، تحدّ الولايات المتحدة نفسها بمهام يتم التوافق عليها بشكل مشترك من قِبل القوى الديمقراطية، والأرجح أن يستبعد هذا بعض حالات الطوارئ التي قد تكون اختارتها الولايات المتحدة لو كانت تتصرّف منفردةً.

غير أنّه وفي بعض النواحي، قد تكون الاستراتيجية مشابهة جدًّا، وقد تستلزم قدرة على المحاربة والفوز في حرب واحدة كبرى على الأقل، حتى إن كان ذلك بدعم أكبر من الحلفاء. وقد تستلزم تمكّن الولايات المتحدة من عكس قوّتها في بعض النواحي، وقد تحتفظ بإمكانية ثانوية لعمليات الاستقرار واسعة النطاق.

تشمل مبادئ تشغيل الجيش الأمريكي في ظل هذه الاستراتيجية صنع القرار بشأن استخدام القوّة من خلال المؤسسات متعددة الأطراف والعمليات العسكرية كجزء من الائتلاف والاستخدام المحتمل للإمكانيات الخارجية بشكل أكبر. ونظرًا للطابع الملزم للمؤسسات الدولية في هذا النظام، قد تخوض الولايات المتحدة، ما لم تتمّ مهاجمتها بشكل مباشر أو تتصرّف دعمًا لحليف وثيق تمّت مهاجمته بشكل مباشر، الحرب فقط بعد حصولها على وفاق أو شبه وفاق للديمقراطيات كما يتمّ التعبير عنه من خلال مؤسسة دولية شأن منظمة حلف شمال الأطلسي. وبسبب الافتراض بأنّ الولايات المتحدة قد تحارب بشكل عام داخل ائتلاف، سيكون من الضروري، وسيكون مستحبًّا، حصول دمج أكبر بكثير للقوّات العسكرية الأمريكية والحليفة داخل هذا النظام، لا سيّما نظرًا إلى احتمال تركيز جيوش حليفة معيّنة على ميزتها النسبية والحدّ من الإنفاق العسكري المزدوج. وأخيرًا، وبسبب قوّة الائتلاف الديمقراطي المفترضة، الأرجح أن يكون التواجد الأمامي أقل أهميّة من ذاك الموجود في ظل التحالف ضد التعديلية. من المتوقّع أن يخاف الخصوم غير الليبراليين من الغضب الجماعي لبعض أغنى وأقوى البلدان حول العالم، وأن يحدّوا بالتالي من أي اعتداء. ولذا، من المرجّح أن تخوض الولايات المتحدة حروبًا أقل مما قد تفعل في ظل التحالف ضد التعديلية، وقد تكون أقوى عندما تخوضها بفضل مساهمات حلفائها.

الأرجح أنّ قدرة الولايات المتحدة وإمكانياتها اللازمة لإنجاز استراتيجية الدفاع هذه ستكون أقلّ بكثير من اليوم، إلّا أنّه على الولايات المتحدة الحفاظ على تخصصها في مجالات عدّة. وقد تتقلص الحاجة إلى تواجد أمريكي أمامي

بافتراض وجود القوّة الحليفة والمصداقية المتأصلة للمؤسسات المؤلفة من ديمقراطيات. وقد تتوقّع الولايات المتحدة أيضًا الاعتماد على المساهمات من الحلفاء الديمقراطيين في حال نشوب حرب كبرى. لكن وبالرغم من ذلك، تدعو الحاجة إلى توفر قوّات أمريكية كبيرة لإتمام مهام الاستطلاع، ونحدّد في هذا السياق بنية لتخطيط القوّة مرتبطة بهذه الاستراتيجية لحرب كبرى يتمّ خوضها مع الحلفاء، ومقرونة بعمليات استطلاع عدّة متزامنة. وفي حين قد تحتفظ الولايات المتحدة بمجموعة من الإمكانيات في خدمات مختلفة، قد تتمكّن من التخصص في أصول الطيران والبحرية الأكثر حداثةً لاكتساب ميزة نسبية والتقليص من القدرة النسبية في القوّات البرّية.[7]

بعبارات دقيقة، قد يعني ذلك قوّة أصغر بقليل من اليوم، استنادًا إلى افتراض أنّ الحلفاء قد يستطيعون المساهمة بالمزيد. وقد يسمح هذا بتوجّه أمريكي نحو القوّة البحرية والجوّية، تاركًا المعارك البرّية أكثر للحلفاء. إلّا أنّ الولايات المتحدة ستستمرّ في الدعوة إلى مستويات عالية من التمرينات وعمليات الانتشار الدورية، حتى أكثر من اليوم، إذا تراجع التواجد الأمامي. وستبقى الاستثمارات المخطط لها في الثغرات في الإمكانيات لخوض نزاع كبير مبرّرة.

لاستراتيجية الدفاع هذه بعض أوجه الشبه مع استراتيجية "الأمن التعاوني" التي اقترحها بوزين وروس. ترتكز الاستراتيجيتان على "المنظمات الدولية لتنسيق عمل جماعي" وتقترحان "العمل العسكري لأهداف إنسانية". يشير بوزين وروس إلى أنّ "مشروع الأمن التعاوني قد انطلق فعليًا" في أوروبا، كما أنّ استراتيجية دفاع التحالف الديمقراطي تعكس أيضًا الطموح في الأمن الأوروبي، بالرغم من أنّه لا يُحقّق دائمًا وتشمل تخصصًا مكثّفًا، وتشاركًا للأعباء وضبطًا متبادلًا للنفس. غير أنّه وخلافًا لاستراتيجية دفاع النظام الديمقراطي، تميل استراتيجية الأمن التعاوني إلى افتراض دور أمريكي ومسؤولية أمريكية أكبر في قيادة العمليات العسكرية وتركّز على أنّ "السلام هو غير قابل للتجزئة فعليًا"، ما يعني أنّ النزاع في أي مكان كان هو تهديد للنظام الدولي.[8]

---

[7] كما يشير بوزين (Posen) وروس (Ross)، وبحسب "الأمن التعاوني" (Cooperative Security)، "قد تركّز المساهمة الأمريكية في القوّة المتعددة الجنسيات هذه على ميزة البلاد النسبية في القوّة الفضائية الجوّية: ... ثلاثة عناصر في التحكّم المعقّد بضربات الاستطلاع والمراقبة والاتصالات والاستخبارات، والإلغاء الدفاعي والذخائر الدقيقة التوجيه". بوزين (Posen) وروس (Ross)، 1997/1996، ص. 29.

[8] بوزين (Posen) وروس (Ross)، 1997/1996، ص. 29.

قد يكون لاستراتيجية الدفاع الملخّصة هنا ميزات منتظرة. فقد تولّد، على سبيل المثال، عبئًا متشاركًا بشكل أوسع من اليوم، ناشرةً متطلبات الإمكانيات العسكرية بشكل متوازٍ أكثر على الديمقراطيات. وستولّد بالتالي قوّة عسكرية مهيمنة على شكل ائتلاف من المستبعد أن يتحدّاه أي معتدٍ. قد يزيد النظام الديمقراطي من شرعية الخطوات العسكرية الأمريكية وذلك من خلال ترجمتها في فعل متعدد الأطراف لديمقراطيات تتشارك القيم.

إلّا أنّ هذه الميزة النواة تعكس أيضًا الشائبة الأساسية لمقاربة استراتيجية الدفاع هذه، وهي القيود العملية على الإجراءات. إن اضطرّت دول الائتلاف إلى الاتفاق على أي استخدام للقوّة العسكرية، ستبرز أوقات تُردع فيها الولايات المتحدة عن القيام بخطوات تعتبرها ضرورية. وبالإضافة إلى ذلك، وفي ظل رؤية النظام هذه، قد تستمرّ الولايات المتحدة في مواجهة تحدّيات في إقناع الحلفاء في الاستثمار في الإمكانيات لدعم الإجراءات العسكرية المشتركة.

### وفاق القوى العظمى–النسخة الثانية

في نظام وفاق القوى العظمى–النسخة الثانية، قد تتشارك الولايات المتحدة القيادة من خلال وفاق قوى عظمى افتراضًا أنّه يمكن تلبية طموحاتها في نظام مشترك. قد لا تفترض استراتيجية الدفاع في رؤية النظام هذه أنّ التعاون بين القوى العظمى قد يسود دائمًا أو أنّ الحرب مع قوى عظمى أخرى هي أمر مستحيل. بالفعل، فالقدرة المتواصلة لردع القوى العظمى عن الاعتداء ستبقى ضرورية لضمان أمن الولايات المتحدة ودعم موقع المساومة الأمريكي مع القوى العظمى الأخرى. إلّا أنّ تركيز النظام الأساسي هو على تثبيط التوترات بين القوى العظمى، فيعتمد هذا النظام مقاربة واقعية بشكل أساسي تجاه توازن القوى المحدود والخارجي بأغلبه. ويفترضِ النظام أنّ الردع من خلال التهديد بالهجوم المضاد أو العقاب قد يكون فعّالًا. وبالإضافة إلى ذلك، يسعى الموقف الخارجي أيضًا إلى الحدّ من الأوجه المهددة لإمكانيات أمريكية لا تزال مهيمنة.

قد تقدّم رؤية النظام هذه أربع فئات على الأقل من المهام للجيش الأمريكي هي: الدفاع عن الداخل والحلفاء، وتنفيذ مهام متفق عليها وتمّ التعهّد بها من قِبل كافة القوى العظمى مثل هزيمة الدول غير المشمولة في الوفاق (مثل كوريا الشمالية) ومكافحة القرصنة، والتعهّد بمهام يتمّ تنفيذها

بشكل أحادي الجانب من قِبل الولايات المتحدة لكن لا تعارضها قوى عظمى أخرى، مثل بعض مهام مكافحة الإرهاب أو مكافحة المخدرات، وخوض حروب ضد القوى العظمى. وإلى جانب ذلك، قد تتّخذ الولايات المتحدة إجراءً عسكريًا مع قوى عظمى أخرى للتطرّق إلى تحدّيات مشتركة. بالتالي، قد ينتج عن رؤية النظام هذه إرشاد للتخطيط الدفاعي حول القدرة على خوض حرب إقليمية كبرى أثناء القيام بأنشطة مكافحة إرهاب عالمية متواصلة والاحتفاظ ببعض الاحتياط الاستراتيجي.

تركز مبادئ تشغيل هذه الاستراتيجية على قوّات العمليات الخاصة وتفترض بأنّ الولايات المتحدة تستطيع المحاربة كقوّة عسكرية خارجية. قد تركّز الولايات المتحدة على الإمكانيات لردع قوى كبرى ومن المرجح أن تقلل من إمكانيات عمليات أخرى، مثل الاستقرار والدعم وعمليات مكافحة التمرّد (COIN)، والتي من الأرجح أن تستفز قوى أخرى. قد تسعى الولايات المتحدة إلى الحفاظ على قوّتها والتخفيف من الصراعات ضد قوى أخرى من خلال استخدام القوّة بشكل أقلّ. وعلى الأرجح أنّها ستبقى بحاجة إلى قوّة صغيرة ناشطة من كافّة الخدمات لتنفيذ مهام متفق عليها من قِبل وفاق القوى العظمى مثل عمليات مكافحة الإرهاب. وقد تشير الأهمية المتواصلة التي تحظى بها مهام مكافحة الإرهاب العالمية إلى أنّ إمكانيات قيادة العمليات الخاصّة الأمريكية (SOCOM) لا تزال على حجمها الحالي تقريبًا. وقد تركّز باقي القوّة بشكل أساسي على تطوير إمكانيات محاربة منافس نظير بقوّات متمركزة في الولايات المتحدة المتجاورة. وبقدر تحسّن العلاقات بين القوى العظمى، قد تنقل الولايات المتحدة بعض القدرات لحالات الطوارئ الإقليمية المهمّة إلى قوّات الاحتياط. في ظل هذا السيناريو، قد تحتاج فقط إلى قوّات عسكرية نظامية كافية للمحاربة إلى جانب حليف (مثل كوريا الجنوبية) لهزيمة خصم إقليمي. وقد يخدم هذا الجيش الجاهز للقتال أيضًا كنواة لردّ محتمل على معتدٍ أكبر يتمتّع بالقدرات والأسلحة نفسها.

وفي ما يتعلّق بالإمكانيات المحددة، قد تركّز استراتيجية الدفاع الخاصّة بهذا النظام على نظم الضربات بعيدة المدى وعلى سبل أخرى لممارسة التأثير العسكري عن بُعد. وبسبب تركيز الاستراتيجية على المقاربات الخارجية، وهي مقاربات تلائم عالم اليوم الذي يتألف من مجالات تأثير رسمية أكثر تتراجع فيها أهمية التواجد الأمامي للولايات المتحدة ومقبوليته، قد تعتمد على مفاعيل الصواريخ العابرة للقارات والمواجهة، وعلى نظم الفضاء والعالم الإلكتروني وقاع البحار، وعلى الطائرات بدون طيّار بعيدة المدى، وعلى

تقنيات أخرى. كما قد تتطلّب المزيد من الاستثمار في النقل الاستراتيجي لتتمكّن من نشر قوّات على مسافات طويلة إن دعت الحاجة.

على الولايات المتحدة الاستمرار في تحديث قوّاتها، كما في الاستراتيجيات الأخرى، لأنّها قد تستمرّ في مواجهة عداوة قوى عظمى، بالرغم من أنّه يُقدّر أن يكون خطر الصراع النسبي أقل من ذلك الموجود في الاستراتيجيات المرتبطة بالتحالف ضد التعديلية أو النظام الديمقراطي.

تشمل هذه الرؤية عناصر من استراتيجيات الدفاع اقترحها علماء في العلاقات الدولية ومحلّلو سياسات مختلفون. وهي تتشارك بعض نقاط الشبه مع استراتيجية "الانعزالية الجديدة" التي اقترحها بوزين وروس والتي تفيد "بأنّه نادرًا ما يبرّر الدفاع القومي التدخّل في الخارج" وتدعو ضد تورّط الولايات المتحدة في الالتزامات الدولية.[9] كما تتشارك الرؤية الكثير من نقاط الشبه مع استراتيجية "ضبط النفس" الكبرى التي تدعو إلى حدّ التزامات الولايات المتحدة والنفقات العسكرية نظرًا لبروز منافسين من القوى العظمى، وذلك من بين عومل أخرى.[10]

يلخّص الجدول 6.4 بعض خيارات استراتيجية الدفاع الرئيسية في نظام وفاق القوى العظمى-النسخة الثانية.

قد يكون لاستراتيجية الدفاع هذه حسنات عدّة محتملة. فقد تسمح للولايات المتحدة بالتخفيف من استثمارات الدفاع، محرّرة بعض الموارد للأولويّات المحلية. كما أنّ تخفيف التركيز على التوازن المباشر للقوى العظمى يخفّف من خطر المعضلات الأمنية والسباق إلى التسلّح. إلّا أنّ الولايات المتحدة قد تحتفظ بإمكانية محاربة خصم من القوى العظمى وهزيمته إن دعت الحاجة وحماية الداخل الأمريكي من الإرهاب أو تهديدات أخرى غير حكومية.

كما قد تطرح هذه الاستراتيجية مخاطر أيضًا. ففي حال قرّرت الولايات المتحدة نقل قوّاتها إلى الاحتياط، لن تحافظ على قوّات ناشطة أثناء الخدمة قادرة على التدخّل في حملة مسلّحة مشتركة ضد منافس يتمتّع بالقدرات والأسلحة نفسها في حال حدوث تغيّر مفاجئ في العلاقات. وبحسب التعبئة وصفوف الاحتياط، قد يستغرق نشر قوّات حاسمة للمحاربة أشهرًا أو حتى

---

[9] بوزين (Posen) وروس (Ross)، 1997/1996.

[10] بوزين (Posen)، 2014. اطلع أيضًا على بينجامن آيتش فريدمان (Benjamin H. Friedman)، "استراتيجية ضبط النفس" (A Strategy of Restraint)، جايكوب كوهين (Jacob Cohn) وراين بوني (Ryan Boone)، محرّران، "إلى أي حدّ يصبح مبالغًا: استراتيجيات دفاع بديلة" *(How Much Is Enough: Alternative Defense Strategies)*، واشنطن العاصمة: من إصدار Center for Strategic and Budgetary Assessments، 2016.

**الجدول 6.4**

**خيارات استراتيجية الدفاع – وفاق القوى العظمى–النسخة الثانية**

| | |
|---|---|
| مهام الجيش الأمريكي | • الدفاع عن الداخل<br>• تأدية مهام متفق عليها بالتوافق، مثل مكافحة القرصنة أو الرد على انهيار كوريا الشمالية<br>• تأدية مهام تقوم بها الولايات المتحدة بصورة انفرادية لكن لا تعارضها قوّة عظمى أخرى، مثل مكافحة الإرهاب أو مكافحة المخدرات<br>• ردع اعتداء واسع النطاق من قِبل قوى عظمى أخرى |
| مبادئ التشغيل | • قوّة عسكرية خارجية ترتكز على الاحتياط<br>• استخدام متواصل لقوّة صغيرة ناشطة أثناء الخدمة، لا سيّما لقوّات العمليات الخاصّة، لمكافحة الإرهاب ومهام الوفاق بين القوى العظمى |
| هيكلية القوّة | • قوّة أساسية قادرة على هزيمة خصم إقليمي واحد، مثل كوريا الشمالية، بالوفاق مع بعض الدعم الحليف<br>• قد تختلف تفاصيل توازن الخدمة استنادًا إلى مفاهيم التشغيل<br>• توجيه معظم القدرة لعمليات الأسلحة المشتركة واسعة النطاق إلى صفوف الاحتياط |
| أولويّات الاستثمار في القدرات | • نظم لجيل جديد من الأسلحة تعزز من القدرة على هزيمة الخصوم الإقليميين بشكل حاسم وعلى الحفاظ على التكافؤ وعلى قاعدة تعبئة ضرورية لعمليات الأسلحة المشتركة واسعة النطاق<br>• قدرات قوّات عمليات خاصة متطوّرة لعمليات مكافحة الإرهاب المتواصلة |

سنوات، وقد يتمّ تقرير عناصر مهمّة من الحملة في غضون هذا الوقت. وقد تحتاج الولايات المتحدة أيضًا إلى المساومة على مصالح ثانوية تطالب بها قوى عظمى أخرى، مثل توسّع منظمة حلف شمال الأطلسي وبعض البعثات الإنسانية.

## النظام الدستوري العالمي

أخيرًا، في هذا النظام الأكثر عالميةً وإلزامًا بالقواعد، قد تساعد الولايات المتحدة على دعم نظام عالمي عام من القواعد والمؤسسات القائمة على مجالات من المصلحة المشتركة، وهو نظام قد يتمتّع بأدوار خاصّة للقوى العظمى لكن قد يكون مشتركًا بشكل واسع. قد تكون استراتيجية الدفاع الملائمة لهذا النظام واحدة تقوم فيها مهمّة الجيش الأمريكي الرئيسية على دعم نظام دولي مشترك إلى حدّ كبير. وكما ائتلاف الديمقراطيات، يشكل هذا النظام نظامًا يُفترض بقواعده ومؤسساته أن تكون ملزمة بقوّة، وبالتالي هو نظام قد لا تقوم الولايات المتحدة في ظلّه أبدًا بخوض حرب ما من دون موافقة المجتمع الدولي. ويقيّد هذا العامل بشكل كبير دور القوّة العسكرية في هذا النظام ويحدد نوع الحروب التي قد تخوضها الولايات المتحدة. وقد يحتفظ الجيش الأمريكي بمهمّة التحضير لصراع واسع النطاق ضد خصم يتمتّع بالقدرات والأسلحة نفسها. وعلى المدى الأطول، وإذا تمّ التعاون بشكل وثيق، قد تولي الولايات المتحدة أولوية أقل لهذه المهمّة لأنّها قد تبرز فقط إذا انهارت رؤية النظام.

قد تكون مبادئ تشغيل هذه الاستراتيجية مشابهة لمبادئ التحالف الديمقراطي بمعنى أنّ إجراء الجيش الأمريكي قد يكون مرتكزًا بشكل أساسي على الوفاق، بالرغم من أنّه قد يختلف في واقع أنّ الوفاق يضمّ القوى العظمى الأخرى. قد تركّز هذه الاستراتيجية على تطوير الإمكانيات في مجالات الميزة النسبية حتى أكثر مما قد تفعل استراتيجية دفاع النظام الديمقراطي. والأرجح أن يتمحور توجيه التخطيط الدفاعي المعطى للجيش الأمريكي حول مساعدة ائتلاف ما على هزيمة معتد إقليمي، مثل كوريا الشمالية، وإتمام بعض المهام دفاعًا عن مصالح مشتركةً، مثل عمليات مكافحة الإرهاب. غير أن احتمال تأييد هذه الرؤية لعمليات تدخل إنسانية هو أقل من ذلك في ائتلاف الديمقراطيات. وعلى غرار نظام عالمي أكثر شمولية، قد تكون هذه الرؤية مقيّدة أكثر بوجهات نظر الصين وروسيا (إلى جانب الديمقراطيات غير الحليفة مثل الهند والبرازيل)، التي تتردّد جميعها في تأييد مهام مبرّرة وفق مبدأ "مسؤولية الحماية" خوفًا من أن يؤدّي هكذا تدخّل إلى تغيير في النظام وينتهك قاعدة سيادة النظام. من الأرجح أن تحلّ بعض الكوارث الإنسانية عندما تجتمع كل هذه القوى لتأييد بعض أنواع التدخّل. وقد تكون هذه التدخلات نادرة، إلّا أنّها قد تمثّل نسبة كبيرة من المهام العسكرية المنفّذة في هذا

النظام. كما قد ينخفض التركيز على التواجد الأمامي نظرًا إلى أنّ الالتزامات الأمنية الأمريكية قد تتقيد بالحاجة إلى اتفاق مع قوى عظمى أخرى.

الأرجح أن تتطلّبٍ هيكلية القوّة الناتجة قوّة متوازنة نسبيًا، بالرغم من أنّها قوّة مائلة قليلًا نحو القدرات البحرية والجوّية التي تتمتع بإمكانية تشغيلية متطوّرة هي جليّة أقل في جيوش أخرى. الأرجح أن تتمكّن الولايات المتحدة من تقليص قوّاتها البرّية بشكل كبير في رؤية النظام هذه. وعلى المدى الطويل، قد يكون الجيش الناشط بأكمله أثناء الخدمة أصغر حجمًا من اليوم نظرًا لافتراضات النظام حول انحياز معظم المجتمع الدولي. وكما في كل الأنظمة، سيظل الخطر المتبقي لصراع بين القوى العظمى قائمًا بشكل دائم، لكن في هذا النظام قد تستطيع الولايات المتحدة حماية نفسها من هذا الخطر بقدرات قابلة للتعبئة من قوات الاحتياط بدل القوّات الناشطة. ومن جهة أخرى، الأرجح أن يدعو هذا النظام الجيش الأمريكي إلى دعم سلسلة طويلة من العمليات الإنسانية وعمليات حفظ السلام، إلى جانب مجموعة مستمرّة من عمليات مكافحة الإرهاب.

وقد تختلف استراتيجية الدفاع في ظل هذا النظام عن الثلاثة الأخرى الأولى في ما يخص هذا المكوّن وهو التركيز على الاستقرار وعمليات مكافحة التمرد. قد يكون احتمال نشوب حرب كبرى ضئيل جدًا، لذا قد تقلّص الولايات المتحدة استثمارها في قدرة قوّاتها المشتركة الأسلحة وتحديثها بشكل كبير. لكنها قد تحتاج على الأرجح إلى الحفاظ على قوّة كبرى من المشاة الخفيفة المحسّنة لإنجاز مهام تحقيق الاستقرار بشكل يتجاوز بكثير القوّات العاملة الخاصة في قيادة العمليات الخاصّة الأمريكية (SOCOM).

وكما تمّت الإشارة، قد تمارس هذه الاستراتيجية ضغطًا غير مسبوق على الحاجة إلى العمل ضمن ائتلافات وإلى ضمان التشغيل بشكل متبادل مع الأصدقاء والحلفاء والشركاء. ينطبق ذلك على جميع المجالات وعلى مستويات مختلفة من الصراع، لكنه يصح خصوصًا في عملياتٍ تحقيق الاستقرار التي تتمّ فقط بوفاق واسع ومن المفترض أن تُشرك دولًا عدّة. وبالتالي على استراتيجية الدفاع الأمريكية لهذا النظام بناء إمكانيات جِدٍ محددة للاندماج مع جيوش دول أخرى، بدءًا من الاتصالات المشتركة وصولًا إلى الاعتبارات اللوجستية ووحدات التدريب والاستشارة لتعزيز فعالية الجيوش المتعددة.

يلخّص الجدول 6.5 بعض أولويات محتملة لاستراتيجية دفاع نظام دستوري عالمي.

قد تتشارك استراتيجية الدفاع هذه العديد من حسنات هذا المحدّد لائتلاف الديمقراطيات. على المدى الأطول، قد تسمح هذه الرؤية للولايات

**الجدول 6.5**

**خيارات استراتيجية الدفاع– نظام دستوري عالمي**

| | |
|---|---|
| مهام الجيش الأمريكي | • الدفاع عن الداخل<br>• دعم مهام موافق عليها من قِبل مؤسسات عالمية مشتركة، قد تشمل المحاربة إلى جانب قوى عظمى أخرى<br>• البقاء في حالة جهوزية في حال اعتداء من قِبل قوّة عظمى |
| مبادئ التشغيل | • عمليات عسكرية كجزء من ائتلاف، لا سيّما من خلال تأمين قدرات متطوّرة<br>• قوّة ناشطة أصغر من الحالية |
| هيكلية القوّة | • تركيز قوي على القدرات للعمليات الإنسانية وعمليات تحقيق الاستقرار |
| أولويّات الاستثمار في القدرات | • قوّات مدرّبة ومجهّزة لتحقيق الاستقرار وحفظ السلام وإجراء عمليات مكافحة الإرهاب<br>• استثمارات مستمرّة لكن ثانوية في قدرات الأسلحة المشتركة، وقد تكون أكثر اعتمادًا على نظم الجيل الرابع |

المتحدة بتقليص الإنفاق على الدفاع والاضطلاع بدور دولي محدود أكثر. لكن قد تطرح الرؤية أيضًا العديد من مخاطر النظام الديمقراطي نفسها، وربّما بدرجة أكبر. ويتمّ معظم عمل هذه الرؤية من خلال افتراض التعاون عبر مؤسسات النظام بدل فرض تنفيذها على يد سلطة الجيش الأمريكي. وإن تعثّر ذلك، لن تترك هذه الاستراتيجية للولايات المتحدة قوّة عسكرية كافية لحماية أمنها أو أمن حلفائها. ومن الناحية النظرية، تستطيع الولايات المتحدة أن تشعر باستعداد قوّة عظمى أخرى للخروج عن النظام وأن تبدأ في إعادة بناء قوّتها قبل أي مواجهة، إلّا أنّ هذا الافتراض يعتمد على كل من التحذير الدقيق والإرادة السياسية لاستخدام هذا التحذير، مع العلم أنّ كلاهما ليسا مضمونَين.

## الاستنتاجات العامة: أولويات ودروس شاملة

يلخّص الجدول 6.6 تبعات سياسة الدفاع الأكثر دقة لكل رؤية ممكنة. قد أنتجت مراجعتنا لهذه الاستراتيجيات مجموعتَين واسعتَين من التبعات.

**الجدول 6.6**

**استراتيجية الدفاع ورؤى النظام– تبعات تخطيط الدفاع**

| المسائل | التحالف ضد التعديلية | النظام الديمقراطي | وفاق القوى العظمى–النسخة الثانية | نظام دستوري عالمي |
|---|---|---|---|---|
| ما هي حالات الطوارئ الرئيسية التي قد تحدد استراتيجية الدفاع الأمريكية؟ | • مجموعة شاملة: أوروبا والصين (تايوان + بحر الصين الجنوبي) وكوريا وإيران والدولة الإسلامية في العراق وسوريا/ مكافحة الإرهاب<br>• صراعات مختلفة ممكنة لكن الأرجح متعددة: قد تفترض أسس تحجيم القوّة احتمال أكثر من حربَين كبيرتين | • حرب كبرى بين القوى العظمى بالتعاون مع الحلفاء، ومهام أصغر للتطرّق لانتهاك شامل لحقوق الإنسان، وجهود طويلة الأمد لدعم بناء السلام | • هجوم صيني على اليابان، وهجوم روسي على منظمة حلف شمال الأطلسي. محاولات السيطرة على الممرات البحرية<br>• تطبيق مبادئ وقواعد ضد دولة أضعف إلى جانب قوى عظمى أخرى | • عمليتان أو ثلاث عمليات تنفيذ ائتلافية متزامنة (مكافحة الإرهاب وعمليات حفظ السلام، سوريا ونيجيريا وأسلحة كوريا الشمالية النووية غير المستقرة)<br>• إمكانية مخفّضة لكن موجودة لهجوم صيني على اليابان وهجوم روسي على منظمة حلف شمال الأطلسي ومحاولات للسيطرة على الممرات البحرية |
| إلى جانب من ستقاتل الولايات المتحدة؟ | • تحالفات الراغبين لكن عليها أن تكون مستعدّة لعمل أحادي الجانب | • ديمقراطيات أخرى | • الحلفاء وقوى عظمى أخرى في بعض الحالات | • تحالف الراغبين عندما توافق عليه المنظمات متعددة الأطراف |
| تبعات الموقف/ التواجد الأمامي | • تواجد أمامي موسّع، بما في ذلك في أوروبا وكوريا الجنوبية، بالحدّ الأدنى | • تواجد أمامي أصغر بفضل تشارك الحلفاء للأعباء بشكل أكبر | • انتشار أمامي أقل، لا سيّما بالنسبة إلى الجيش والقوّات الجوّية. الحدّ الأدنى لتمكين إظهار القوّة في حرب كبرى | • تقلّص التموضع العالمي نوعًا ما لكن لا يزال يعكس ميزة الولايات المتحدة النسبية للتحالفات |

**الجدول 6.6 - تابع**

| المسائل | التحالف ضد التعديلية | النظام الديمقراطي | وفاق القوى العظمى–النسخة الثانية | نظام دستوري عالمي |
|---|---|---|---|---|
| أولويات وخيارات الاستثمار في الدفاع– إمكانية وقدرة ومفاهيم | • إعادة إحياء الجيش وتوسيع قدرات القوّات الجوّية للمحاربة الفائقة<br>• قدرات البحرية المعزّزة لإظهار القوّة في آسيا والاتحاد الأوروبي<br>• القدرة في كل أقسام الخدمة<br>• نيران الجيش بعيدة المدى، ودفاع جوّي قصير المدى، وتحديث<br>• منصّات بحرية متطوّرة<br>• تحديث نووي<br>• أسلحة متطورة دعمًا لحالات الطوارئ الكبرى | • تخطيط الدفاع وفقًا للميزات النسبية وسط الحلفاء<br>• الحاجة إلى قدرات جوّية وبحرية لردع الخصوم النظراء وهزمهم<br>• قوّات برّية قادرة على تنفيذ مهام إنسانية ومهام لمكافحة التمرد وبناء الدولة<br>• قد تستطيع الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي التخصص أكثر بالقدرات<br>• استثمار كبير في بناء قدرة الشركاء والتعاون الأمني، وقابلية التشغيل البيني وعمليات ائتلافية | • قدرة الجيش والقوّات الجوّية على المحاربة الفائقة ضد منافس نظير<br>• مكافحة الإرهاب ومكافحة التمرد وعمليات تحقيق الاستقرار في المجال الأمريكي أو عندما توافق القوى الأخرى<br>• قدرات ضرب ونقل بعيدة المدى ومتزايدة | • جهوزية عالية وقدرات استخبارات ومراقبة واستطلاع (ISR)، ونظام الطائرات بدون طيّار (UAS)، قدرات على توجية الضربات (قيادة العمليات الخاصّة الأمريكية)<br>• استخبارات ومراقبة واستطلاع (ISR)، واستخبارات لمسائل الخطر المشترك (مكافحة الإرهاب والأسلحة النووية، إلخ.)<br>• ائتلاف القيادة والسيطرة، والنظم القابلة للتشغيل المتبادل<br>• منصّات الجيل الرابع لدعم قدرة حرب كبرى |

ملاحظة: استخبارات ومراقبة واستطلاع (ISR)، نظام الطائرات بدون طيّار (UAS).

تتمثل المجموعة الأولى بأنّ بعض المهام والمتطلبات مشترك لكل الرؤى أو لجزء كبير منها، ومن الأرجح أن يبقى مطلوبًا بغض النظر عن كيفية استخدام الولايات المتحدة لمفهوم النظام لتشكيل استراتيجيتها الدفاعية. أمّا مجموعة التبعات الثانية فتشير إلى دروس عامة لسياسة الدفاع قد تكون ذات صلة في ظل أي رؤية نظام.

سترغب الولايات المتحدة بالحفاظ على قدرة القيام بمهام عسكرية مختلفة عبر أي مجموعة محتملة لرؤى النظام، بما في ذلك:

- التحوط ضد خطر حرب بين القوى العظمى
- الحفاظ على قدرة شنّ صراع ضد خصم من القوى العظمى يتمتّع بالقدرات والأسلحة نفسها، لكن فقط في الحالات القصوى ومن خلال تعبئة كامل قوّة الولايات المتحدة العسكرية
- ردع معتدين إقليميين محتملين وهزيمتهم، مثل كوريا الشمالية وإيران
- إجراء عمليات مستمرة لمكافحة الإرهاب
- مراقبة الأسلحة النووية غير المستقرة في وضع من عدم الاستقرار الحكومي
- المساهمة في العمليات الإنسانية وعمليات حفظ السلام المحدودة في بيئات مؤاتية.

ليست مجموعة المهام هذه متطلّبة جدًا بالضرورة نسبةً لمجموعة قدرات الجيش الأمريكي وإمكانياته الحالية. تظهر الفروقات بين الأنظمة في الأدوار والمهام التي تتعدّى هذه المجموعة المحدودة التي قد تكون مطلوبة من الجيش الأمريكي. وعلى وجه الخصوص، يطالب التحالف ضد التعديلية والنظام الديمقراطي باعتماد موقف أمامي أكثر واستخدام متكرر أكثر للقوّة العسكرية مقارنةً بالنظامَين الآخرَين. أمّا وفاق القوى العظمى والنظام الدستوري العالمي فيعتمدان موقفًا خارجيًا واستخدامًا أقلّ للقوّة للتخفيف من التوترات مع القوى العظمى. على المدى القصير، قد يعني ذلك على الأرجح بعض التخفيضات في حجم القوّة الحالية. وطالما بقيت هذه الجهود ناجحة، من المعقول أن يشمل هذان النظامان قوّة عسكرية أمريكية أصغر إلى حدّ كبير. بغض النظر عن حالات طوارئ معيّنة محتملة، تشير مراجعتنا لاستراتيجيات دفاع كل رؤية إلى دروس أشمل لتشكيل استراتيجية الدفاع الأمريكية.

- قد يكون لشكل النظام الذي تفضّله الولايات المتحدة، والسياسة الخارجية التي تختارها في خدمة هذا النظام، تبعات كبيرة، وحتى حاسمة، على استراتيجية الدفاع التي يحتاج إليها. وطالما أنّ الولايات المتحدة تستطيع أن تكون متّسقة في تحديد نوع النظام الذي تحاول بناءه والطريقة التي تهدف سياساتها من خلالها إلى دعم هذا الهدف (كما كان الحال بطرق مختلفة منذ العام 1945 في ظل نظام ما بعد الحرب)، ستحدد لنفسها توجيهًا استراتيجيًا أوضح لاستراتيجية واستثمارات الدفاع.
- في ظل كافة رؤى النظام، ستبحث الولايات المتحدة عن طرق لتعزيز ردعها ضد منافسين نظراء عدائيين. لكنّها ستفعل ذلك بكلفة أقلّ إذا استطاعت تفادي إثارة معضلات أمنية غير ضرورية. ولذلك، على تطوير مفاهيم وقدرات تسمح للولايات المتحدة بتعزيز الردع من دون تهديد قوى أخرى أن يكون من أبدى الأولويات.
- يُعتبر دور الإشارات والتحذير مهمًّا أكثر مما كان، وسيرتبط بشكل متكامل بخيار استراتيجية الدفاع ونجاحها في النهاية. في الأنظمة التي تستخدم مؤسسات ملزمة وافتراضات حول المصالح المشتركة للحفاظ على السلام، ستحتاج الولايات المتحدة إلى تحذير واضح لبدء إعادة بناء قدراتها الحربية الكبرى.
- ستساهم مشاركة العبء في مهمّة ردع عمليات أسلحة مشتركة رئيسية، وإن دعت الحاجة تنفيذ مثل هذه المهمة، بشكل خاص في استراتيجية الدفاع الأمريكية. فإذا أدرك معتدٍ ما أن إطلاق حرب كبرى لن يعني محاربة الولايات المتحدة فحسب بل محاربة ائتلاف مجهّز حتمًا بقوّة غالبة، ستكون أوجه القصور في قدرات أمريكية معيّنة أقل خطورة وسيكون الردع أقوى.
- تشدّد كل الأنظمة على قيمة بعض التدخّل الأمريكي العالمي. ولا تركّز كلّها على حاجة قوّات قتالية منتشرة في الصفوف الأمامية بهدف الردع بالمنع. لكن تشدّد كلّها على قيمة التواجد الأمريكي الأمامي، وفي بعض الأحيان، على فرض هذا التواجد كمتطلب طارئ، أقلّه على شكل عناصر دورية تهدف إلى التدريب والاستشارة والتمرين وتطوير الشركاء.
- لعلّ أهمّ اتجاه لإرشاد الأبحاث المستقبلية أثاره هذا النقاش هو مسألة كيفية هيكلة المهام أو صفّها، لا سيّما في ما يخص مسائل المهام المشمولة بشكل أقلّ والمتطلبات المتزامنة. قاربت عمليات تخطيط

الدفاع الأمريكي هذه المسائل عادةً بطرق عامة ومجرّدة جدًّا. تحتاج الولايات المتحدة إلى بلورة حسّ أفضل بكثير حول كيفية استخدام القدرة والإمكانية المطوّرتين لمهمّة واحدة كجزء من الحل لمهمة أخرى.

الفصل السابع

# الدروس والتبعات

كما أُشير في الفصل الأوّل، لا يكمن هدفنا في هذا التحليل في تحديد رؤية نظام واحدة هي "الأفضل". قدّم التقرير إطار عمل لتصنيف رؤى النظام استنادًا إلى من يحدد القواعد ومدى إلزامها، وحدّد رؤى بديلة مهمّة، وناقش تبعاتها في مجالات سياسات ثلاثة كبرى وأشار إلى الحسنات والمخاطر المحتملة لكلّ منها. لا يهدف هذا التقرير إلى تقديم توصيات سياسات معيّنة لتشكيل نظام واحد. إلّا أنّه يشير إلى دروس يجب تذكّرها لدى تطوير استراتيجية أمريكية مستقبلية نحو النظام.

ولإثراء هذا التفكير، يستنتج هذا الفصل الختامي ثلاث مجموعات من الأفكار من التحليل السابق. فأوّلًا، يلخّص ما قد تقترحه كل رؤية لعدد من الخيارات الأمنية القومية الرائدة. وثانيًا، يراجع تحليل فصول مجالات المسائل الثلاثة حول مخاطر ومنافع كل رؤية. وثالثًا، يشير إلى مقاييس أساسية يجب أن توجّه خيار نظام مستقبلي.

ويتمثّل أحد التحديات في تحديد أولوية هذه الرؤى في أنّه على النظام الذي تسعى إليه الولايات المتحدة في السياسة العالمية أن يشكل وظيفة من وظائف استراتيجيتها الكبرى، وقد تكون هذه الأخيرة في حالة تغير مستمر. يبدو أنّ الشعب الأمريكي يشكّك في درجة التدخل الدولي الذي يدعمونه ويعترف قادة السياسة الخارجية بالحاجة إلى تلطيف الأهداف الأمريكية على ضوء توازن القوى والتأثير العالميين المتغيرَين. وبما أنّ أهداف الولايات المتحدة تتغيّر، على صنّاع السياسات تعديل مقاربتهم للنظام.

وفي زمن يتجدّد فيه الجدل حول دور الولايات المتحدة في العالم، يوفّر هذا التقرير قالبًا لدراسة خيارات بديلة بشكل منتظم. إنّ كلًّا من رؤى النظام الأربعة الملخّصة في هذا التقرير قد يوفّر على سبيل المثال منظورًا مختلفًا للخيارات الرئيسية التي تواجه استراتيجية الأمن القومي الأمريكية. يلخّص الجدول 7.1 أجوبة محتملة قد تزوّدها كلّ من رؤى النظام لهكذا قرارات.

هذا ولخّصت الفصول السابقة حسنات ومخاطر وتكاليف محتملة معيّنة لكل رؤية نظام فيما يتعلّق بمجالات المسائل الثلاثة الأساسية المأخوذة بعين الاعتبار في هذا التقرير، أي السياسات الاقتصادية الدولية والعلاقات بين القوى العظمى وسياسة الدفاع. وبالنظر إليها مجتمعة، تؤمّن هذه العوامل لائحة من حسنات الرؤى المقترحة وسيّئاتها، كما توفّر وسيلة لفهم تبعات الخيار. يلخّص الجدول 7.2 هذه العوامل.

يستنتج النقاش التالي عددًا من المبادئ المهمّة من هذا التقرير. لا يضعنا هذا التحليل في موقع يسمح لنا بتقديم توصيات رئيسية متعلقة برؤية على حساب الأخرى. لا بل صُمّم لإنتاج أفكار حول المخاطر والتكاليف النسبية للرؤى البديلة. وتعكس الدروس المستخلصة مواضيع عامّة برزت خلال تحليل الرؤى وتبعات معيّنة لاحتساب التكلفة والمنفعة.

## الدرس الأوّل: الأرجح أنّ ينبع طابع النظام من استراتيجيته تجاه تحقيق السلام بين القوى العظمى

تشكّل العواقب المحتملة لصراع بين القوى العظمى الخطر الأكبر في الإطار المستجدّ للسياسة العالمية. ويضاهي هذا الخطر أي مخاطر جغرافية سياسية أخرى في تبعاتها المحتملة على المصالح الأمريكية. فعقب العام 1945، قادت الولايات المتحدة ابتكار نظام مصمّم لاتخاذ إجراءات جِد معيّنة. ففي أعقاب إحدى أكثر الحروب المدمرة التي شهدها العالم والتي نَتجت جزئيًا عن عدم الاستقرار الاقتصادي في ثلاثينيات القرن الماضي، هدف النظام إلى تشجيع الازدهار والاستقرار الاقتصاديين العالميين وتأمين مبادئ وقواعد تحكم سلوك الدول وتساعد على تفادي الحرب في نهاية المطاف. ومن السهل الإثبات أنّ الاتجاه المسيطر في السياسة العالمية اليوم هو نمو المنافسة بين القوى العظمى. وإن كانت هذه هي الحال، قد يتمثّل هدف النظام الأساسي في وضع الشروط اللازمة لتحقيق نتيجة مسالمة لهذه المنافسة. وكنتيجة لذلك، صمّمنا رؤى بديلة للنظام تسعى إلى التطرّق لهذه المشكلة بطرق مختلفة تشمل: مكافحة الجهّات التعديلية، أو جمع الديمقراطيات في ائتلاف يحمي نفسه، أو تعزيز الروابط الوثيقة بين القوى العظمى، أو اتخاذ المزيد من الخطوات لتجاوز المنافسة الفوضوية وبلوغ سياسة عالمية ملتزمة أكثر بالقواعد.

**الجدول 7.1**

**رؤى النظام وخيارات الأمن القومي**

| خيار الأمن القومي | التحالف ضد التعديلية | النظام الديمقراطي | وفاق القوى العظمى–النسخة الثانية | النظام الدستوري العالمي |
|---|---|---|---|---|
| هل على الولايات المتحدة تعزيز التواجد الأمامي للردع وإعادة طمأنة الحلفاء، بما في ذلك في أوروبا الشرقية وجنوب شرق آسيا؟ | أجل | إلى حدّ ما دعمًا للحلفاء الديمقراطيين، قد يختلف الحجم والنوع | كلا، ما لم تُهدّد المصالح الرئيسية | كلا، ما لم ينهار النظام التعاوني |
| هل على الولايات المتحدة توسيع التحالفات الرسمية والشراكات الأمنية غير الرسمية؟ | أجل | أجل، لا سيّما مع الديمقراطيات. عليها التدخّل أيضًا بشكل محدود مع دول على درب الديمقراطية | كلا، ما لم يكن هذا ضروريًا في مجالات خارج مجالات تأثير قوى أخرى | كلا، عليها العمل من خلال منظمات إقليمية شاملة بدل التحالفات |
| هل على الولايات المتحدة الانسحاب من تحالفات أو شراكات معيّنة؟ | كلا | ليس مع الديمقراطيات، الأرجح مع شركاء غير ديمقراطيين إذا انتهكوا قيم نواة النظام | أجل، في بعض الحالات لتحسين الروابط مع القوى العظمى | أجل، إذا استطاعت المنظمات الإقليمية الشاملة استبدال التحالفات |
| هل على الولايات المتحدة التدخّل في الترويج الديمقراطي المباشر؟ | أجل، لكن ليس ضد شركاء محتملين | أجل، حيث يتمّ الوفاق بين الديمقراطيات ائتلاف | كلا | كلا |
| هل على الولايات المتحدة زيادة قدرة قوّتها في الخدمات العسكرية؟ | أجل | أجل | كلا | كلا |
| هل على الولايات المتحدة اتخاذ موقف واضح بشأن استعدادها للدفاع عن مناطق متنازع عليها خارج التحالفات الرسمية في أوروبا الشرقية وجنوب شرق آسيا؟ | أجل | ربّما | كلا | كلا |

## الجدول 7.2

## منافع رؤى النظام البديلة ومخاطرها

| مجال المسألة | التحالف ضد التعديلية | النظام الديمقراطي | وفاق القوى العظمى–النسخة الثانية | النظام الدستوري العالمي |
|---|---|---|---|---|
| السياسات الاقتصادية الدولية | الحسنات | | | |
| | يحول دون استخدام المنافسين للاقتصاد من أجل السيطرة على الولايات المتحدة | يقوّي الروابط بين الديمقراطيات ويولد محفّزات للدول غير الليبرالية للإصلاح | يسمح بتدخّل قوي لقوى عظمى أخرى | أكثر نظام اقتصادي متقيّد بالقواعد وبالتالي أكثر نظام اقتصادي شامل |
| | السيّئات/ مسائل الجدوى | | | |
| | يحاول الحفاظ على نظام تجاري عالمي إلى جانب المنافسة، وإن لم يتمكّن، ينتج تأثيرات تجارية واقتصادية كبرى | للديمقراطيات جداول أعمال مختلفة. إذا ازدادت المنافسة مع الدول غير الليبرالية، قد ينهار النظام التجاري | للقوى العظمى مقاربات جِد مختلفة حيال التجارة ودور الدوَلة في الاقتصاد. الروابط الأمريكية أقوى مع القوى غير العظمى | تكثيف امتداد الاتفاقات التجارية والمؤسسات الدولية هو أمر ممكن في المناخ الحالي |
| العلاقات بين القوى العظمى | الحسنات | | | |
| | يعطي الأولوية للخطر الأساسي الناشئ- دول وتحركات تعديلية | يبني على القيم المشتركة، ويبني على علاقات ناجحة. قوّة ردع كبرى لكنّها ليس عدائية | يهدف تحقيق الأولوية الأكثر أهميّة وهي تفادي الحرب بين القوى العظمى. إمكانية مفتوحة لاتخاذ إجراءات بشأن المناخ | يمنح العالمية قوّة وشرعية. يفتح إمكانية الحلول المربحة |
| | السيّئات/ مسائل الجدوى | | | |
| | استراتيجية عالية الخطورة بإمكانية نشوب صراع. يولّد محفّزات جديدة للاستفادة بالمجان للحلفاء، ويفرض خيارات صعبة على القيم الليبرالية | ستعتبره الصين وروسيا عدائيًا. لا يستطيع استثناء الصين من الاقتصاد، وقد لا تتوافق تفضيلات الديمقراطيات. يحدّ التعاون مع الدول غير الليبرالية | قد يفتح التكييف شهيّة القوى العظمى. تخسر الولايات المتحدة التأثير على هامش القوى العظمى الأخرى. تحدٍّ عملي في تحديد القوى العظمى | يقوم بافتراضات طموحة حول توافق المصالح، ولا يركّز على قوّة الردع، وليس هناك زخم تجاهه اليوم |

**الجدول 7.2 - تابع**

| مجال المسألة | التحالف ضد التعديلية | النظام الديمقراطي | وفاق القوى العظمى–النسخة الثانية | النظام الدستوري العالمي |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| استراتيجية الدفاع | الحسنات | | | |
| | تركيز استثمارات الدفاع على التهديد الأكبر، أي الخصوم الذين يتمتّعون بالقدرات والأسلحة نفسها. يسعى إلى تحالف مسيطر لردع التعديليين. قدرات كافية لمجموعة من التهديدات. | مشاركة عبء الدفاع بشكل منصف أكثر، وإنشاء تحالف مسيطر لردع الاعتداء أو حماية المواطنين خلال الأزمات الإنسانية، وتأمين شرعية ترتكز على القيمة للإجراءات العسكرية | السماح بخفض الإنفاق الدفاعي وباستثمارات في أولويات أخرى، وتخفيف تهديد المعضلات الأمنية، والحفاظ على القدرة الأساسية لمحاربة خصم يتمتّع بالقدرات والأسلحة نفسها إن دعت الحاجة | يوفّر الشرعية للإجراءات العسكرية من المبادئ والقواعد والقرارات المشتركة. يخفّض الموارد الدفاعية |
| | السيّئات/ مسائل الجدوى | | | |
| | استفزازي لدرجة مواجهة معضلات أمنية، ومكلف جدًّا، وقد لا يدعمه بعض الحلفاء | قد يعرقل شرط الوفاق استخدام القوّة لخدمة المصالح الأمريكية. في الواقع، قد لا يتشارك الحلفاء العبء | المساومة على المصالح الثانوية عندما تكون القوى العظمى معنيّة | الحاجة إلى وفاق مقيّد جدًّا. إن كانت الافتراضات خاطئة، الأرجح أن الجيش هو جِد ضعيف للفوز |

تشكل افتراضات الاستراتيجيين الأمريكيين بشأن سياسات القوى العظمى كما تمّت مناقشتها في الفصل الثاني اعتبارًا أساسيًا بالنسبة إليهم. ومن هنا، على الافتراضات حول درجة المنافسة العقيمة بين القوى العظمى، لا سيّما الولايات المتحدة وروسيا والصين، أن تسيّر خيار النظام وتقيّم جدوى نظام ما. إذا افتراضنا حصول صدامات لا يمكن التوفيق بينها على المصالح الأساسية بين القوى العظمى الثلاثة الرائدة، تكون قد تشكّلت وتأثّرت بصدامات فرعية مع دول رئيسية أخرى، تصبح خيارات الأنظمة مقيّدة بشكل كبير. إنّ الافتراضات المتفائلة أكثر حول المنافسة بين القوى العظمى، بما في ذلك التوقّع بأنّ التعاون لا يزال ممكنًا وأنّ بعض المصالح الأساسية تتناقض بالضرورة، تفسح مجالًا أكبر للمناورة.

## الدرس الثاني: لا يوفّر أي نظام للولايات المتحدة القدرة على إعطاء قيمة متوازية لكافة أهداف النظام الأربعة

لا يؤمّن أي نظام لوحده للولايات المتحدة طريقة لتبدية أهداف النظام الأربعة بشكل متساوٍ. تلقي الرؤى المحددة الملخّصة في هذا التقرير الضوء على عدد من المعضلات الأساسية، بين الدعوة الصريحة إلى القيم الليبرالية مثلًا والسعي إلى علاقات جيّدة مع قوى عظمى أخرى.

وكنتيجة لذلك، ستحتاج الولايات المتحدة إلى وضع أولويات واضحة بين هذه الأهداف أثناء تحديدها إلى أي رؤية نظام تسعى.

## الدرس الثالث: ستؤثّر تفضيلات دول أخرى على استمرارية كل رؤية

بالرغم من أنّنا ركّزنا على تفضيلات القوى العظمى، تُعتبر الافتراضات حول تفضيلات قوى أخرى أساسية لاختيار نظام قابل للتنفيذ. فعلى سبيل المثال، وفي النظام الديمقراطي، يمكن تحقيق حسنات أساسية فقط بوجود درجة معيّنة من التعاون بين الديمقراطيات الرائدة. وبالرغم من ذلك، تتمتّع هكذا دول بتفضيلات ودرجات استعداد متفاوتة جدًّا للقيادة في نظام دولي. إن كانت مصالح الديمقراطيات، بما في ذلك اليابان وكوريا الجنوبية والهند والبرازيل وأندونيسيا وحلفاء الولايات المتحدة في

أوروبا وغيرها، لا تتوافق وإن كانت سياساتها تجاه عناصر النظام تتعارض بشدّة، قد يكون من الصعب جدًّا تجميع عناصر هذا النظام.

## الدرس الرابع: تقوّي وجهات النظر المتسقة حول النظام الدولي السياسة الأمريكية طالما أن مختلف نواحي السياسة الخارجية الأمريكية تتسق مع رؤية النظام المرغوبة

يمكن أن يشكل النظام الدولي مفهومًا توجيهيًا مفيدًا للسياسة الأمريكية في مجموعة من المجالات. إذ تستطيع سياسة الولايات المتحدة الاقتصادية على سبيل المثال الاستفادة من مقاربة السياسة الدفاعية التي تعترف بوجود نظام شامل، وهذا بخاصة أنّ القادة الأمريكيين غالبًا ما يفيدون أن رؤية النظام الدولي تكمن وراء سياستهم الخارجية. والأرجح أنّ علاقة الحلفاء والخصوم الأمريكيين مع الولايات المتحدة موجّهة وفق وجهة نظر متسقة حول كيف يجدر بالنظام الدولي أن يكون.

تعتمد قدرة الولايات المتحدة على استخدام النظام الدولي كإطار لتحقيق أهداف السياسة الخارجية على ضمان أنّ سياستها بشأن مجموعة من المسائل تتسق مع رؤيتها السائدة للنظام الدولي. بالفعل، قد تكون الإشارة إلى النظام الدولي لتبرير السياسات الأمريكية غير فعّالة إذا اعتمدت الولايات المتحدة سياسات خارجية تتعارض مع رؤية النظام. تسعى رؤى النظام في هذا التقرير إلى وصف وجهات نظر متسقة نسبيًا للعالم تقترح مجموعة من السياسات الأمريكية في مجالات مختلفة. وقد تتوفر رؤى أخرى متناسقة للنظام، إلّا أنّ رؤى النظام الأربعة هذه تعكس مجموعة واسعة من وجهات النظر المطروحة في النقاشات الأكاديمية وتلك المتعلقة بالسياسات. إذا استمرّت الولايات المتحدة باستخدام النظام الدولي كمفهوم تأطيري لسياستها الخارجية (واستنادًا على تاريخ السياسة الأمريكية، يبدو أنّه من المرجّح أن تفعل ذلك[1])، من المهم الحرص على أن تتسق السياسة الأمريكية، في مجموعة من المسائل وبحدّ أدنى، مع رؤية النظام التي تعتمدها وتعزّز، بشكل مثالي، الافتراضات النظرية للنظام.

---

[1] انظر مازار وآخرون، (Mazarr et al.)، 2016.

ملحق

# قصص الأصل لرؤى النظام

ابتكرنا لكل رؤية نظام في هذا التقرير "قصة أصل" تشكل سيناريو نظري يصوّر كيفية تجسّدها. ويتمّ شملها في هذا الملحق.

## التحالف ضد التعديلية

بين العامَين 2010 و2020، ولّدت درجة العدائية التعديلية النابعة من روسيا والصين، وأيضًا كوريا الشمالية (في استفزازاتها النووية) وإيران (المتمكّنة حديثًا بفعل الأموال والاستثمارات المتدفقة من الاتفاق النووي)، سياقًا خطيرًا بشكل متزايد. أمّا روسيا فقد استكملت اعتداءاتها في جورجيا وأوكرانيا وسوريا من خلال حملة جديدة لمعاقبة قوّات الحكومة الأوكرانية في العام 2017 ونجحت في السيطرة على أراضٍ إضافية. هذا وأطلقت حملة جدّية من التخريب السياسي والاقتصادي في دول بحر البلطيق. وفي الوقت عينه، برزت الصين من استراحة نفعية عقب صدور حكم لاهاي في العام 2016 وبدأت سلسلة طويلة من الأعمال الجِد عدائية لتعزيز مطالب السيادة في بحر الصين الجنوبي، ما أدّى إلى صدامات مسلّحة مع سفن تابعة للبحرية الفيتنامية والأندونيسية والفلبينية.

ردّت الولايات المتحدة على هذه التطوّرات باستراتيجية أمن قومية جديدة في العام 2020 ألزمت الولايات المتحدة صراحةً بقيادة "تحالف دول متفانية لحفظ السلام وهزيمة التعديلية العدائية". اتخذت خطوات لتعزيز التزامها بالتحالفات التقليدية، بما في ذلك عقد جلسة مشتركة في واشنطن في العام 2021 لحلفاء منظمة حلف شمال الأطلسي كاليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزيلندا، إلى جانب عشرات الدول الأخرى الموجودة بصفة مراقب. وبالإضافة إلى قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة التي تدين

الاعتداء على الأراضي، التي نقضتها الصين وروسيا، صُمّمت هذه الإجراءات لإنشاء تحالف دولي للوضع الراهن بالتزام دفاعي مشترك مفترض.

وفي الوقت عينه، اقترحت الإدارة الأمريكية تعزيزًا بنسبة 20 بالمئة للإنفاق على الدفاع واتخذت إجراءات على المدى القصير لإرجاء التقليص المقترح في مستوى القوّات، ووسّعت المساعدة العسكرية على أكثر من عشرين بلدًا، كما أعلنت الإدارة عن مبادرتَين منافسة مهمّتَين هما: إطلاق جهد واسع النطاق لإبطال سياسة الصين الصناعية، وتخصيص استثمار أمريكي جديد هائل في الطاقة المتجددة لـ"وضع حدّ للتأثير الجغرافي السياسي غير المبرّر للدول المنتجة للبترول".

ليس لعملية زيادة الانحياز هذه أي اتفاق رسمي وقد برزت بشكل تدريجي. فبعض الدول مثل فيتنام والبرازيل تبقى حذرة من تقسيم العالم إلى معسكرات متعارضة، لذا عملت لبناء روابط ديبلوماسية مع الصين وتستمرّ في المشاركة في المؤسسات التي تقودها الصين مثل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB). إلّا أنّ الضغط الصيني لبناء نفوذ اقتصادي (مثل وضع العملة الاحتياطية للرينمينبي) يواجه رفضًا في الوقت الحالي من قِبل عدد كبير من الدول.

## النظام الديمقراطي

ردًّا على المخاوف المتزايدة حول اهتراء نظام دولي مستقرّ، بدأت الولايات المتحدة في العام 2018 التركيز بشكل متزايد على "نواة الديمقراطية العالمية" كركيزة لاستراتيجيتها الأمنية القومية. وقد أصدرت وثيقة استراتيجية قومية جديدة في العام نفسه وضعت هكذا تحالف كهدفها الرئيسي وبدأت تتخذ التدابير اللازمة لتعزيز التركيز على السياسة.

بدأت العملية بسلسلة من الاجتماعات في العامَين 2018 و2019 بين الحلفاء الأمريكيين والديمقراطيات الأخرى. وفي تصريحات مختلفة لمنظمة حلف شمال الأطلسي وللولايات المتحدة واليابان، وللولايات المتحدة وكوريا، أعادت الولايات المتحدة وحلفاؤها التأكيد على التزامهم المشترك بالقواعد الليبرالية وعدم اللجوء إلى العنف. التزم حلفاء الولايات المتحدة بزيادات متواضعة في مشاركة الأعباء وأعلنت التزاماتها في المجالات غير الدفاعية، مثل المعونة الأجنبية وحفظ السلام. وفي العام 2020، قادت هذه العملية إلى الإعلان عن مجموعة جديدة من "قواعد الطريق لأمن المعلومات" تؤيّدها أكثر

من 50 دولة ديمقراطية رائدة وتشرف على تطبيقها "منظمة دولية لأمن الفضاء الإلكتروني" تتمتّع بسلطات لحلّ الخلافات والتنفيذ موازية لمنظمة التجارة العالمية.

وقد أعلنت الولايات المتحدة عن برنامج منفصل لـ"المساعدة على الانتقال وتحقيق الاستقرار" صُمّم لتشجيع الديمقراطيات أو الدول المعرّضة للخطر في عملية تحوّلها نحو الأنظمة الليبرالية. كما تشارك فيه ديمقراطيات أخرى رائدة أيضًا. وأطلقت واشنطن برامج شراكة هادفة مع ديمقراطيات كبرى تطالب بمعاملة شخصية أكثر، بما فيها الهند والبرازيل.

في هذه العملية، كانت الولايات المتحدة حذرة في الإشارة إلى أنّ مجموعة المبادرات هذه "ليست موجّهة إلى أي بلد، ولا تسعى إلى توليد أعداء، إذ أنّها مكرسة فقط للقواعد والقيم التي ستصرّ عليها الدول المشاركة في النظام الدولي". ومع ذلك، تشير التصريحات العامة الصادرة عن الصين، ولا سيّما عن روسيا، بشكل واضح إلى التشاؤم الكبير من جهّتهما، إذ اعتبرتا هذه المبادرات جهدًا أمريكيًا لصفّ المجتمع الدولي ضدَّيهما وتبرير التوسّع الليبرالي الذي يهدّد نظامَيهما.

## وفاق القوى العظمى–النسخة الثانية

بحلول العام 2016، بات واضحًا أنّ العلاقات بين الولايات المتحدة والصين ستكون محور النظام العالمي الناشئ، مع لعب العلاقات بين هاتَين الدولتَين (وروسيا)، إلى جانب ألمانيا والاتحاد الأوروبي الأوسع، دورًا رئيسيًا. كانت الإدارة الأمريكية الجديدة مصمّمة على وضع الأهداف الجغرافية السياسية أوّلًا وكانت مقتنعة بأنّ ما من قوة من بين القوى العظمى تتمتع بشكل قاطع بمصالح متعارضة. لذلك، انطلقت بمهام تواصلية كبرى نحو موسكو وبكين وبدأت بصياغة استراتيجية أمن قومي مبنية حول نظام الوفاق.

وقد اكتسبت الولايات المتحدة موافقة كل القوى العظمى الأخرى على مبدأين أساسيين مهمّين، معيدة بشكل أساسي التأكيد على وعود نظام الأمم المتحدة. تمثل المبدأين بما يلي: لا اعتداء غير مبرّر على الأراضي ولا انتهاك لسيادة الآخرين. وكجزء من سلسلة من الاتفاقات الديبلوماسية الكبرى، سحبت روسيا كافة القوّات من أوكرانيا وأصدرت وعدًا بحماية سيادتها مقابل وعود أمريكية بعدم التدخّل. وقد وافقت الحكومة الأوكرانية على اتفاق يضمن حيادها مقابل وعد بعدم الانضمام إلى "تحالفات أو اتحادات

خارجية". وعندما انطلقت ثورة جديدة مناهضة لروسيا في عدد من المدن الأوكرانية، أعادت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بسرعة التأكيد على حيادهما.

وفي تلك الأثناء في آسيا، حصلت الولايات المتحدة على التطمين من الصين بأنّها قد تسمح بحريّة الملاحة عبر كافة الممرّات البحرية، بغض النظر عن وضعها السيادي. أمّا الولايات المتحدة فقد استمرّت بالقول إنّها لم تأخذ موقفًا حيال المطالبات بالسيادة، لكنّها أوقفت عمليات حرّية الملاحة وبدأت تحثّ الدول الإقليمية على التوصّل إلى اتفاق مع الصين.

في العام 2018، عُقِدَ أوّل مؤتمر من بين سلسلة من المؤتمرات السنوية الموعودة، وقد عُقد في مكان حيادي (في بودابست في هذه الحالة)، واجتمعت فيه الولايات المتحدة وألمانيا وروسيا والصين، إلى جانب ممثّل عن الاتحاد الأوروبي، للمشاركة في "حوارات قائمة على الاحترام المتبادل وهادفة إلى حلّ مسائل تحظى باهتمام مشترك". قاد المؤتمر الأوّل إلى سلسلة من الوعود الأحادية لخفض الأسلحة التقليدية في أوروبا والتصديق الرسمي على حياد أوكرانيا ونشر خطّة عالمية مشتركة للقضاء على الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (ISIS).

### النظام الدستوري العالمي

قرّرت الولايات المتحدة بحلول العام 2017 أنّ الطريق الأفضل نحو نظام دولي مؤكّد من جديد هو تعزيز المؤسسات العالمية المشتركة لهذا النظام. ولهذه الغاية، أعادت التأكيد على مكوّنات عدّة موجودة مثل نظام الأمم المتحدة وانضمّت إليها قوى كبرى أخرى عدّة في إعادة التأكيد على دعمها وتعزيزها لإسهاماتها المالية لهكذا أنشطة مثل قوّات حفظ السلام والوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة (International Atomic Energy Agency). وبعد ركود الشراكة العابرة للمحيط الهادئ والشراكة التجارية والاستثمارية العابرة للأطلسي، اقترحت الولايات المتحدة جولة جديدة من مفاوضات منظمة التجارة العالمية لجمع عشرات الاقتراحات الأسهل التي قد يمكن دمجها في اتفاق عالمي.

وفي الوقت عينه، اتخذت الولايات المتحدة خطوات لتلمّح إلى أنّها قد تؤيّد نظامًا مشتركًا أكثر. وقد عكست موقفها حيالٍ البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB) التابع للصين، عارضةً الانضمام ومقترحةً على

حلفائها السير على خطاها، شرط أن يكون ذلك ضمن معايير البنك الدولي. كما أيّدت اقتراحًا برازيليًا لمسؤولية معدّلة لحماية المبادئ، تعد بأن تكون ملزمة بمعايير الأمم المتحدة الناتجة، ودعت روسيا للعودة إلى مجموعة الثمانية (G-8) ردًّا على اتفاق موسكو على الانسحاب على مراحل من أوكرانيا. كما دعمت الولايات المتحدة اقتراح أندونيسيا لحوار يمتدّ على سنة لإنتاج خيارات لمجلس أمن تابع للأمم المتحدة شامل أكثر.

# المراجع


21st Century Concert Study Group, *A Twenty-First Century Concert of Powers—Promoting Great Power Multilateralism for the Post-Transatlantic Era*, Frankfurt, Germany: Peace Research Institute Frankfurt, 2014.

Alden, Edward, "U.S. in Position to Write Rules on Trade," *Financial Times*, October 5, 2015. As of October 18, 2016:
https://www.ft.com/content/2c07cd48-6b9b-11e5-8171-ba1968cf791a

Beckley, Michael, "China's Century? Why America's Edge Will Endure," *International Security*, Vol. 36, No. 3, Winter 2011/2012, pp. 41–78.

Brands, Hal, "The Pretty Successful Superpower," *American Interest*, November 14, 2014.

———, *American Grand Strategy and the Liberal Order: Continuity, Change, and Options for the Future*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, PE-209-OSD, 2016. As of June 9, 2017:
https://www.rand.org/pubs/perspectives/PE209.html

Brooks, Stephen G., G. John Ikenberry, and William C. Wohlforth, "Don't Come Home, America: The Case Against Retrenchment," *International Security*, Vol. 37, No. 3, Winter 2012/2013, pp. 7–51.

Donnan, Shawn, "World Trade Organisation Moves on from Stalled Doha Round," *Financial Times*, December 19, 2015. As of October 18, 2016:
https://www.ft.com/content/08968f4e-a682-11e5-9700-2b669a5aeb83

Donnan, Shawn, and Demetri Sevastopulo, "U.S., Japan and 10 Countries Strike Pacific Trade Deal," *Financial Times*, October 5, 2015. As of October 18, 2016:
https://www.ft.com/content/d4a31d08-6b4c-11e5-8171-ba1968cf791a

Donnelly, Thomas, "Great Powers Don't Pivot," in Jacob Cohn and Ryan Boone, eds., *How Much Is Enough: Alternative Defense Strategies*, Washington, D.C.: Center for Strategic and Budgetary Assessments, 2016, pp. 5–7.

Doyle, Michael W., "Kant, Liberal Legacies, and Foreign Affairs," *Philosophy & Public Affairs*, Vol. 12, No. 3, 1983, pp. 205–235.

Elsig, Manfred, Mark Pollack, and Gregory Shaffer, "The U.S. Is Causing a Major Controversy in the World Trade Organization. Here's What's Happening," Monkey Cage blog, *Washington Post*, June 6, 2016. As of June 9, 2017: https://www.washingtonpost.com/news/monkey-cage/wp/2016/06/06/the-u-s-is-trying-to-block-the-reappointment-of-a-wto-judge-here-are-3-things-to-know/

Friedberg, Aaron L., *A Contest for Supremacy: China, America, and the Struggle for Mastery in Asia*, New York: W. W. Norton & Company, 2011.

Friedman, Benjamin H., "A Strategy of Restraint," in Jacob Cohn and Ryan Boone, eds., *How Much Is Enough: Alternative Defense Strategies*, Washington, D.C.: Center for Strategic and Budgetary Assessments, 2016, pp 9–11.

Gilpin, Robert, *War and Change in World Politics*, Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1983.

Glaser, Charles L., "A U.S.-China Grand Bargain? The Hard Choice Between Military Competition and Accommodation," *International Security*, Vol. 39, No. 4, Spring 2015, pp. 49–90.

Goldberg, Jeffrey, "World Chaos and World Order: Conversations with Henry Kissinger," *The Atlantic*, November 10, 2016. Accessed on June 7, 2017: https://www.theatlantic.com/international/archive/2016/11/kissinger-order-and-chaos/506876/

Green, Michael J., and Matthew P. Goodman, "After TPP: The Geopolitics of Asia and the Pacific," *Washington Quarterly*, Vol. 38, No. 4, Winter 2016, pp. 19–34.

Hill, Fiona, and Clifford G. Gaddy, *Mr. Putin: Operative in the Kremlin*, Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 2013.

Ikenberry, G. John, *After Victory: Institutions, Strategic Restraint, and the Rebuilding of Order After Major Wars*, Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2001.

———, *Liberal Leviathan: The Origins, Crisis, and Transformation of the American World Order*, Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2011a.

———, "The Future of the Liberal World Order," *Foreign Affairs*, May 11, 2011b.

———, "Illusion of Geopolitics: The Enduring Power of the Liberal Order," *Foreign Affairs*, April 17, 2014.

Jervis, Robert, "Understanding the Bush Doctrine," *Political Science Quarterly*, Vol. 118, No. 3, 2003, pp. 365–388.

Keohane, Robert O., "The Demand for International Regimes," *International Organization*, Vol. 36, No. 2, 1982, pp. 325–355.

———, *After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy*, Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2005.

Kindleberger, Charles P., *The World in Depression, 1929–1939*, Berkeley, Calif.: University of California Press, 1986.

Lew, Jacob J., "America and the Global Economy: The Case for U.S. Leadership," *Foreign Affairs*, May/June 2016a.

———, "Jack Lew: Why U.S. Economic Leadership Matters," video, Sage Worldwide, April 11, 2016b. As of November 11, 2016: http://www.sageworldwide.com/sage_news/jack-lew-why-u-s-economic-leadership-matters/

Macnaughton, Jillian, and Paul Sotero, "A Reflection on the May 2010 Brazil-Turkey Nuclear Initiative Toward Iran," Woodrow Wilson Center for International Scholars, webcast and recap, February 22, 2011. As of August 4, 2017: https://www.wilsoncenter.org/event/reflection-the-may-2010-brazil-turkey-nuclear-initiative-toward-iran

Mayeda, Andrew, "Congress Approves IMF Change in Favor of Emerging Markets," *Bloomberg*, December 18, 2015.

Mazarr, Michael J., Astrid Stuth Cevallos, Miranda Priebe, Andrew Radin, Kathleen Reedy, Alexander D. Rothenberg, Julia A. Thompson, and Jordan Willcox, *Measuring the Health of the Liberal International Order*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, RR-1994-OSD, 2017. As of August 2017: https://www.rand.org/pubs/research_reports/RR1994.html

Mazarr, Michael J., Miranda Priebe, Andrew Radin, and Astrid Stuth Cevallos, *Understanding the Current International Order*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, RR-1598-OSD, 2016. As of June 8, 2017: https://www.rand.org/pubs/research_reports/RR1598.html

Mead, Walter Russell, and Sean Keeley, "The Eight Great Powers of 2017," *American Interest*, January 24, 2017.

Mearsheimer, John J., "The False Promise of International Institutions," *International Security*, Vol. 19, No. 3, Winter 1994–1995.

———, *The Tragedy of Great Power Politics*, New York: Norton, 2001.

———, "Imperial by Design," *National Interest*, No. 111, 2011, pp. 16–34.

———, "Why the Ukraine Crisis Is the West's Fault: The Liberal Delusions That Provoked Putin," *Foreign Affairs*, Vol. 93, No. 5, September/October 2014, pp. 77–89.

Monteiro, Nuno P., *Theory of Unipolar Politics*, Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2014.

Moravcsik, Andrew, "Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory of International Politics," *International Organization*, Vol. 51, No. 4, October 1997, pp. 513–553.

NATO—*See* North Atlantic Treaty Organization.

Navarro, Peter, and Wilbur Ross, "Scoring the Trump Economic Plan: Trade, Regulatory, and Energy Policy Impacts," September 29, 2016. As of June 9, 2017: https://assets.donaldjtrump.com/Trump_Economic_Plan.pdf

North Atlantic Treaty Organization, "NATO Defence Planning Process," web page, January 30, 2017. As of June 12, 2017: http://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_49202.htm

Obama, Barack, "The TPP Would Let America, Not China, Lead the Way on Global Trade," *Washington Post*, May 2, 2016.

Posen, Barry R., *Restraint: A New Foundation for U.S. Grand Strategy*, Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 2014.

Posen, Barry R., and Andrew L. Ross, "Competing Visions for U.S. Grand Strategy," *International Security*, Winter 1996/1997, pp. 5–53.

Sanger, David E., and Michael Slackman, "U.S. Skeptical on Iranian Deal for Nuclear Fuel," *New York Times*, May 17, 2010.

Schweller, Randall, "The Problem of International Order Revisited: A Review Essay," *International Security*, Vol. 26, No. 1, Summer 2001.

Stein, Arthur A., "Coordination and Collaboration: Regimes in an Anarchic World," *International Organization*, Vol. 36, No. 2, 1982, pp. 299–324.

Walt, Stephen M., *The Origins of Alliances*, Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1987.

Waltz, Kenneth N., *Theory of International Politic*s, Reading, Mass.: Addison-Wesley, 1979.

Weitz, Richard, *The Rise and Fall of Medvedev's European Security Treaty*, Washington, D.C.: The German Marshall Fund of the United States, May 29, 2012.

Wohlforth, William C., "The Stability of a Unipolar World," *International Security*, Vol. 24, No. 1, Summer 1999, pp. 5–41.

منذ العام 1945، سعت الولايات المتحدة وراء مصالحها من خلال إنشاء والحفاظ على مؤسسات اقتصادية دولية وترتيبات ومنظمات أمنية ثنائية وإقليمية وقواعد سياسية ليبرالية غالبًا ما يُشار إليها بـ"النظام الدولي". وخلال السنوات الأخيرة، بدأت القوى الناشئة تهدّد نواحٍ من هذا النظام. لذا، يدرس هذا التقرير أربعة خيارات لسياسات أمريكية مستقبليّة تتعلّق بالنظام. ولتحقيق ذلك، يقوم باستخلاص نقاشات قائمة حول دور الولايات المتحدة في العالم ويحدّد أربع رؤى استراتيجية للنظام الذي قد تعتمده الولايات المتحدة. وتختلف هذه الرؤى بشكل رئيسي في خصائص قواعد النظام، أي من يحدد القواعد وإلى أي مدى تُعدّ هذه القواعد ملزمة على سلوك الدولة. ثمّ يدرس التقرير الافتراضات الأساسية التي قد تحفّز الخيار الأمريكي بين هذه البدائل، ويختتم بتحديد السياسات التي قد تحتاج إليها الولايات المتحدة لاعتماد وتعزيز كل رؤية من رؤى النظام.

NATIONAL DEFENSE RESEARCH INSTITUTE




$18.50


ISBN-10 0-8330-9833-0
ISBN-13 978-0-8330-9833-7


www.rand.org

Arabic Translation:
*Alternative Options for U.S. Policy Toward the International Order*
RR-2011/1-OSD